البرنامج التنفيذيّ التأشيري للحكومة (2021-2024)

الجزء الأول: أولويّات السياسات والبرامج والمشاريع

إعداد وتنسيق:

وزارة التخطيط والتعاون الدولي

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية

الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

صاحب السمو الملكيّ

الأمير الحسين بن عبدالله الثاني وليّ العهد المعظم

”لقد اعْتَدْنا على مدى مئة عامٍ مضتْ من عُمْرِ دولتِنا العزيزة أنْ نَخرُجَ أقوى بعد كلّ أزمةٍ تُواجهنا، وأن نحوّلَ التحديات إلى فرص، وما أزمة كورونا إلّا إحدى هذه المحطات التي سنتخطّاها -بإذن الله- أكثرَ صلابةً ومنعة، لذلك يجب أن تُكرَّس الجهود في المرحلة المقبلة لتحقيق التعافي الاقتصادي من خلال برامجَ واضحةٍ بأُطُرٍ زمنيّة محدَّدة تتضمن خطواتٍ قابلةً للقياس والتقييم والمتابعة، ويكون لها أثرٌ ملموس في الحدّ من التداعيات الاقتصادية الناتجة عن الجائحة، وتحفيز النمو، وزيادة التنافسية للقطاعات الإنتاجية“.

كتاب التكليف السامي

7 تشرين الأول 2020

”ومن يعرفُ تاريخَ هذا الوطن، يقفُ إجلالاً واحتراماً لمسيرته، التي كانت على مدى مئة عام، شامخةً وصلبةً كجبالِ الأردنّ الذي بُني بسواعد أهلِه وأبنائه وعزيمةِ وتضحياتِ الآباء والأجداد، الذين حقّقوا أعظمَ الإنجازات بأقلّ الموارد، وكتبوا قصةَ نجاح اسمُها الأردنّ، فسلامٌ على الأردنّ وشعبِه العظيم“.

”إنّ المطلوب في هذا الظرف الاستثنائي واضحٌ، وقد أشرنا إليه في تكليفنا للحكومة، وجميعُكم على معرفةٍ تامّة بحجم المسؤوليات الملقاة علينا جميعاً، فالأولويةُ في التعامل مع جائحة كورونا، هي صحّةُ المواطن وسلامتُه، وكذلك الاستمرار في حمايةِ الاقتصاد الوطنيّ، وهذا يستدعي وضعَ الخطط وبرامج العمل والقراراتِ المدروسة القابلةِ للتطبيق وشراكةً فاعلةً مع القطاع الخاص“.

خطاب العرش الساميّ في افتتاح الدورة غير العادية لمجلس الأمة التاسع عشر

10 كانون الأول 2020

البرنامج التنفيذيّ التأشيري للحكومة (2021-2024)

الجزء الأول: أولويّات السياسات والبرامج والمشاريع

جدول المحتويات

تقديم	01
خلاصة الوضع الاقتصادي	07
الإطار الكمّي للاقتصاد الكلّي (2021-2024)	17
إدارة أزمة جائحة كورونا	22
محاور البرنامج التنفيذيّ التأشيري للحكومة (2021-2024):	
1. الاصلاحات الهيكلية والاقتصادية	28
2. التنمية السياسية وتعزيز سيادة القانون ومكافحة الفساد	40
3. التحوُّل إلى الاقتصاد الرقميّ والأخضر	47
4. تحفيز الاستثمار والقطاعات الإنتاجية	54
5. خدمات البنية التحتية	64
6. الخدمات الاجتماعية	74
7. التشغيل ومكافحة الفقر	84

تقديم

أعدّت الحكومة برنامج عملها للأعوام 2021-2024، والذي يشتمل على الرؤية والمنهجية الشاملة للتعامل مع القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإصلاحية لمختلف القطاعات وفق الاطار الزمني للبرنامج وأدوات واضحة لقياس الإنجاز، لتكون الحكومة مسؤولةً عنها أمام جلالة الملك المعظم (حفظه الله)، وكذلك مجلس الأمة.

ولقد جاء إعداد هذا البرنامج في ظل ظرف استثنائي محاط بجملة من التحديات، والتي تزيد من ضبابية الرؤية المرتبطة بجائحة كورونا واستمرار تداعياتها، والعودة الطبيعية للحياة ليس في الأردن فقط وإنما في المنطقة والعالم بأسره، خاصة بما يتعلق بحركة الأفراد، والتجارة العالمية وعودة الأسواق الى تعافيها. وفي ضوء ذلك، فإن الحكومة تلتزم بإجراء مراجعات دورية للبرنامج التنفيذي التأشيري، بما يأخذ بالاعتبار أية تطورات ومستجدات على الوضع الوبائي وعلى الاقتصاد في الإطارين الإقليمي والعالمي، بهدف تجويد وتطوير مؤشرات الأداء والمستهدفات الكمية والنوعية والأطر الزمنية للتنفيذ.

ويهدف هذا البرنامج إلى الاستمرار في الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية، وتطوير الحياة السياسية، وتعزيز سيادة القانون ومكافحة الفساد، والتحوُّل إلى الاقتصاد الرقميّ والأخضر، وتحفيز الاستثمار والقطاعات الإنتاجية، وتطوير ورفع مستوى خدمات البنية التحتية، وتحسين الخدمات الاجتماعية، وزيادة فرص العمل والتشغيل، ومكافحة الفقر، آخذين بعين الاعتبار المرجعيات والخطط التالية:

- كتاب التكليف الساميّ المتضمِّن توجيهات جلالة الملك المعظم (حفظه الله) وردّ الحكومة عليه، وخطاب العرش السامي في افتتاح الدورة غير العادية لمجلس الأمة التاسع عشر.
- المحاور الرئيسة للبيان الوزاري للحكومة المقدَّم لمجلس الأمة.
- وثيقة "الأردن 2025" حول التصور للاقتصاد الأردني للسنين العشر 2015-2025 (الإطار المتكامل للسياسات الاقتصادية والاجتماعية في الأردن).
- الخطط والاستراتيجيات الحكومية، لضمان ارتباط هذه الاستراتيجيات مع الأهداف الوطنية والأولويات الحكومية.
- مصفوفة الإصلاحات الاقتصادية والنمو المتوازن وخلق فرص العمل للأعوام 2018-2024، والهادفة إلى تعزيز الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلّي، وتحسين بيئة الأعمال، وزيادة التنافسية، وتطوير سوق العمل من خلال وضع التشريعات والسياسات المناسبة.
- برنامج الأردن مع صندوق النقد الدولي لدعم الاستقرار المالي وتعزيز النمو للفترة 2020-2024.

- أهداف أجندة التنمية المستدامة تجاه 2030، والتزام الأردن بإدماج متطلّبات تحقيق الأجندة ضمن الإطار الوطني المتكامل للخطط التنموية الوطنية.

المبادئ الرئيسة للبرنامج

- تعزيز نهج الاعتماد على الذّات والحفاظ والبناء على المنجَز الوطني المتراكم، الذي تحقّق رغم التحدّيات والصعوبات التي واجهتها الدولة الأردنيّة على مرّ تاريخها.

- يتضمن البرنامج أوجه الإنفاق الاستثماري للحكومة، والموجه نحو تحسين المستوى المعيشي للمواطنين، بما في ذلك تطوير للخدمات الاجتماعية (التعليم، والصحة، والثقافة والشباب، والرعاية الاجتماعية)، وتطوير منظومة خدمات البنية التحتية (الطاقة والمياه والطرق والخدمات البلدية) في المحافظات المختلفة.

- إيلاء موضوع الشراكة الحقيقية مع القطاع الخاص، والاستثمار الأجنبي والمحلّي، الأهميةَ اللازمة كعوامل رئيسة لتحفيز النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل والتشغيل، والحدّ من نسب الفقر والبطالة.

- توفير بيئة محفِّزة للأعمال والإنتاج والتصدير، بما يعزّز ثقة المستثمرين، وذلك من خلال وضع الخطط اللازمة لتعظيم الاستفادة من الفرص المتاحة في الصناعات الغذائيّة والدوائيّة والمعدّات الطبيّة وتعزيز إمكاناتها الإنتاجية وزيادة تنافسيتها في الأسواق المحليّة والخارجيّة.

- تنفيذ البرامج الموجّهة لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسّطة وتطويرها من منطلق أهميّتها في توفير فرص العمل، وخاصة في قطاعيّ الصناعة والخدمات.

- تفعيل قانون مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص لطرح وتنفيذ عدد من المشاريع الاستراتيجية الكبرى في قطاعات البنية التحتية والخدمية ذات الأولوية.

- الاستمرار باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتمكين المرأة وتفعيل مشاركتها في الحياة الاقتصاديّة والسياسيّة، وذلك من خلال تنفيذ الاستراتيجيّة الوطنيّة للمرأة للأعوام 2020-2025، وسيتم إدماجها ضمن البرنامج التنفيذي التأشيري للحكومة في الفترة القادمة، وتوجيه التمويل اللازم لتنفيذها؛ مع الأخذ بعين الاعتبار خطّة التمكين الاقتصادي للمرأة، وأهميّة الوصول لخدمات الحماية الاجتماعيّة، وتعزيز وصول المرأة لمواقع صنع القرار، وتطوير التشريعات اللازمة لذلك بالشراكة مع مجلس الأمة.

- تعزيز دور الشباب في الحياة العامة من خلال مشاركتهم في صنع القرار، وتمكينهم اقتصادياً واجتماعياً، وتفعيل دورهم الريادي في تنمية مجتمعاتهم المحلية، وبما يلبّي احتياجاتهم وطموحاتهم ويعزّز قيم المواطنة الفاعلة لديهم.

- تعزيز التعاون الإقليمي والتكامل الاقتصادي، وذلك بهدف الاستفادة من فرص تطوير وتسهيل التجارة البينية، وربط خدمات البنى التحتية في قطاعات الطاقة والنقل والسكك الحديدية والتجارة، وتطوير إمكانات الأردن لجعله مركزاً إقليمياً في العديد من المجالات بما في ذلك الأمن الغذائي، ومكافحة الأمراض والأوبئة، وقطاع اللوجستيات، وتبادل الطاقة. وسيتم تحديد المشاريع الاستراتيجية ضمن إطار هذا التعاون لتحقيق هذه الغاية.

ملامح البرنامج

- يغطي البرنامج سبعة محاور رئيسة تشتمل على أربعة وعشرين قطاعاً تنموياً، وستتولى تنفيذَهُ ومتابعتَهُ أكثرُ من مئة جهة ووزارة ومؤسّسة رسميّة وأهليّة وقطاع خاص.
- أُعِدّ البرنامج من خلال نهج تشاركي مع جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية، وبالاستناد إلى المرجعيات والخطط والمستجدّات الاقتصادية، مع الأخذ بالاعتبار مشاركة القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في التنمية وتكامل الأدوار، وقد تم تضمين ما أمكن من مخرجات لقاءات الحكومة مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، وملاحظات ومداخلات السادة النواب في جلسات منح الثقة.

- تتكون وثيقة البرنامج من ثلاثة أجزاء رئيسة:
  - **الجزء الأول:** أولويّات السياسات والبرامج والمشاريع – ويتضمن تحليل الإطار الكمّي للاقتصاد الأردني، والمؤشرات الاقتصادية الكليّة ومستهدفاتها للأعوام 2021-2024، والسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، وسياسات سوق العمل. كما يتضمن هذا الجزء أهم الإجراءات الحكومية لإدارة أزمة جائحة كورونا، والمحاور الرئيسة التي ستركّز عليها الحكومة خلال السنوات الأربع المقبلة، وأهمّ التحدّيات والتوجهات الاستراتيجية للمحاور، ومؤشرات قياس الأداء الرئيسة، وقائمة أولويات البرامج والمشاريع والخطة التمويلية لها.
  - **الجزء الثاني:** البرنامج التفصيلي – ويتضمن التحليلَ للقطاعات التنموية وأهمّ مؤشرات قياس الأداء المرتبطة بالأهداف القطاعية والمرحليّة وملخّصات الكلف التأشيرية لهذه القطاعات.
  - **الجزء الثالث:** البرامج والمشاريع – ويتضمن جداول البرامج والمشاريع لكلّ قطاع تنموي، بما في ذلك الجهات المسؤولة عن التنفيذ، ومصادر التمويل، وبطاقة وصف المشاريع، والكلف التأشيرية.

- بلغ مجموع كلف البرامج والمشاريع الواردة من الوزارات والمؤسسات الحكومية حوالي 16 مليار دينار، ورُتّبت هذه المشاريع بحسب الأولوية تبعاً لمعايير رئيسة أهمّها مدى ارتباطها بتحقيق الأهداف القطاعية والوطنية، وجاهزيتها للتنفيذ، ومساهمتها في تحقيق أثر إيجابي على النمو والتشغيل وتحسين المستوى المعيشي للمواطن.

- بلغت كلفة أولويات البرنامج حوالي 7.6 مليار دينار، وكما هو مبين في الجدول التالي:

كلفة أولويات البرنامج التنفيذي التأشيري للحكومة (2021-2024)

المحاور	الكلفة التأشيرية (مليون دينار) *				
	2021	2022	2023	2024	المجموع
1. الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية	11.2	6.6	2.6	2.8	23.2
2. التنمية السياسية وتعزيز سيادة القانون ومكافحة الفساد	17.2	27	32.4	30.3	106.9
3. التحوُّل إلى الاقتصاد الرقميّ والأخضر	87.6	128.8	140.4	166.7	523.5
4. تحفيز الاستثمار والقطاعات المنتِجة	150.5	301.8	282.6	281	1,015.9
5. خدمات البنية التحتية	299.2	615.3	785.3	507.7	2,207.5
6. الخدمات الاجتماعية	642.2	452	423.6	457.9	1,975.7
7. التشغيل ومكافحة الفقر	590.5	385.6	368.9	395.8	1,740.8
المجموع	**1,798.4**	**1,917.1**	**2,035.8**	**1,842.2**	**7,593.5**

* تم تقريب الأرقام إلى أقرب منزلة عشرية

كلفة أولويات البرنامج التنفيذي التأشيري للحكومة (2021-2024) حسب القطاعات

المحاور/ القطاع	الكلفة التأشيرية (مليون دينار) *				
	2021	2022	2023	2024	المجموع
1. محور الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية	11.2	6.6	2.6	2.8	23.2
2. محور التنمية السياسية وتعزيز سيادة القانون ومكافحة الفساد	17.2	27	32.4	30.3	106.9
3. محور التحوُّل إلى الاقتصاد الرقميّ والأخضر	87.6	128.8	140.4	166.7	523.5
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي	26.2	69	82.2	106.5	283.9
التعليم العالي والبحث العلمي والابداع	44.3	45.2	45	46.8	181.3
البيئة	17.1	14.6	13.2	13.4	58.3
4. محور تحفيز الاستثمار والقطاعات المنتِجة	150.5	301.8	282.6	281	1,015.9
الصناعة والتجارة - ريادة الأعمال - المشاريع الصغيرة والمتوسطة	50.8	97.6	100.8	98.2	347.4
بيئة الاعمال - الاستثمار	28.2	27.8	12.3	11	79.3
الزراعة	16.4	84.1	85	85.8	271.3
السياحة	55.1	92.3	84.5	86	317.9
5. محور خدمات البنية التحتية	299.2	615.3	785.3	507.7	2,207.5
المياه والصرف الصحي	127.1	229.3	184.1	68.3	608.8
الطاقة والثروة المعدنية	79.8	195.8	376	240.5	892.1
النقل	50.8	130.9	134.5	132.3	448.5
الأشغال العامة	36.4	53.1	85.4	63.2	238.1
التنمية المحلية	3	2.5	2.5	2.5	10.5
الإسكان	2.1	3.7	2.8	0.9	9.5
6. محور الخدمات الاجتماعية	642.2	452	423.6	457.9	1,975.7
الرعاية الصحية	331.8	150.9	128.8	160.8	772.3
التعليم العام	292.6	280	277.4	280.4	1,130.4
الحماية الاجتماعية والمسؤولية المجتمعية	6.4	6.6	2.1	0.3	15.4
الثقافة	4.6	7.6	7.6	8.6	28.4
الشباب والرياضة	6.8	6.9	7.7	7.8	29.2
7. محور التشغيل ومكافحة الفقر	590.5	385.6	368.9	395.8	1,740.8
التشغيل والتدريب	287.6	174.7	158	170.8	791.1
تعزيز الانتاجية ومكافحة الفقر	302.9	210.9	210.9	225.0	949.7
المجموع	**1,798.4**	**1,917.1**	**2,035.8**	**1,842.2**	**7,593.5**

* تم تقريب الأرقام إلى أقرب منزلة عشرية

- يبلغ مجموع الكلف لأولويات البرنامج التي يعتمد تنفيذها على توفير التمويل من المساعدات الإضافية حوالي 1.3 مليار دينار موزعة على الأعوام 2021-2024، وكما هو مبين في الجدول أدناه:

الخطة التمويلية لأولويات البرنامج التنفيذي التأشيري للحكومة (2021-2024)

الموضوع	الكلفة التأشيرية (مليون دينار)				
	2021	2022	2023	2024	المجموع
أ) كلفة برنامج الحكومة التنفيذي	1,798.4	1,917.1	2,035.8	1,842.2	7,593.5
ب) التمويل المتاح					
1. الموازنة العامة	998	912	917	937	3,764
2. تمويل ذاتيّ (المؤسسات المستقلة)	61	179	362	227	829
3. القروض المتعاقَد عليها	157	178	167	116	618
4. المنح الملتزَم بها	369	274	256	151	1,050
المجموع	**1,585**	**1,543**	**1,702**	**1,431**	**6,261**
مجموع كلف المشاريع التي يعتمد تنفيذها على توفر التمويل من المساعدات الإضافية	**213,4**	**374,1**	**333,8**	**411,2**	**1,332,5**

- ستُوَجَّه المساعدات الخارجيّة نحو الأولويّات الوطنيّة المرتبطة بالمحافظة على الاستقرار المالي وتخفيض مستويات عجز الموازنة وأعباء المديونية، بالإضافة الى تغطية كلف المشاريع ذات الأولوية التي يعتمد تنفيذها على توفر التمويل من المساعدات الاضافية، وفي حال تم الحصول على حجم أكبر من المساعدات الإضافية سيتم توجيهها لمشاريع جديدة ذات أولوية.

- **آلية المتابعة للبرنامج:** ستتابع وزارة التخطيط والتعاون الدولي تقدُّم سير العمل في الإنجاز ومؤشرات قياس الأداء بالتنسيق مع وحدة الإنجاز والأداء الحكومي في رئاسة الوزراء، وستصدر تقارير دورية لبيان مدى تقدُّم سير العمل في البرنامج بجميع مستوياته. كما سيتم إدراج جميع المشاريع والبرامج ذات الأولوية في السجلّ الوطني للاستثمارات الحكومية في وحدة الاستثمارات الحكومية/ وزارة التخطيط والتعاون الدولي. وسيخضع البرنامج لمراجعة دورية للأخذ بعين الاعتبار التطورات والمستجدات وأيّ تحديثات تتطلبها المرحلة.

خلاصة الوضع الاقتصادي

تَعرّضَ الاقتصاد الوطني خلال العقد الأخير للعديد من الصدمات نتيجة عوامل عدة، بدأت بتداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في عام 2009، تبعتها حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة منذ عام 2011، بما في ذلك من إغلاق للمعابر مع عدد من الدول في المنطقة، والتي ما تزال آثارها قائمة حتى الآن ونجم عنها تراجع مستويات الصادرات والاستثمارات الخارجية، وارتفاع كلفة الطاقة (بسبب انقطاع إمدادات الغاز المصري)، وتدفق قرابة 1.3 مليون لاجئ سوريّ إلى المملكة، مما فاقم من حدة الضغوطات التي يواجهها الاقتصاد الوطني سواء على صعيد الموازنة العامة والمديونية، أو على صعيد الضغوط على الموارد والخدمات الأساسية من صحة، وتعليم، ونقل، ومياه وصرف صحي. وقد ساهمت هذه التحديات بالمجمل في تباطؤ معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي، والذي لم يتجاوز 2.4% بالمتوسط خلال الفترة 2010-2019 بعد أن زاد على 6.5% بالمتوسط خلال الفترة 2000-2009.

تطوّر معدل النمو الحقيقي

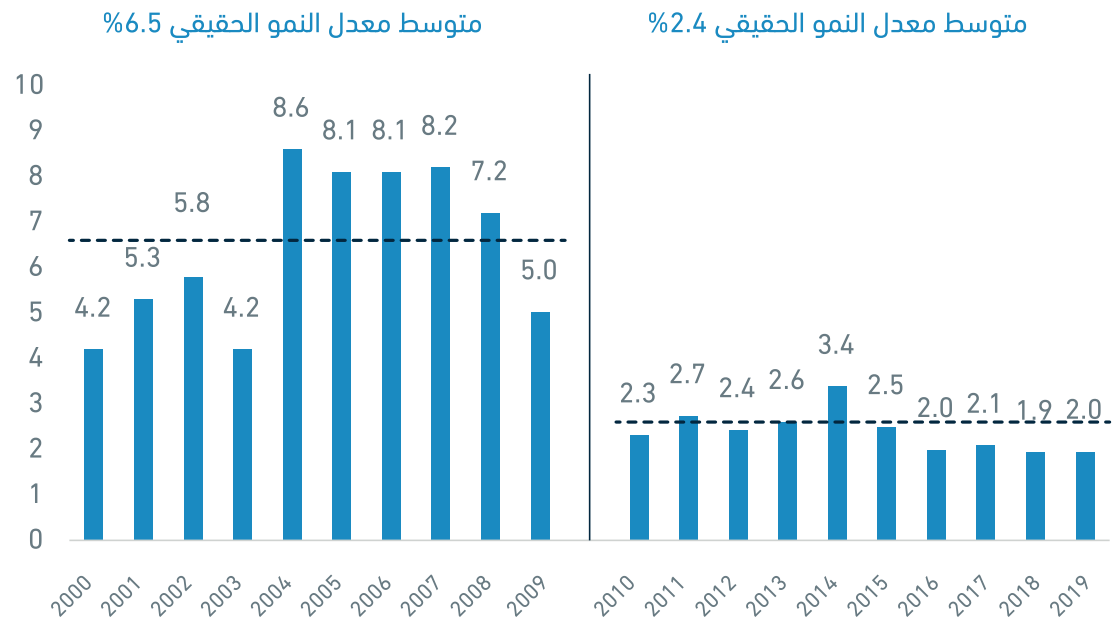

وقد أدّت الصدمات التي تعرّضَ لها الاقتصاد الوطني خلال العقد الماضي إلى تغيير هيكل وبنية الاقتصاد بشكل عام؛ ففي جانب العرض، أصبح قطاع العقارات يحتلّ المرتبة الثانية من حيث مساهمته في معدل النمو الاقتصادي الحقيقي (0.3% أو ما يعادل 11.5% من معدل النمو الحقيقي والبالغ 2.6%) خلال الفترة 2009-2019 متقدماً على قطاعات مهمّة مثل النقل، وخدمات المال والتأمين، والتجارة. أما في جانب الطلب، فقد شهد الإنفاق الاستهلاكي الخاص توسُّعاً في مستواه نتيجة توافد قرابة 1.3 مليون لاجئ سوريّ إلى المملكة، وذلك على حساب الإنفاق الاستهلاكي الحكومي والتكوين الرأسمالي الإجمالي، بينما تحسّنت الأهمية النسبية لصافي الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي. وبالتالي فإن هناك حاجة ملحة الى مزيد من تنويع النشاط الاقتصادي والتحول نحو اقتصاد يعتمد بشكل أكبر في نموه على القطاعات الانتاجية، وقادر على انتاج سلع وخدمات قابلة للتصدير.

مساهمة أبرز القطاعات في معدل النمو الحقيقي

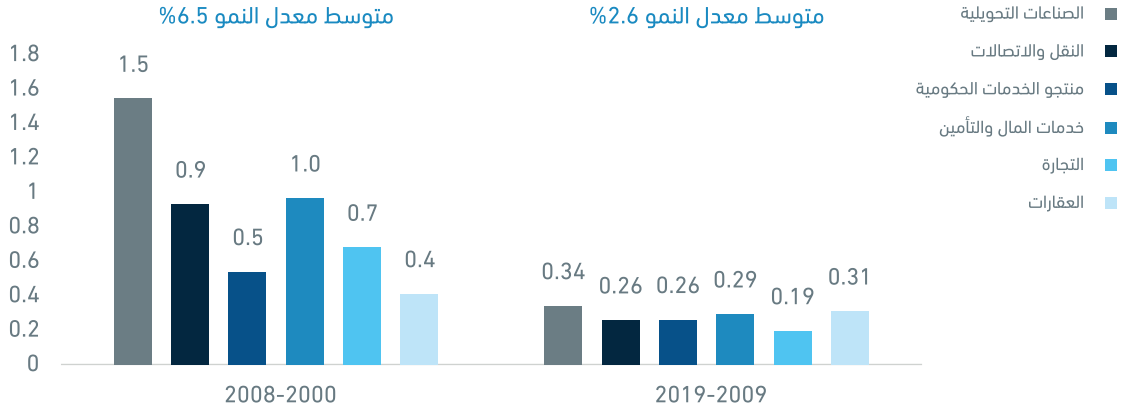

الأهمية النسبية لمكونات جانب الطلب في الناتج

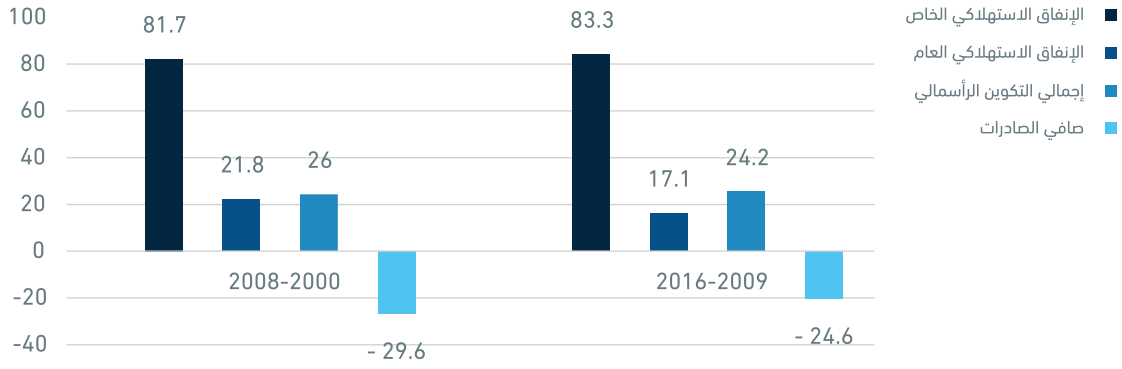

وقد نفّذ الأردن جملةً من الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية للتغلُّب على التحدّيات التي واجهها خلال السنوات الماضية، لا سيما على صعيد المالية العامة، ومعالجة التشوهات في النظام الضريبي والحدّ من مشكلة التهرب الضريبي، وذلك إلى جانب تنفيذ إصلاحات مهمّة في بيئة الأعمال، إضافة إلى تفعيل اتفاقيات منع الازدواج الضريبي.

وفي الوقت الذي كان يُتوقَّع فيه أن يبدأ معدل النمو الاقتصادي بالتحسُّن خلال عام 2020 معزَّزاً بنمو الصادرات وتحسُّن قطاع السياحة واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، تعرّضَ الاقتصاد الأردني من جديد لتداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد. وقد أدّى الإغلاق الاقتصادي في منتصف شهر آذار من عام 2020 للحد من انتشار الفيروس، إلى توقّف السياحة وتراجع التحويلات والصادرات، وبالتالي تباطؤ النمو الاقتصادي في الربع الأول من العام ليصل إلى 1.3%. ومع تعمُّق الأزمة خلال الربع الثاني من عام 2020 تحوّل هذا التباطؤ إلى انكماش بلغت نسبته 3.6%، وواصل الاقتصاد الوطني تراجعه خلال الربع الثالث من عام 2020، ولكن بوتيرة أقل من الربع الثاني، متأثراً باستمرار التداعيات السلبية لجائحة كورونا وحالة عدم اليقين غير المسبوقة التي يشهدها العالم، ليسجل الاقتصاد انكماشاً بنسبة 2.2%، وبذلك تراجع الاقتصاد خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2020 بنسبة 1.5%، وهو الانكماش الأوّل والأعمق منذ عقود.

تطوّر معدل النمو الحقيقي خلال الفترة 2009-2020

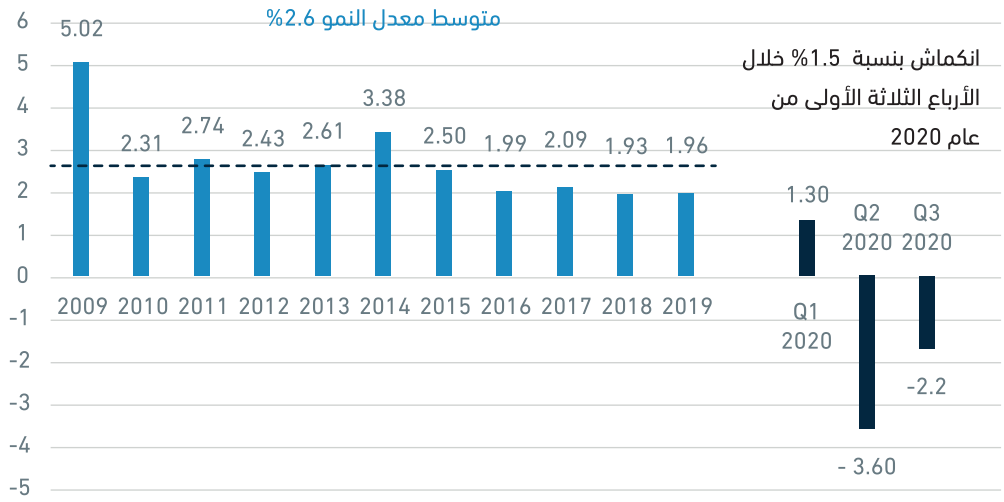

وقد نجح الأردن بفضل الإجراءات الصحية الصارمة التي اتخذها للحد من انتشار فيروس كورونا في تسطيح المنحنى الوبائي، والعودة للانفتاح الاقتصادي بشكل تدريجي، مما ساهم في تحريك النشاط الاقتصادي خلال الربع الثالث من عام 2020.

واعتباراً من شهر أيلول 2020، ونتيجة لتعرض المملكة لموجة ثانية من الوباء، واجهت الحكومة تحدياً كبيراً في عملية الموازنة بين إجراءات الحد من انتشار الوباء، وضمان استمرار النشاط الاقتصادي، ويُتوقَّع أن يستمر تأثير تداعيات الوباء في فرض ضغوط كبيرة على الاقتصاد الأردني خلال عام 2021، لا سيما على القطاع السياحي والصادرات ونشاط الشركات الصغيرة والمتوسطة. وبشكل عام، من المتوقَّع أن يبدأ الاقتصاد بالتعافي التدريجي اعتباراً من منتصف عام 2021 مرهوناً بتوفر وتوزيع اللقاح ومستجدّات الوضع الوبائي.

معدل التضخم

بقي معدل التضخم خلال السنوات القليلة الماضية عند مستويات مناسبة للنشاط الاقتصادي، وبما يؤدي إلى تحفيز البيئة الادخارية والاستثمارية في الاقتصاد الوطني. إذ لم يتجاوز معدل التضخم ما نسبته 2.5% بالمتوسط خلال السنوات 2009 - 2019. وقد شهد معدل التضخم خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2020 انخفاضاً في مستواه، ليصل إلى 0.4%، متأثراً بتراجع الطلب وانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية نتيجة تداعيات أزمة كورونا. ومن المتوقّع أن يبقى معدل التضخم ضمن مستويات منخفضة حتى نهاية عام 2020 في ضوء توقُّع استمرار تراجع الطلب.

ورغم توقُّع ارتفاع معدل التضخم في عام 2021 بالتزامن مع التعافي التدريجي للطلب المحلي والعالمي من تداعيات أزمة كورونا، إلّا أنه لا يُتوقَّع حدوث أيّ ضغوط تضخمية على المديين القصير والمتوسط، وستبقى معدلات التضخم ضمن الحدود الصحية للنشاط الاقتصادي وتتراوح حول 2.5% على المدى المتوسط، ما لم تشهد أسعار النفط والغذاء في الأسواق العالمية، والتي تُعدّ من أهم العوامل المؤثرة في اتجاهات معدل التضخم، تقلُّبات حادّة في أسعارها.

تطوّر معدل التضخم خلال الفترة 2009-2020

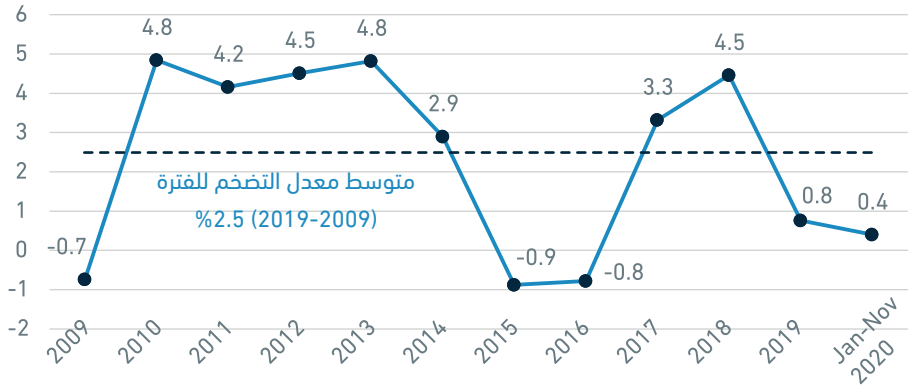

قطاع المالية العامة

- **عجز الموازنة العامة:** بلغ إجمالي الإيرادات المحلية والمنح الخارجية خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2020 ما مقداره 5867.0 مليون دينار مقابل 6045.5 مليون دينار خلال الفترة نفسها من عام 2019، أي بانخفاض مقداره 178.5 مليون دينار أو ما نسبته 3.0%، ويعود ذلك إلى انخفاض الإيرادات المحلية بما قيمته 677 مليون دينار لتصل إلى 5161.2 مليون دينار مقابل 5838.2 مليون دينار خلال الفترة نفسها من عام 2019، في حين ارتفعت المنح الخارجية بحوالي 498.5 مليون دينار لتصل إلى 705.8 مليون دينار مقابل 207.3 مليون دينار. بالإضافة إلى ذلك بلغ إجمالي الإنفاق خلال

الشهور العشرة الأولى من عام 2020 حوالي 7375.4 مليون دينار مقابل 7178.6 مليون دينار خلال الفترة نفسها من عام 2019، مسجلاً بذلك ارتفاعاً مقداره 196.8 مليون دينار أو ما نسبته 2.7%، وقد جاء هذا الارتفاع في إجمالي الإنفاق محصلة لارتفاع النفقات الجارية بمقدار 317.3 مليون دينار أو ما نسبته 4.8%، وانخفاض النفقات الرأسمالية بحوالي 120.5 مليون دينار أو ما نسبته 20.2%. ونتيجة لهذه التطورات فقد تم تسجيل عجز مالي في الموازنة العامة خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2020 بعد المنح بحوالي 1508.4 مليون دينار مقابل عجز مالي بلغ حوالي 1133.1 مليون دينار خلال الفترة نفسها من عام 2019، في حين بلغ العجز قبل المنح الخارجية حوالي 2214.2 مليون دينار خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2020 مقابل عجز مالي بلغ حوالي 1340.4 مليون دينار خلال الفترة نفسها من عام 2019. وقد ساهم التراجع في الإيرادات المحلية خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2020 والبالغ حوالي 677 مليون دينار نتيجة للإغلاق الذي حدث للاقتصاد الأردني والعطلة الرسمية بعد منتصف شهر آذار بسبب أزمة فايروس كورونا، إلى ارتفاع العجز المالي إلى المستويات المذكورة أعلاه.

- **الدَّين العام:** بلغ إجمالي الدَّين العام بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2020 ما قيمته 25827.8 مليون دينار أو ما نسبته 89.2% من الناتج المحلي الإجمالي المقدَّر للشهر نفسه، وذلك مقابل 23958.6 مليون دينار في نهاية عام 2019 أو ما نسبته 75.8% من الناتج المحلي الإجمالي لذلك العام.
- **الدَّين الخارجي:** بلغ إجمالي الدَّين الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2020 حوالي 13381.1 مليون دينار أو ما نسبته 42.6% من الناتج المحلي الإجمالي المقدَّر للشهر نفسه، مقابل 11970.4 مليون دينار في نهاية عام 2019 أو ما نسبته 37.9% من الناتج المحلي الإجمالي لذلك العام، وذلك بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF).

- **الدَّين الداخلي:** بلغ إجمالي الدَّين الداخلي (موازنة ومكفول) في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2020 حوالي 12446.7 مليون دينار أو ما نسبته 39.7% من الناتج المحلي الإجمالي المقدَّر للشهر نفسه، مقابل 11988.2 مليون دينار في نهاية عام 2019 أو ما نسبته 37.9% من الناتج المحلي الإجمالي لذلك العام، وذلك بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF).

الدين العام باستثناء (SSIF)

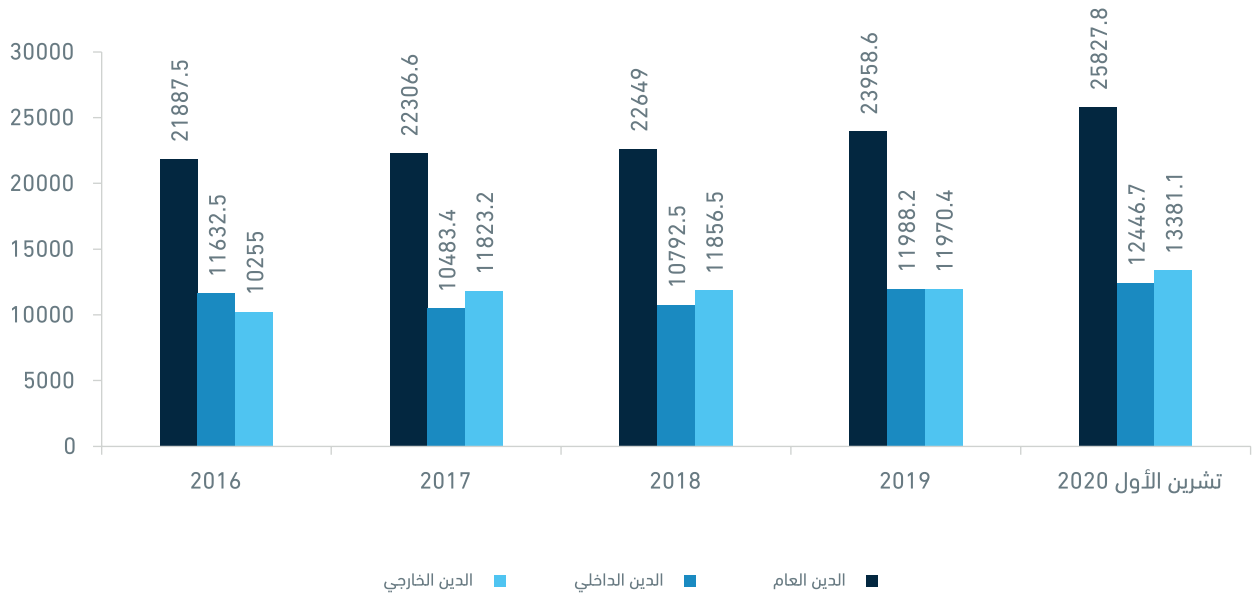

القطاع النقدي

يتمثل هدف السياسة النقدية في الحفاظ على الاستقرار النقدي في المملكة، لتحقيق استقرار المستوى العام للأسعار، واستقرار سعر الصرف، وتوفير هيكل أسعار فائدة ينسجم مع التطورات الاقتصادية المحلية والتطورات في أسواق المال العالمية.

وقد عُدِّل قانون البنك المركزي ليتضمن الاستقرار المالي كهدف واضح وصريح للبنك إلى جانب الاستقرار النقدي، إذ حرص البنك على تعزيز الاستقرار المالي، وتعزيز أطر التنمية الاقتصادية، ونشر الوعي حول استخدام المنتجات والخدمات المالية المتوفرة بالشكل الأمثل والأكثر أماناً.

ومن أبرز التطورات التي شهدتها المؤشرات النقدية:

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية (بما فيها الذهب وحقوق السحب الخاصة) لدى البنك المركزي في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2020 ما مقداره 15.7 مليار دولار. وهو مستوى مريح من الاحتياطيات ويكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لفترة 9.2 شهراً تقريباً، أي بما يزيد على 3 أضعاف المعدل المتعارف عليه دولياً والبالغ 3 أشهر.

- بلغ رصيد السيولة المحلية (M2) في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2020 ما مقداره 36.6 مليار دينار، وبارتفاع نسبته 4.6% عمّا كان عليه الرصيد في نهاية عام 2019 والبالغ حوالي 35.0 مليار دينار.

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2020 ما مقداره 36.4 مليار دينار، وبارتفاع نسبته 3.1% عن الرصيد المسجَّل في نهاية عام 2019 والبالغ حوالي 35.3 مليار دينار. وبلغت قيمة ودائع القطاع الخاص (مقيم) ما مقداره 28.5 مليار دينار، وبارتفاع نسبته 0.9% عن قيمتها في نهاية عام 2019، مشكّلةً بذلك ما نسبته 78.3% من إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة.

- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قِبل البنوك المرخصة في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2020 ما مقداره 28.7 مليار دينار، وبارتفاع نسبته 6.1% عن الرصيد المسجّل في نهاية عام 2019 والبالغ 27.1 مليار دينار. وبلغت التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (مقيم) ما مقداره 25.6 مليار دينار، وبارتفاع نسبته 6.6% عن قيمتها في نهاية عام 2019، مشكلةً بذلك ما نسبته 89.1% من إجمالي التسهيلات الممنوحة.

وفي جانب الخدمات المالية، عمل البنك المركزي على تطوير البنية التحتية للقطاع المالي بما فيها أنظمة الدفع الإلكترونية، وذلك ضمن إطار تعزيز الشمول المالي من خلال توفير الخدمات المالية الرقمية، لا سيما مع عملية الربط الذكي بين نظام "إي فواتيركم" والدفع بالهاتف النقال (JoMoPay). وأُطلق نظام التسويات الإجمالية الفوري (RTGS) باستخدام معيار (ISO 20022)، كما أُطلق نظام غرفة التقاصّ الآلي (Automated Clearing House)، وهو نظام دفع وتحويل وتفويض آلي يوفر بنية تحتية آمنة لتنفيذ مدفوعات التجزئة في ما بين البنوك الأعضاء وعملائهم بما في ذلك البنك المركزي الأردني. واستكمل البنك المركزي أيضاً إنشاء المختبر التنظيمي للتكنولوجيا المالية (FinTech Regulatory Sandbox)، بهدف إيجاد حاضنة لرواد الأعمال لدعم وتشجيع الابتكار والتطوير في مجال التكنولوجيا المالية، بما يعزز التنافسية في مجال الخدمات المالية الرقمية.

التجارة الخارجية

يتأثر الاقتصاد الأردني بتغيرات الاقتصاد الخارجي بشكل عام، وباقتصاد الشركاء التجاريين بشكل خاص، ويعود ذلك لصغر حجم الاقتصاد الأردني وانفتاحه على العالم الخارجي. كما يواجه الاقتصاد الأردني العديد من التحديات، منها ما يتعلق بندرة الموارد الأولية، ومنها ما يتعلق بالظروف السياسية للدول المحيطة، فضلاً عن تأثره مؤخراً بتداعيات جائحة كورونا التي امتد تأثيرها ليطال حركة التجارة العالمية.

ونفذت الحكومة العديد من الإجراءات التي تهدف إلى زيادة التجارة الخارجية، إذ استفادت العديد من القطاعات من الإعفاءات والتخفيضات في الرسوم الجمركية بموجب قانون الاستثمار، بما في ذلك الإعفاءات من الرسوم الجمركية على الأصول الثابتة والمواد الخام المستوردة، وتبسيط الإجراءات المرتبطة بعملية استيراد البضائع وتصديرها.

- **التجارة السلعية:** شكّلت التجارة الخارجية من السلع (الصادرات الوطنية والمستوردات) ما معدله 74.0% من الناتج المحلي خلال الفترة 2010-2019، إذ بلغت في عام 2011 ما نسبته 87.0%، ثم شهدت انخفاضات متتالية خلال الأعوام اللاحقة لتصل في عام 2019 إلى 58.9%.

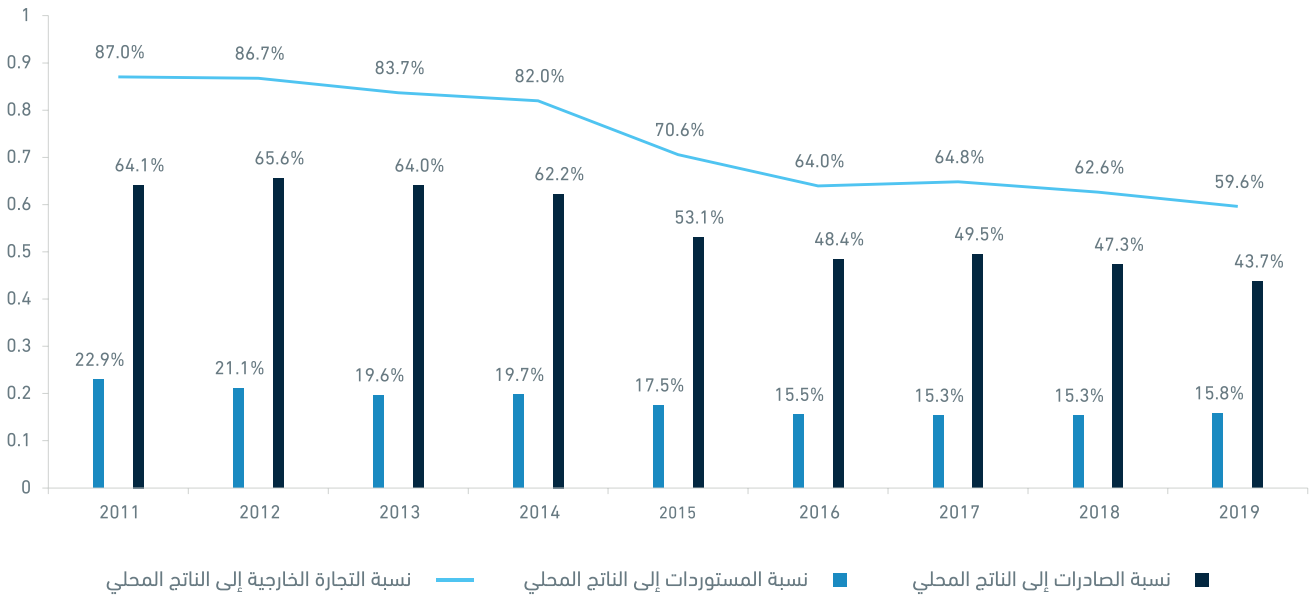

وقد تذبذبَ عجز الميزان التجاري خلال الفترة 2010-2019، فبعدما حقّق في عام 2014 ما قيمته 10327.1 مليون دينار، وهي أعلى قيمة عجز مسجَّلة خلال تلك الفترة، شهدَ انخفاضاً متواصلاً منذ عام 2017 وحتى عام 2019. وفي ما يتعلق بالتركيب الجغرافي للتجارة الخارجية، فقد كانت منطقة التجارة الحرة الأميركية (NAFTA) الوجهةَ الأولى كتكتُّل لصادرات الأردن على مدار العقدين الماضيين. وتعكس (NAFTA) الأثر الملحوظ للوصول التفضيلي إلى سوق الولايات المتحدة الأميركية من خلال اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والأردن والمناطق الصناعية المؤهلة. وتعدّ هذه السوق ثاني أهم الوجهات التي تُصدّر لها المملكة.

- **الصادرات والمستوردات (2010-2020):**

سجّلت الصادرات الكليّة للمملكة خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2020 انخفاضاً بنسبة 5.9% عمّا كانت عليه خلال الفترة المماثلة من عام 2019، لتصل إلى 4,597.7 مليون دينار. وجاء ذلك نتيجةً لانخفاض الصادرات الوطنية بنسبة 0.8% لتصل إلى 4,105.2 مليون دينار، وانخفاض السلع المعاد تصديرها بنسبة 34.0% لتصل إلى 492.5 مليون دينار.

كما انخفضت المستوردات خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2020 بنسبة 13.6% عمّا كانت عليه خلال الفترة المماثلة من عام 2019، لتصل إلى 9,892.7 مليون دينار. وجاء ذلك نتيجةً لانخفاض مستوردات الطاقة بنسبة 40.3%، وانخفاض المستوردات باستثناء الطاقة بنسبة 7.1%.

وتبعاً لذلك، انخفض العجز في الميزان التجاري (الذي يمثل الفرق بين قيمة المستوردات وقيمة الصادرات الكلية) خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2020 بنسبة 19.3% عمّا كان عليه خلال الفترة المماثلة من عام 2019، ليبلغ 5,295.0 مليون دينار. وبلغت نسبة تغطية الصادرات الكلية للمستوردات 46.5%، وهو ما يعكس جزءاً من التداعيات الاقتصادية للجائحة على نطاق التجارة الدولية وسلاسل الإمداد العالمية. فقد شكّلت الظروف التي فرضها الوضع الوبائي والمتمثلة بفرض قيود على الحدود البرية وميناء العقبة، عائقاً أمام تطور أداء التجارة الدولية في الأردن.

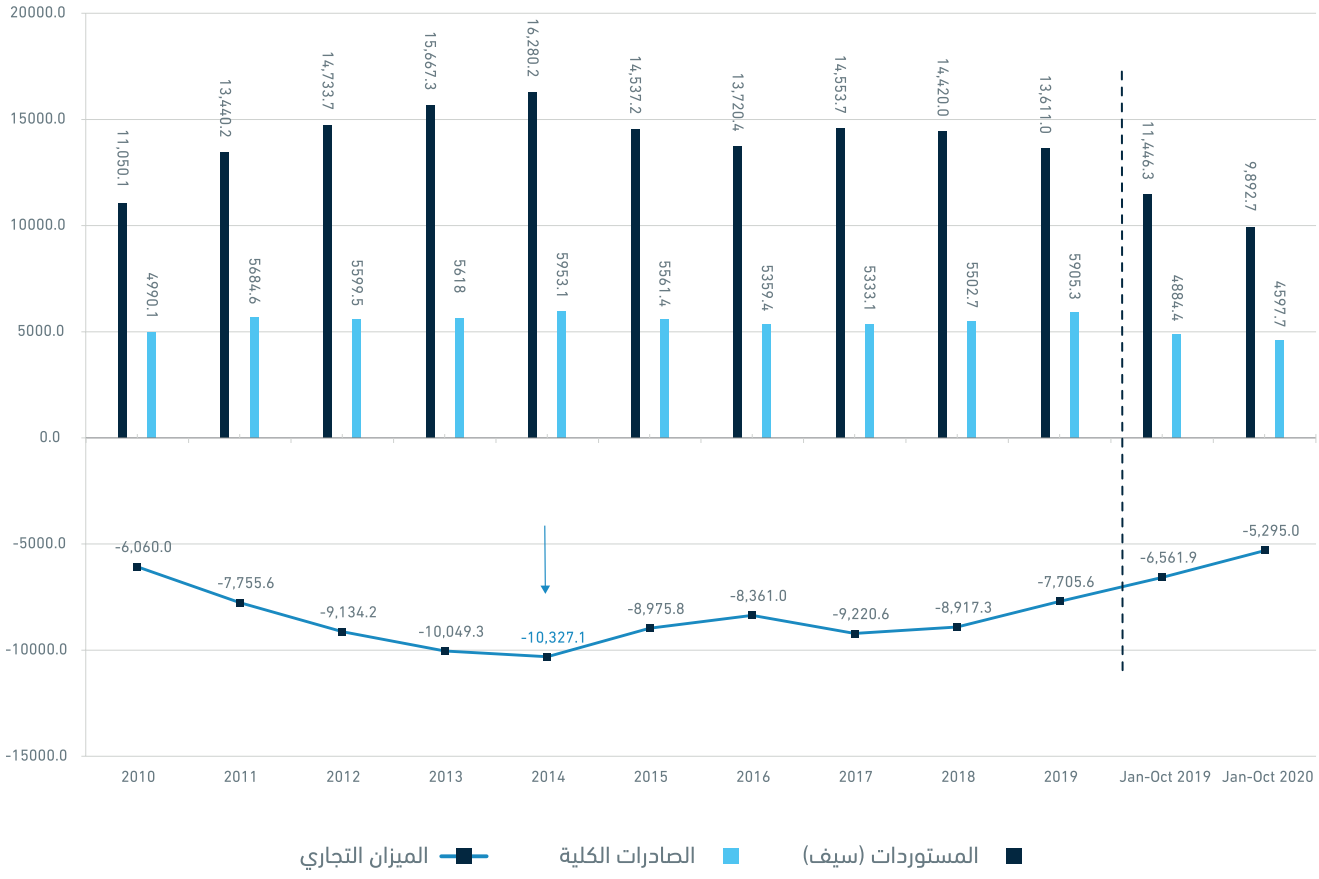

- **التجارة في الخدمات:** يتّصف الاقتصاد الأردني بأنه اقتصاد خدميّ، الأمر الذي يحتم زيادة الاهتمام بتنافسية القطاعات الخدمية على المستويين المحلي والدولي. فإلى جانب قطاع السياحة الذي حقق معدلات نمو مرتفعة على مدى السنوات الماضية، هناك حاجة للاستفادة بشكل أكبر من القطاعات الخدمية الأخرى؛ كالخدمات المالية، وخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التي تواكب التطورات في عالم الاقتصاد الرقمي، وقطاع النقل الذي يوفر إمكانات هائلة بالنظر إلى موقع الأردن الجغرافي على طريق خطوط التجارة.

وشكّلت تجارة الخدمات (الصادرات والمستوردات) ما نسبته 28.7% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019، مقابل 28.4% في عام 2018 (شكّلت الصادرات الخدمية كنسبةٍ من الناتج ما نسبته 17.6% في عام 2019 مقابل 17.1% في عام 2018، بينما شكّلت المستوردات الخدمية كنسبةٍ من الناتج ما نسبته 11.1% مقابل 11.3% في عام 2018).

ونمت صادرات المملكة من الخدمات بنسبة 7.0% في عام 2019 مقابل 8.2% في عام 2018، وذلك لتحسُّن بند خدمات السفر والدخل السياحي نتيجةً لاستهداف أسواق جديدة واعتماد أساليب ترويج جديدة. وشكّلت خدمات السفر (الدخل السياحي) ما نسبته 73.7% من إجمالي صادرات المملكة من الخدمات في عام 2019 مقابل 71.5% في عام 2018، تلتها من حيث الأهمية النسبية صادرات خدمات النقل بنسبة 17.1% من إجمالي صادرات المملكة، يليها بند السلع والخدمات الحكومية بنسبة 3.3%، بينما شكّلت الخدمات الأخرى (كالتأمين والبناء والمالية) ما نسبته 6.0%.

وخلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2020، انخفض صافي وفر حساب الخدمات بمقدار 1,868.3 مليون دينار (118.0%) ليحقق عجزاً بلغت قيمته 285.3 مليون دينار، نتيجةً لتحقيق صافي حساب الخدمات عجزاً مقداره 315.9 مليون دينار و314.2 مليون دينار خلال الربعين الثاني والثالث من عام 2020 على التوالي. إذ حققت صادرات المملكة من الخدمات انخفاضاً ملموساً (نسبته 67.5%) خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2020 لتبلغ 1,389.7 مليون دينار بعد أن بلغت قيمتها 4,280.1 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2019، وجاء ذلك نتيجةً لانخفاض الدخل السياحي وإغلاق المطارات في ظل جائحة كورونا التي أثّرت على المملكة والعالم.

أما المستوردات من الخدمات، فقد انخفضت قيمتها خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2020 بنسبة 37.9% عمّا كانت عليه خلال الفترة المماثلة من عام 2019، لتصل إلى 1,675.0 مليون دينار. ويعود ذلك بشكل رئيس لانخفاض المستوردات الخدمية للنقل (الشحن) بنسبة 13.8% نتيجة انخفاض مستوردات المملكة من السلع، وانخفاض مدفوعات السفر بنسبة 73.4% نتيجة إغلاق المطارات وانخفاض الإنفاق السياحي في الخارج.

الإطار الكمّي للاقتصاد الكلّي (2021-2024)

اعتُمد على عدد من الفرضيات في إعداد الإطار الكمّي للاقتصاد الوطني الهادف إلى تحفيز النمو الاقتصادي، واستدامة المالية العامة، وتحقيق الاستقرار النقدي والمالي، وتخفيض العجز في الميزان التجاري واستدامة مصادر تمويله. وهذه الفرضيات هي:

1. توفر لقاح ناجع لفيروس كورونا خلال الربع الأول من عام 2021.
2. تحقيق زيادة في نمو الصادرات خلال الأعوام المقبلة.
3. زيادة الاستثمارات الخاصة والحكومية.
4. الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي ومستويات مريحة من احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية.
5. التعامل مع ظاهرة اللجوء السوريّ على أنها ظاهرة متوسطة المدى وليست مؤقتة.
6. مواصلة العمل لحلّ مشكلة مديونيتَي شركة الكهرباء الوطنية (NEPCO) وسلطة المياه وصولاً إلى استرداد الكلفة التشغيلية في أقرب وقت.
7. الاستمرار بتخفيض العجز في الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

المؤشرات

- **أولاً: القطاع الحقيقي:**

المؤشر	الفعليّ				المقدَّر	المستهدَف			
	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (%)	2.1	2.1	1.9	2.0	-3.0	2.5	3.0	3.1	3.3
معدل مخفّض الناتج المحلي الإجمالي (%)	1.4	1.7	1.7	1.4	0.0	1.3	2.0	2.5	2.5
معدل التضخُّم (CPI) (%)	-0.8	3.3	4.5	0.8	0.1	1.3	1.7	2.5	2.5

- **ثانياً: قطاع المالية العامة:**

المؤشر	الفعليّ				المقدَّر	المستهدَف			
	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
الإيرادات العامة (مليون دينار)	7070	7425	7840	7754	7301	7822	8250	8310	8821
النفقات العامة (مليون دينار)	7948	8173	8567	8813	9362	9808	10330	10792	11255
العجز بعد المساعدات كنسبةٍ من الناتج المحلي الإجمالي (%)	(3.1)	(2.5)	(2.4)	(3.3)	(6.7)	(6.2)	(6.2)	(6.9)	(6.5)
العجز قبل المساعدات كنسبةٍ من الناتج المحلي الإجمالي (%)	(6.1)	(5.1)	(5.3)	(5.8)	(10.2)	(8.7)	(8.4)	(7.9)	(7.5)
الإيرادات الحكومية الإجمالية كنسبةٍ من الناتج المحلي الإجمالي (%)	25	25.3	25.7	24.5	23.8	24.6	24.7	23.7	23.6
نسبة الضرائب إلى الإيرادات المحلية	68.2	64.7	65.3	67.2	78.6	75.5	75.3	75.3	75.2
إجمالي الدَّين العام كنسبةٍ من الناتج المحلي الإجمالي (%) باستثناء ما يحمله (SSIF)	77.3	75.9	74.3	75.8	89.2	90.9	90.3	88.3	84.2

- **ثالثاً: القطاع النقدي:**

المؤشر	الفعليّ				المقدَّر	المستهدَف			
	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
عرض النقد (مليون دينار)	32876	32958	33359	34970	35914	37135	38992	41175	43605
معدل نمو عرض النقد (%)	4.0	0.2	1.2	4.8	2.7	3.4	5.0	5.6	5.9
مستوى تغطية إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للمستوردات من السلع والخدمات (بالأشهر)	8.5	8.0	7.4	9.4	8.1	7.7	8.0	7.5	7.7

- **رابعاً: القطاع الخارجي:**

المؤشر	الفعليّ				المقدَّر	المستهدَف			
	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
الحساب الجاري (باستثناء المساعدات) كنسبةٍ من الناتج المحلي الإجمالي (%)	-12.8	-13.3	-10.4	-5.7	-11.0	-10.0	-6.5	-5.5	-4.9
معدل نمو الصادرات (%)	-3.6	-0.5	3.2	7.4	-8.2	8.7	7.0	7.0	6.5
معدل نمو المستوردات (%)	-5.6	6.1	-0.9	-4.0	-11.0	6.8	4.9	4.5	4.7
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دينار)	1100	1436	683	487	486	709	922	1205	1489

السياسة الاقتصادية

تسعى الحكومة من خلال سياستها الاقتصادية إلى تسريع وتيرة النمو الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة المواطن وخلق فرص العمل، وذلك من خلال منح الدور الأكبر للقطاع الخاص كمحرّك للنمو، والعمل على تنويع الأنشطة الاقتصادية، والتركيز على تحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية في القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية.

وتتمثل أهمّ مرتكزات السياسة الاقتصادية في المرحلة المقبلة، في الاستمرار بتنفيذ الإصلاحات الهيكلية بما يحافظ على الاستقرار المالي والنقدي ويعزز تنافسية بيئة الأعمال، وتبسيط الإجراءات وأتمتتها، وتخفيض تكاليف ممارسة الأعمال ومدخلات الإنتاج بما يشمل الطاقة والمياه والنقل، والتركيز على الانتقال إلى الاقتصاد المبنيّ على التكنولوجيا والثورة الصناعية الرابعة.

كما ينصبّ التركيز على زيادة الصادرات الأردنية وتنويعها، واستهداف أسواق جديدة من خلال برامج الترويج، وتعزيز الميزة التنافسية، والاستفادة من اتفاقيات التجارة، إلى جانب اتخاذ إجراءات تهدف إلى إزالة التشوهات في سوق العمل، واتخاذ التدابير اللازمة لزيادة فرص الحصول على التمويل وبكلف مقبولة.

السياسة المالية

تستهدف السياسة المالية للحكومة ضبطَ الموازنة العامة بما يحقق التوازن بين المساهمة في التنمية الاقتصادية واستدامة المالية العامة في ظل ارتفاع عجز الموازنة والمديونية، إذ ستراعي الحكومة تحسين الإيرادات المحلية بعيداً عن فرض ضرائب جديدة، كما سيتم العمل على دراسة حزمة من التسهيلات التي ستقدَّم لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية وتحفيزها في عدد من القطاعات المستهدَفة، بالإضافة إلى تحديد مجالات تخفيض الكلف على القطاع الخاص في ما يتعلق بالرسوم الحكومية، وتسريع دفع الردّيات الضريبية ومستحقّات القطاع الخاص لتعزيز السيولة في السوق، وتفعيل التسويات والمصالحات الضريبيّة والجمركيّة. وستعمل الحكومة أيضاً على توجيه الاستثمار الرأسمالي للمشاريع النوعية ذات القيمة المضافة العالية، والقادرة على خلق فرص عمل متعددة.

وعلى صعيد ضبط المالية العامة، سيستمر العمل خلال السنوات المقبلة على تحسين آلية التحصيل الضريبي من خلال محاربة التهرب الضريبي، وإجراء تعديلات هيكلية لمديريات دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، وخلق ثقافة ضريبية قائمة على تعزيز مفهوم أنّ دفع الضريبة يسهم في تحسين الخدمات المقدَّمة للمواطنين، مع إبراز تسهيلات ضريبية للملتزمين من خلال مراجعة المنظومة الضريبية لدائرتَي ضريبة الدخل والمبيعات والجمارك، وإطلاق قائمة ذهبية للملتزمين ضريبياً.

وعلى صعيد النفقات العامة، ستواصل الحكومة تبنّي سياسات ضبط النفقات وترشيدها، وخاصة النفقات الجارية، وذلك من خلال إعادة النظر في حجم الجهاز الحكومي ومعالجة تضخمه، إلى جانب معالجة البنود الأخرى المشمولة ضمن هذا الإنفاق، كدعم المؤسسات والمشتريات من السلع والخدمات، وتوجيه الدعم إلى مستحقّيه.

السياسة النقدية

ترتكز السياسة النقدية للبنك المركزي على مواصلة تحقيق الاستقرار النقدي المرتبط بضبط التضخم، وبناء رصيد مريح من الاحتياطات الأجنبية، ودعم استقرار الدينار، والحفاظ على سلامة ومنعة الجهاز المصرفي وسوق التمويل، وستتكامل السياسة النقدية للبنك المركزي مع السياستين الاقتصادية والمالية لتحقيق الأهداف المرتبطة بتحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، وذلك من خلال تطوير التشريعات وتنفيذ البرامج الهادفة إلى توسيع الاشتمال المالي وإطلاق خدمات مالية جديدة، وبما يضمن تخفيض كلف التمويل وحصول فئات وشرائح أكبر من الأفراد والشركات على التمويل، بما يوازن بين إدارة المخاطر والمساهمة في تحفيز النشاط الاقتصادي.

وتعمل الحكومة على تطوير سوق رأس المال، من خلال اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإعادة النشاط إلى سوق عمّان المالي، وتحفيز أسواق الأسهم والسندات والصكوك، وطرح أدوات وأوراق مالية جديدة تسهم في تنويع مصادر التمويل والاستثمار للأفراد والشركات، خاصة تلك المرتبطة بالشركات الناشئة والريادية، وبما ينعكس على قدرتها على النمو والاستدامة وخلق فرص العمل.

سوق العمل

يعاني سوق العمل في المملكة من العديد من التحديات الهيكلية، ويأتي في مقدمة هذه التحديات عدم قدرة الاقتصاد الوطني على استحداث فرص عمل كافية تستوعب الزيادة المطّردة في أعداد الباحثين عن عمل، بالإضافة إلى مزاحمة العمالة الوافدة (المرخصة وغير المرخصة) للعمالة الأردنية في الحصول على فرص العمل المستحدثة، وضعف المواءمة بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات سوق العمل. هذا بالإضافة إلى تراجع قدرة القطاع العام على التوظيف بسبب تجاوُز عدد العاملين فيه حاجتَه الفعلية.

وفي ضوء التحديات القائمة، ستركز الحكومة خلال المرحلة القادمة على اعادة تنظيم سوق العمل من خلال تطوير منظومة التفتيش والسلامة والصحّة المهنيّة، وأتمتة التصاريح المرتبطة بسوق العمل، والحدّ من الخروقات التي تحصل في بيئة العمل (كعمالة الأطفال)، وتمكين المرأة في سوق العمل ورفع مشاركتها الاقتصاديّة من خلال تطبيق نظام العمل المرن، وتنظيم شؤون حضانات الأطفال، وغيرها من الإجراءات التي تمسّ حياة المواطنين وتؤسّس لمستقبلهم.

من جهة أخرى، تُقدَّر نسبة الفئة النشطة اقتصادياً في المملكة بحوالي 34% فقط من عدد السكان في سنّ العمل؛ في حين أن 66% غير نشطين اقتصادياً. وعند التوزيع بحسب النوع الاجتماعيّ، يتبين أن 54% من الذكور نشطون اقتصادياً مقابل

14.0% فقط من الإناث. ويعدّ تدنّي نسب المشاركة الاقتصادية فرصةً ضائعة على الأردن؛ إذ إن نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة في الأردن من أدنى المعدلات في العالم (بلغت 14.0% فقط في عام 2019)، فضلاً عن أنّ مؤشر الفجوة العالمية بين الجنسين يكشف أن الأردن يقع في المرتبة 138 (من بين 153 دولة)، ويحلّ في المرتبة العاشرة من بين 19 دولة من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الأمر الذي يعكس اختلالا كبيراً يستلزم سياسات واضحة في هذا المجال.

إدارة أزمة جائحة كورونا

بالرغم من الجهود التي بُذلت منذ شهر آذار 2020 للحدّ من انتشار الوباء، إلّا أن أعداد الإصابات بفيروس كورونا بدأت بالتزايد بشكل مطّرد ابتداءً من شهر أيلول 2020، مما استوجب على الحكومة العمل بشكل حثيث لمضاعفة القدرات الصحيّة، واتّخاذ إجراءات احترازيّة لتجنّب خيار الإغلاق الشامل أو الجزئي المشدّد، لما لذلك من كلف وتبعات اقتصاديّة واجتماعيّة ونفسيّة على المواطنين. كما التزمت الحكومة بالنهج العلمي السليم والشفّاف في استجاباتها لمرحلة الانتشار المجتمعي، وبنت سياساتها على إجراءات وقرارات مدروسة ومتدرّجة وآمنة، بما يوازن ما بين الحفاظ على صحّة المواطنين واستدامة عمل القطاعات، مع الحرص أيضاً على الالتزام بنهج الشفافيّة والمصارحة في ما يتعلّق بالإعلان عن قدرات المنظومة الصحيّة، إذ جرى الإعلان بوضوح عن أعداد الإصابات والوفيات، ونِسب الإشغال في أسرّة العزل والعناية الحثيثة وأجهزة التنفس الصناعي وأعداد الفحوصات، وما زالت الحكومة ملتزمة بهذا النهج إيماناً منها بحقّ المواطنين في معرفة التطوّرات التي طرأت على هذه المنظومة، والجهود التي بُذلت للخروج من الأزمة بأقلّ التبعات والأضرار على المستويين الصحي والاقتصادي.

وقد تبنّت الحكومة العديد من الإجراءات والبرامج للتعامل مع الجائحة، وتعزيز الحماية الاجتماعية، والمحافظة على فرص العمل القائمة في القطاع الخاص، والتخفيف من تداعيات الجائحة على القطاعات والأنشطة الاقتصادية المتضرّرة، وذلك وفقاً للأولويات التالية:

أولاً: تحسين النظام الصحي ورفع جاهزيته وقدرته

- نجحت الحكومة في مضاعفة قدرات النظام الصحي بنسبة 300%، فأصبح عدد أسرّة العزل العاديّة لمرضى "كورونا" 4551 سريراً، وأسّرة العناية الحثيثة 981 سريراً، وأجهزة التنفس الصناعي 936 جهازاً.
- أنهت الحكومة إنشاء مستشفى العناية المركّزة في مستشفى البشير وتجهيزه وتشغيله، واستئجار مستشفى خاص لتعزيز الطّاقة الاستيعابيّة لمصابي "كورونا"، وعقد اتفاقيّات مع القطاع الخاصّ لمعالجة مصابي "كورونا" في مستشفياته على نفقة الحكومة، بالإضافة إلى تخفيض كلفة العلاج في المستشفيات الخاصة، وتطوير استراتيجيّة الرصد والتقصّي الوبائي للتعامل مع الانتشار المجتمعي للفيروس، واستحداث مختبرات للفحص في أنحاء المملكة، وإنشاء 129 محطّة ثابتة للفحص المخبري شملت جميع المحافظات.
- أنشأت الحكومة أربعة مستشفيات ميدانية (في عمّان وإربد ومعان والعقبة) بسعة أكثر من 1160 سرير عزل، و260 سرير عناية حثيثة، افتُتح اثنان منها (في معان وعمّان)، بالإضافة إلى ثلاثة مستشفيات ميدانيّة أنشأتها الخدمات الطبيّة الملكيّة بسعة 900 سرير عادي و220 سرير عناية حثيثة، افتُتح اثنان منها في الزرقاء وإربد.

- عيّنت الحكومة 920 طبيباً و1600 ممرّض لتغطية النّقص في الكوادر الطبيّة والتمريضيّة، وستقوم بالتوسّع في برامج التدريب والتأهيل لتشمل تخصّصات جديدة، وأعداداً أكبر، لسدّ النقص الحاصل في جميع التخصّصات.

- اتخذت الحكومة الإجراءات التشريعيّة اللازمة لإنشاء المركز الوطني للأوبئة والأمراض السارية، بهدف تعزيز القدرات على التعامل مع جائحة "كورونا" أو أيّ تحدٍّ مستقبلي مماثل، وستُستكمَل الإجراءات اللازمة لتشغيل المركز ليبدأ بتقديم خدماته بكفاءة وجودة عاليتين.

- تعاقدت الحكومة مع شركة "فايزر" لشراء مليون جرعة من مطعوم "كورونا"، ومع ائتلاف "كوفكس" لشراء مليونَي جرعة. وستواصل الحكومة سعيها لزيادة عدد الجرعات. ويقدَّم المطعوم للمواطنين مجّاناً ضمن خطّة متكاملة ودقيقة وعادلة وشفّافة، تراعي الأولويّات والحاجات المتعارف عليها عالميّاً.

- سيكون للمستشفيات الميدانيّة التي أُنشئت من قِبل الحكومة، إلى جانب التوسّع الكبير في عدد الأسرّة العاديّة وأسرّة العناية الحثيثة وأجهزة التنفّس الصناعي، أثرٌ إيجابيٌ ملموسٌ في تحسين واقع الخدمات الصحيّة المقدّمة للمواطنين بعد انقضاء أزمة كورونا، وبما يجعل هذه الخدمات أكثر كفاءة وعدالة.

ثانياً: تطبيق إجراءات مشدَّدة للحدّ من انتشار الفيروس

- تحديد الإجراءات المرتبطة بالإغلاقات وساعات الحظر اليومية والحظر يوم الجمعة.

- زيادة الرقابة والالتزام بارتداء الكمامة والتباعد الاجتماعي.

- تشديد الإجراءات الرقابية داخل المستشفيات للحفاظ على السلامة العامة.

- إغلاق عدد من الأماكن عالية الاختطار التي تشكّل بؤراً لانتشار الوباء.

ثالثاً: تعزيز الحماية الاجتماعية للمواطنين ودعم القطاعات والأنشطة الاقتصادية المتضررة

أطلقت الحكومة مجموعة من البرامج والإجراءات للقطاعات والمنشآت والأفراد الأكثر تضرّراً من الجائحة، بقيمة 320 مليون دينار للعام 2021، وهي تتضمن ما يلي:

1. تعزيز الحماية الاجتماعية للمواطنين الفقراء من خلال مظلة صندوق المعونة الوطنية، وبما يساعد على تحسين قدرتهم الشرائية.

2. توفير دعم إضافي لتنفيذ برنامج "تكافل 3"، الذي يهدف إلى توفير الدعم خلال العام 2021 إلى العمالة غير المنظمة والأسر الأشد تضرراً من الجائحة. ويستهدف هذا الدعم الوصول إلى 100 ألف أسرة وبكلفة تقديرية تبلغ 100 مليون دينار.

- زيادة أعداد المستفيدين من برامج المعونات الشهرية المتكررة والدعم التكميلي في العام 2021 من 150 ألف أسرة إلى 185 ألف أسرة. ولهذه الغاية تمّت زيادة مخصصات صندوق المعونة في موازنة العام 2021 من 146 مليون دينار إلى 201 مليون دينار.

3. المساهمة في المحافظة على فرص العمل القائمة في القطاعات والأنشطة الاقتصادية.

- توفير دعم إضافي للبدء بتنفيذ برنامج جديد للمحافظة على استدامة فرص العمل في القطاع الخاص من خلال مؤسسة الضمان الاجتماعي بكلفة تقديرية تبلغ 200 مليون دينار للفترة بين كانون الأول 2020 وأيار 2021. ويسعى هذا البرنامج إلى المحافظة على استدامة حوالي 180 ألف فرصة عمل للأردنيين موزّعة على حوالي 20 ألف منشأة قائمة في القطاع الخاص.

- الاستمرار والتوسع في تنفيذ برامج مؤسسة الضمان الاجتماعي (حماية، مساند، تمكين اقتصادي) حتى أيار 2021، وتعليق العمل بتأمين الشيخوخة.

4. المساهمة في استدامة القطاع السياحي.

- توفير دعم بقيمة 20 مليون دينار للمساهمة في إنشاء صندوق مخاطر للقطاع السياحي تحت مظلة وزارة السياحة/ هيئة تنشيط السياحة. وستتشكل موارد الصندوق من مساهمات مالية من المنشآت السياحية المسجّلة في وزارة السياحة والجهات المعنية بإدامة القطاع السياحي وتطويره. وسيهدف الصندوق إلى توفير قروض ميسّرة للمنشآت الأكثر تضرراً في القطاع السياحي وذلك للمحافظة على المنتجات والخدمات السياحية وفرص العمل القائمة لحين تعافي هذا القطاع وعودة السياحة الأجنبية.

رابعاً: تطوير تجربة "التعليم عن بعد" وتحسينها

- استأنفت الحكومة تجربة "التعليم عن بعد" من خلال الدروس المتلفزة لطلبة الثانوية العامة على قناتين جديدتين (JO Darsak 1، JO Darsak 2) للصفوف من الأول الأساسي وحتى الحادي عشر، إلى جانب إطلاق منصة "درسك" ومنصة للمعلمين بهدف متابعة انخراط الطلبة في عملية التعليم عن بعد وتقييم تعلُّمهم.
- إلى جانب إدراك الحكومة لأهمية التعليم الوجاهي في المدارس والجامعات، وحرصها على العودة الآمنة والمتدرّجة للطلبة والكوادر الإداريّة والتعليميّة، فإنها تعمل في الوقت نفسه على تقييم تجربة "التعليم عن بُعد" للمدارس والجامعات، بهدف إنضاجها وتحسينها، وتطوير المحتوى التعليمي الإلكتروني ليكون أكثر تفاعلية، وليكون التعليم الإلكتروني داعماً ومعزّزاً لتطوير جودة التعليم المدرسي والتعليم العالي.

خامساً: إجراءات البنك المركزي لمواجهة تداعيات الجائحة المستجِدّة على الاقتصاد الوطني

اتّخذ البنك المركزي جملة من الإجراءات بقيمة إجمالية بلغت 2.5 مليار دينار (8% من الناتج المحلي الإجمالي)، من أبرزها:

- إطلاق برنامج تمويلي بقيمة 500 مليون دينار كنافذة ائتمانية بشروط وأحكام ميسّرة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة لغايات تمويل رأس المال العامل وتغطية النفقات التشغيلية بما فيها الرواتب والأجور.
- تخفيض كلف الائتمان وتوفير التمويل الميسَّر، إذ خفّض البنك سعر الفائدة على أدوات السياسة النقدية بنحو 150 نقطة أساس، وأصدر تعليمات لتنظيم أعمال البنوك خلال فترة التعطُّل بما يضمن استمرارية عمليات تمويل التجارة الخارجية وخدمة عملاء القطاع المصرفي، وتنظيم آلية العمل المتعلّقة بالشيكات المرتجعة لأسباب مالية (كتمديد فترات التسوية).
- إجراء تعديلات على برنامج البنك لتمويل القطاعات الاقتصادية البالغ حجمه 1.2 مليار دينار، عبر تخفيض كلف التمويل للمشاريع وتمديد آجال الاستحقاق، هذا إضافة إلى شمول غايات الحصول على الائتمان لتمويل رأس المال العامل والنفقات التشغيلية بما في ذلك الرواتب والأجور.
- تعزيز السيولة المصرفية من خلال تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي على ودائع التوفير ولأجل، وإبرام اتفاقيات إعادة الشراء بقيمة 850 مليون دينار ولآجال استحقاق تمتد حتى عام.
- السماح للبنوك التجارية بتأجيل توزيع الأرباح لعام 2019، والسماح لها بمنح وزن مخاطر (صفر) لغايات حساب نسبة كفاية رأسمال على القروض الممنوحة من خلال برامج البنك المركزي الأردني.

- استخدام عمليات السوق المفتوح من خلال إبرام اتفاقيات إعادة الشراء الدائمة بقيمة تتجاوز 250 مليون دينار.
- السماح للبنوك بتأجيل أقساط التسهيلات الائتمانية الممنوحة لعملاء القطاعات الاقتصادية المتأثرة دون التأثير على سجّلهم الائتماني، وحتى نهاية عام 2020، وذلك لدعم الشركات والأفراد الذين تراجعت تدفقاتهم النقدية ولحمايتهم من التعثُّر المصرفي.
- تأجيل سداد الأقساط المستحَقّة خلال الفترة 18 آذار30- حزيران 2020 على جميع القروض الممنوحة ضمن برنامج البنك المركزي لتمويل القطاعات الاقتصادية بقيمة 1.2 مليار دينار، بالإضافة إلى تأجيل تحصيل الفوائد المستحَقّة على هذه القروض خلال الفترة نفسها. والسماح للبنوك بتأجيل الأقساط المستحَقّة على المقترضين ضمن البرنامج حتى نهاية عام 2020.

محاور البرنامج التنفيذي التأشيري للحكومة (2021-2024)

المحور الأول: الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية

تلتزم الحكومة بالاستمرار في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية والمالية في إطار مصفوفة الإصلاحات (2018-2022). ولهذه الغاية، وفي ظل التطورات السياسية والاقتصادية وتبعات جائحة كورونا، مدّدت الحكومة الإطار الزمني للمصفوفة إلى عام 2024، وحدّثتها لتشمل مجموعة من الإصلاحات والإجراءات الجديدة التي تهدف بشكل رئيس إلى تسريع وتيرة النمو الاقتصادي، وتحسين بيئة الأعمال، وتطوير الخدمات الحكومية، ورفع تنافسية الاقتصاد الوطني، وخلق فرص العمل المطلوبة لتشغيل الأردنيين.

كما ستواصل الحكومة تنفيذ برنامج الإصلاح المالي والاقتصادي المدعوم من صندوق النقد الدولي للأعوام 2020-2024، والذي يهدف إلى استقرار الماليّة العامّة والسياسة النقدية، والحدّ من عجز الموازنة عن طريق تعزيز الإيرادات المحليّة، ومعالجة الثغرات والتشوّهات في جانبَي الإيرادات والنفقات من خلال محاربة التهرّب والتجنّب الضريبي والتحول في منح الاعفاءات العشوائية الى التحفيز الاقتصادي من خلال اصلاحات هيكلية في مجال تقليل كلفة ممارسات الأعمال مثل الطاقة والعمل والحاكمية الرشيدة وتعزيز الشفافية، وتلبية متطلّبات الأمن الاجتماعي والأمن الصحّي.

أهمّ التحديات

- استمرار المخاطر في بيئة الاقتصاد الإقليمي والدولي.
- ضعف معدلات النمو الاقتصادي التي لم تتجاوز 2.4% بالمتوسط خلال الفترة 2010-2019 مقابل معدل نموّ فاق 6.5% بالمتوسط خلال الفترة 2000-2009. في حين شهد النمو انكماشاً بنسبة 1.5% خلال الأرباع الثلاث الاولى من عام 2020 نتيجة أزمة كورونا.
- ارتفاع عجز الموازنة وحجم المديونية وعبء خدمة الدين.
- تضخم الجهاز الحكومي وبيروقراطية الإجراءات الحكومية.
- استمرار تداعيات أزمة اللجوء السوري والضغوطات الناجمة عنها على الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية.

التوجُّه الاستراتيجي للمحور

- الاستمرار في الإصلاحات الاقتصادية والمالية والهيكلية بهدف تحسين بيئة الأعمال وتحفيز النموّ الاقتصادي. وتعتمد الحكومة في هذا الصدد منهجيةً تتضمّن رؤية مشتركة حول النهج والبرنامج الحكومي لإدارة الاقتصاد الوطني بالشراكة مع القطاع الخاص، وبدعم من المؤسسات الدوليّة والمانحين.
- تعزيز الإيرادات من خلال محاربة التهرب والتجنب الضريبي والجمركي مع مراعاة تعزيز الالتزام الطوعي تسهيلاً على المواطن والقطاع الخاص.
- توحيد الإدارة الجمركيّة لجميع مناطق المملكة.
- تعزيز الاستقرار المالي والنقدي، وتحصين الاقتصاد الوطني من الأزمات وحالات الطوارئ.
- رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي وسوق العمل.
- رفع كفاءة القطاع العام، وتحسين مستوى الخدمة، وضبط النفقات، وتفعيل الدور الرقابي بهدف رفع سوية الخدمات العامة.
- تحسين مرتبة المملكة ضمن تقرير ممارسة الاعمال وغيرها من التقارير والمؤشرات الدولية.

وتمثل مصفوفة الإصلاحات المحدَّثة خطةَ العمل الإصلاحية للحكومة للأعوام 2021-2024، وذلك وفقاً للمحاور التالية:

أولاً: المالية العامة

يهدف هذا المحور إلى تحسين إدارة الإيرادات الحكومية والدين العام، وتوجيه الإنفاق الحكومي نحو المشاريع الاستثمارية ذات القيمة المضافة العالية والمشغّلة للأيدي العاملة، من خلال وضع آلية واضحة ومحفّزة لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

أهم الإصلاحات للأعوام 2021-2024
• إعداد قانون جديد لتنظيم الموازنة العامة. • تحديث إستراتيجية المالية العامة بما يضمن الاستمرار بإدارة الإيرادات وضبط النفقات بفاعلية وكفاءة. • تحديث استراتيجية الدين العام. • إصدار قانون جديد للكسب غير المشروع يضمن الشفافية وحماية المال العام. • تعديل التشريعات بما يضمن تعزيز الشفافية وحق الحصول على المعلومات والبيانات المالية. • تنفيذ برامج ومشاريع شراكة بين القطاعين والعام والخاص. • تفعيل آلية تقييم الاستثمارات الحكومية بما يضمن توجيهها نحو المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية والمالية. • تحسين الخدمات الضريبية وكفاءة التحصيل من خلال نظام الفوترة الإلكتروني، وتوسيع قاعدة الملتزمين من خلال تقديم الحوافز والتسهيلات الضريبية، والتحول الالكتروني لخدمات دائرة ضريبة الدخل والمبيعات. • توسيع مظلة دائرة ضريبة الدخل والمبيعات ودائرة الجمارك لتشمل منطقة سلطة العقبة الاقتصادية الخاصة.

ثانياً: تطوير القطاع العام والخدمات الحكومية

يهدف هذا المحور إلى رفع كفاءة القطاع العام وتحسين مستوى الخدمات الحكومية والوصول إلى إدارة حكومية موجّهة بالنتائج، وذلك من خلال اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتطوير السياسات وآلية اتخاذ القرارات، وتطوير الخدمات الحكومية وتحسينها، ورفع كفاءة إدارة الموارد الحكومية، وإعادة هيكلة الجهاز الحكومي وترشيقه بالشكل الأمثل.

أهم الإصلاحات للأعوام 2021-2024
• مراجعة هيكلية القطاع العام بهدف ترشيق الجهاز الحكومي، والنظر في إمكانية الدمج المدروس لبعض الوزارات والهيئات. • وضع استراتيجية لتطوير أداء القطاع العام. • تطوير وتوحيد آليات وقنوات تقديم الخدمات الحكومية وأتمتتها. • تحسين فعالية وكفاءة المشتريات الحكومية من خلال تفعيل تشريعات المشتريات الجديدة وإطلاق نظام الشراء الإلكتروني. • مراجعة قانون الإدارة العامة، بما يتماشى مع استراتيجية تطوير القطاع العام. • تحسين عملية صنع القرار الحكومي ورفع كفاءته من خلال تطبيق ممارسات قياس الأثر المتوقع للتشريعات، وضمان وتعزيز التشاور مع الجهات ذات العلاقة قبل اصدار التشريعات.

ثالثاً: تحسين بيئة الأعمال

يهدف هذا المحور إلى تطبيق أفضل ممارسات الحاكمية الرشيدة، وتخفيض كلف ممارسة الأعمال من خلال تبسيط وأتمتة الإجراءات الحكومية المرتبطة بالتفتيش وترخيص الأعمال وتسجيلها، وتطوير قوانين المنافسة بما يضمن حرية السوق وحماية الأفراد والشركات من أيّ ممارسات مُخِلّة بقوانين المنافسة.

أهم الإصلاحات للأعوام 2021-2024
• الزام كافة الوزارات والمؤسسات الحكومية بالتشاور مع القطاع الخاص وتطبيق تعليمات قياس الأثر المتوقع للتشريعات قبل إصدارها او تعديلها.
• استكمال خطوات تبسيط واتمتة إجراءات تسجيل وترخيص وتصفية الشركات، والربط الالكتروني بين مختلف الجهات الحكومية ذات العلاقة.
• استكمال التحول الالكتروني لإصدار رخص المهن.
• مراجعة الرخص القطاعية بهدف الغاء بعضها، وتبسيط إجراءات اصدار المتبقي منها.
• مراجعة وتعديل وتبسيط إجراءات دائرة الأراضي والمساحة، بما يتوافق مع خطة تحسين مرتبة المملكة على مؤشر تسجيل العقارات ضمن تقرير ممارسة الاعمال.
• اطلاق وتفعيل خدمة التوقيع الالكتروني، بما يسهم في تسريع التحول الرقمي للخدمات الحكومية المرتبطة بقطاع الأعمال.
• اصدار التعليمات المرتبطة بتسهيل وتنظيم اختيار وتسجيل الأسماء التجارية.
• مراجعة وتعديل وتبسيط إجراءات تسجيل الشركات، بما يتوافق مع خطة تحسين مرتبة المملكة على مؤشر تسجيل الشركات ضمن تقرير ممارسة الاعمال.
• اطلاق الاستراتيجية الوطنية للتفتيش على الاعمال، بما يتوافق مع التوجه الحكومي نحو تخفيض الوقت والجهد والكلف على القطاع الخاص.
• تعديل وتبسيط إجراءات المحاكم التجارية بما يضمن سرعة البت في القضايا.
• وضع السياسات والتشريعات للإصلاحات المؤسسية والتنظيمية المتعلّقة بضمان المنافسة العادلة وحماية المستهلك.

رابعاً: الترويج للاستثمار والصادرات

يهدف هذا المحور إلى خلق بيئة جاذبة ومحفّزة للاستثمار المحلي والأجنبي، وداعمة للصناعة الوطنية، وبما يسهم أيضاً في زيادة الصادرات وتنويعها، من خلال إزالة العوائق أمام الاستثمار الأجنبي، وتوجيه الحوافز للاستثمارات ذات القيمة المضافة العالية، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحسين جودة المنتج الأردني وتنافسيته، واستكمال الإجراءات المتعلقة بتسهيل التجارة، بما يخفض الكلف المرتبطة بالاستيراد والتصدير.

كما تستهدف الإصلاحات ضمن هذا المحور تطويرَ البنية التحتية للاقتصاد الرقمي بما يساهم في تسهيل الإجراءات وخفض تكلفة ممارسة الأعمال.

أهم الإصلاحات للأعوام 2021-2024
• تعديل قانون الاستثمار لتفعيل دور هيئة الاستثمار في الترويج، وتحديد آلية منح الحوافز وتوجيهها نحو الاستثمارات المستهدفة. • اطلاق استراتيجية الاستثمار الجديدة. • إطلاق استراتيجية وخطة الترويج لجذب الاستثمار. • استحداث مديرية خدمات المتابعة ضمن هيئة الاستثمار، للتواصل مع المستثمرين الجدد المستفيدين من خدمات الهيئة. • إطلاق الاستراتيجية الوطنية للتجارة الإلكترونية. • دعم وتنفيذ برامج شركة بيت التصدير التي تم تأسيسها حديثا بالشراكة مع القطاع الخاص بهدف زيادة وتنويع الصادرات. • التوسع في تسهيل وتبسيط وتخفيض كلف الإجراءات المرتبطة بالاستيراد والتصدير. • التوسع في مشروع النافذة الوطنية للتجارة ورقمنة الإجراءات وتبسيطها. • تعديل التشريعات بهدف تحسين تنافسية قطاع التجارة الخارجية (استيراد والتصدير) بما يتوافق مع التزامات المملكة ضمن اتفاقية تسهيل التجارة التابعة لمنظمة التجارة العالمية. • التوسع في برامج التحول الرقمي للقطاعات المختلفة. • إعداد خطة وطنية للتحول نحو اعتماد الجيل الخامس من الاتصالات (5G)

خامساً: الحصول على التمويل

يهدف هذا المحور إلى تطوير البنية التحتية للائتمان، وتنويع مصادر تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتحفيز سوق رأس المال لزيادة مساهمته في الاقتصاد. كما يتضمن هذا المحور تحسين السياسات والتشريعات والإجراءات الكفيلة بزيادة الاشتمال المالي من خلال تطوير أدوات وخدمات مالية وبنكية إلكترونية جديدة.

أهم الإصلاحات للأعوام 2021-2024
• تفعيل قانون الإعسار، من خلال إنشاء سجلّ الإعسار الإلكتروني، وترخيص وتدريب عملاء الإعسار، وبناء قدرات القضاة. • تحسين الرقابة على قطاع التمويل من خلال إخضاع جميع مؤسسات التمويل لمظلة البنك المركزي. • تعديل تعليمات البنك المركزي الأردني فيما يتعلق بالتعامل مع العملاء، لحظر التمييز بين الجنسين في الحصول على الائتمان. • تحفيز سوق رأس المال من خلال مجموعة من الإجراءات التشريعية والتقنية الهادفة إلى جذب الاستثمار إلى بورصة عمّان، وإصدار أوراق وأدوات وخدمات مالية جديدة.

سادساً: سوق العمل

يهدف هذا المحور إلى معالجة اختلالات سوق العمل من خلال تنفيذ إصلاحات مرتبطة بتحسين فرص الوصول إلى الوظائف، خاصة للمرأة مع ضمان بيئة عمل لائقة وآمنة وممكنة لها، وتشجيع الانتقال إلى سوق العمل الرسمي، وضمان استدامة مؤسسة الضمان الاجتماعي، وزيادة جاذبية العمل في القطاع الخاص بناءً على تحليل فجوة الرواتب بين القطاعين العام والخاص.

أهم الإصلاحات للأعوام 2021-2024
• إصدار تعليمات لترخيص رعاية الأطفال المنزلية، بما يسهم في تعزيز فرصة المرأة بالمشاركة في سوق العمل.
• إصدار اللوائح والتعليمات التي تحدد ظروف العمل المقبولة في قطاع الزراعة، بهدف تنظيم السوق وتخفيض الكلف على المزارعين.
• تعديل قانون العمل لإلغاء التمييز بين الجنسين في التوظيف.
• تطوير تشريعات الضمان الاجتماعي بما يضمن استدامته وإشراك فئات جديدة من العمال.
• وضع نظام لإدارة التفتيش الإلكتروني لعمليات تفتيش العمل بما يسمح بتبادل البيانات المتعلقة بعمليات التفتيش عبر الجهات الحكومية لضمان اتباع نهج متكامل لعمليات التفتيش.

سابعاً: تعزيز الحماية الاجتماعية

يهدف هذا المحور إلى تحسين الدعم للفقراء وتوسيعه، ودعم الأسر الفقيرة في مواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة، وتحسين وتوسيع تغطية شبكات الأمان الاجتماعي، والاستمرار في إدخال التحسينات على آلية الاستهداف لإيصال الدعم لمستحقّيه، وتمكين متلقّي الدعم من الانخراط في سوق العمل والإنتاج والاعتماد على الذات.

أهم الإصلاحات للأعوام 2021-2024
• مواصلة تنفيذ استراتيجية الحماية الاجتماعية (2019-2025).
• اعتماد السجلّ الوطني الموحَّد كبوابةً وحيدةً لجميع الأردنيين الذين يسعون للحصول على المساعدة الاجتماعية.
• تطوير خطة الاستهداف لمنتفعي برنامج تكافل 3.
• اعتماد آلية استهداف لضمان إيصال دعم الماء والكهرباء الى مستحقيه.
• توسعة وتمديد برنامج التمكين الاقتصادي للمجتمعات الأكثر تضررا.

ثامناً: قطاع النقل

يهدف هذا المحور إلى رفع كفاءة خدمات النقل العام وتوسيعها للمساهمة في تنمية القطاعات الأخرى، وذلك من خلال تنفيذ إصلاحات تسعى لتعزيز مساهمة القطاع الخاص في إدارة خدمات النقل العام وتحسينها وتوسعتها، وتطوير البنية التحتية للطرق بالتعاون مع القطاع الخاص، وتطوير وسائط النقل المتعدد، وتعزيز السلوك الآمن في النقل، وتطوير أسطول الشاحنات بما يخفض كلف الشحن على القطاعات الاقتصادية المختلفة.

أهم الإصلاحات للأعوام 2021-2024
• إطلاق مشاريع تجميع خطوط النقل وتحديثها.
• اعتماد الأنظمة الذكية في إدارة النقل العام.
• مراجعة جداول التعرفة وآلية احتسابها.
• وضع معايير الخدمة في النقل العام واعتمادها.
• تحديث مواصفات استيراد الشاحنات.
• مراجعة برامج تحفيز تحديث أسطول الشاحنات.
• مراجعة اللوائح الخاصة بقواعد السلوك في النقل العام.

تاسعاً: قطاع الطاقة

يهدف هذا المحور إلى تحقيق مجموعة من النتائج المرتبطة بتطوير الاستدامة المالية والإطار التشريعي للقطاع، وتطوير سوق تنافسيّ للكهرباء، وضمان كفاءة الشبكة الكهربائية، ومعالجة تحديات الكلفة والالتزامات التعاقدية، وتعزيز أمن الطاقة، وتحسين كفاءة الاستخدام، وتخفيض كلفة الطاقة الكهربائية على القطاعات الإنتاجية.

أهم الإصلاحات للأعوام 2021-2024
• تنفيذ الإستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة.
• تنفيذ الخطة الرئيسة لشركة الكهرباء الوطنية، الهادفة إلى تقليل التكلفة وتحسين قدرة الاستجابة للمخاطر.
• اطلاق استراتيجية اصلاح التعرفة ال كهربائية.
• البدء بتطبيق أنظمة الشبكات والعدادت الذكية.
• اطلاق نظام حوافز التحول نحو الطاقة النظيفة وأنظمة كفاءة الطاقة.

عاشراً: قطاع المياه والزراعة

يهدف هذا المحور إلى دعم الاستدامة المالية لقطاع المياه، وتخفيض استهلاك الطاقة في هذا القطاع، وتطوير حاكميته، ووضع استراتيجية إعادة توزيع مصادر المياه، وتطوير هيكل التعرفة المائية، بالإضافة إلى تحسين كفاءة الخدمات الحكومية لقطاع الزراعة، ورفع القيمة المضافة له من خلال إدخال التكنولوجيا، وتحسين فرص حصول المزارعين على التمويل.

أهم الإصلاحات للأعوام 2021-2024
• تنفيذ تدابير للحدّ من الخسائر المالية في قطاع المياه.
• إعداد الخطة الوطنية لمراقبة قطاع المياه.
• تعديل قانون المياه بما يتماشى مع الخطط الوطنية.
• تطوير منظومة الدعم الذكي لتوجيه المياه بالشكل الأنسب للقطاع الزراعي.
• إطلاق برنامج التتبع الإلكتروني في القطاع الزراعي.
• أتمتة بعض خدمات وزارة الزراعة.
• تعديل قانون صندوق المخاطر الزراعية بما يسمح باستخدامٍ أكثر للتكنولوجيا في الزراعة.
• تنويع أدوات التمويل للقطاع الزراعي وتوسيعها.

حادي عشر: قطاع السياحة

يهدف هذا المحور إلى تحسين البيئة التشريعية والتنافسية للقطاع، وتحسين وتسهيل النفاذ إلى المملكة والتنقل داخلها، وتنويع المنتج السياحي، واستقطاب فئات وشرائح جديدة من السياح، بالإضافة إلى تنفيذ إجراءات لمواجهة التداعيات الناجمة عن جائحة كورونا.

أهم الإصلاحات للأعوام 2021-2024
• مراجعة التشريعات الناظمة للقطاع بهدف إزالة المعيقات أمام جذب الاستثمارات وممارسة الأعمال.
• إعداد وإطلاق الاستراتيجية الوطنية للسياحة في ظل تداعيات جائحة كورونا.
• دراسة الأثر المالي والاقتصادي للضرائب وتعرفة المياه والكهرباء على الأنشطة السياحية.
• دراسة وتحديد أفضل الأساليب للمشاركة مع القطاع الخاص في تطوير المنتجات السياحية وإدارة المواقع السياحية.
• دراسة واقع خدمات النقل الداخلي بين المواقع السياحية والمدن.
• تطوير نظام تصنيف المطاعم السياحية وترخيصها.
• تقييم نظام التذاكر الحالي وتعديله بما يضمن استدامة المواقع السياحية وتحسين تجربة السياح.
• اعتماد الإطار العام للبرنامج الوطني لتأهيل العاملين في الفنادق والمطاعم.

مرتبة الأردن في التقارير الدولية

ستستمر الحكومة بمتابعة أثر الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية على مرتبة الأردن ضمن المؤشرات الدولية، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحسين هذه المرتبة.

مؤشر التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي

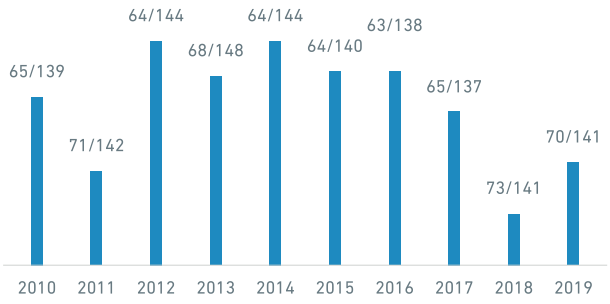

تقرير ممارسة الأعمال الصادر عن مجموعة البنك الدولي (Ease of Doing Business Report)

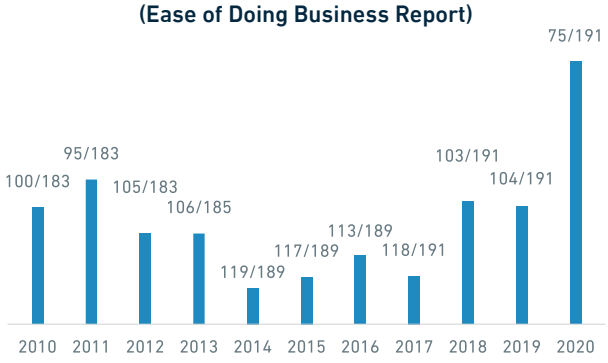

مؤشر التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية

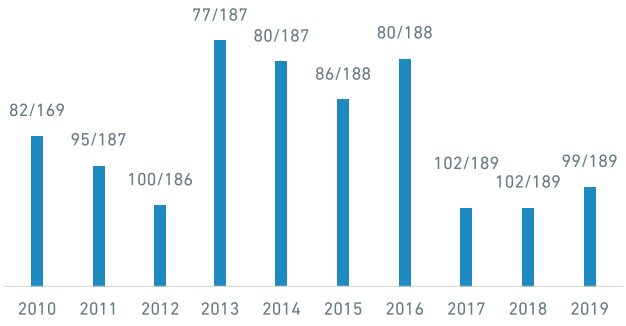

مؤشر الحرية الاقتصادية الصادر عن مؤسسة التراث الأميركية

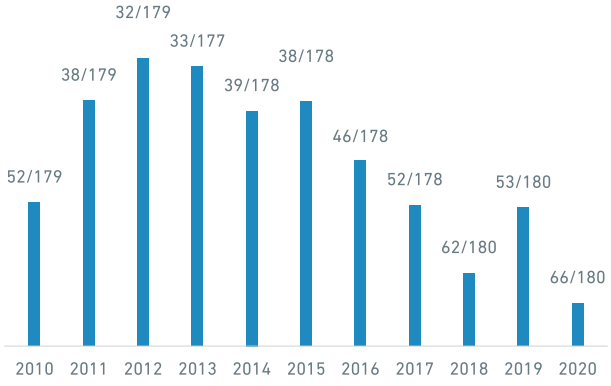

مؤشر تحول الطاقة العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي

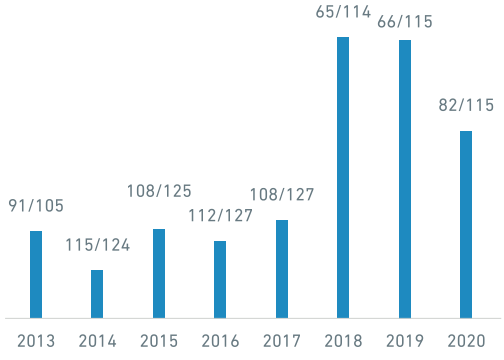

مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية

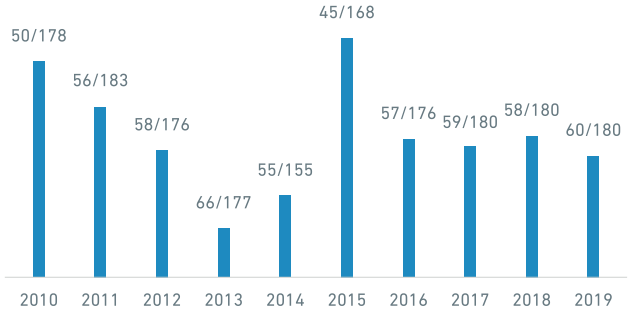

تقرير الفجوة الجندرية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (Gender Gap Report)

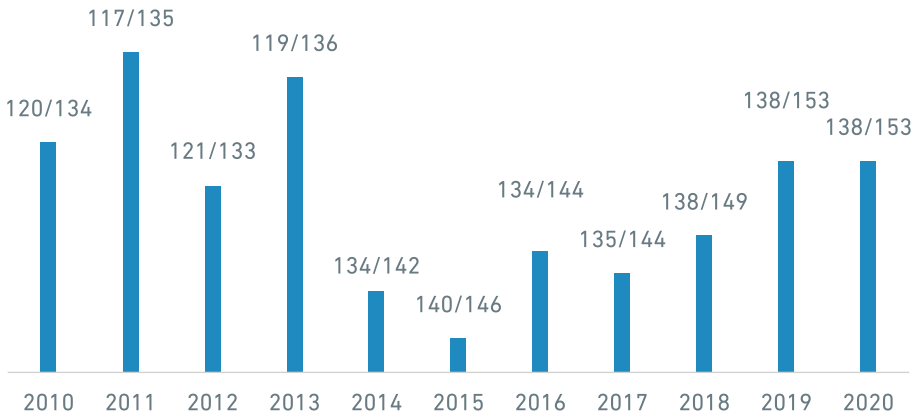

نسبة الإناث في الوظائف القيادية

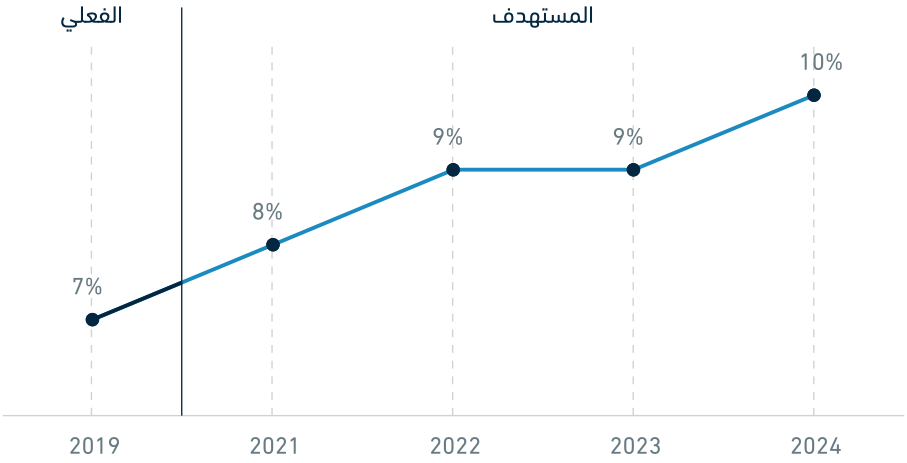

رضا المواطنين عن الخدمات الحكومية

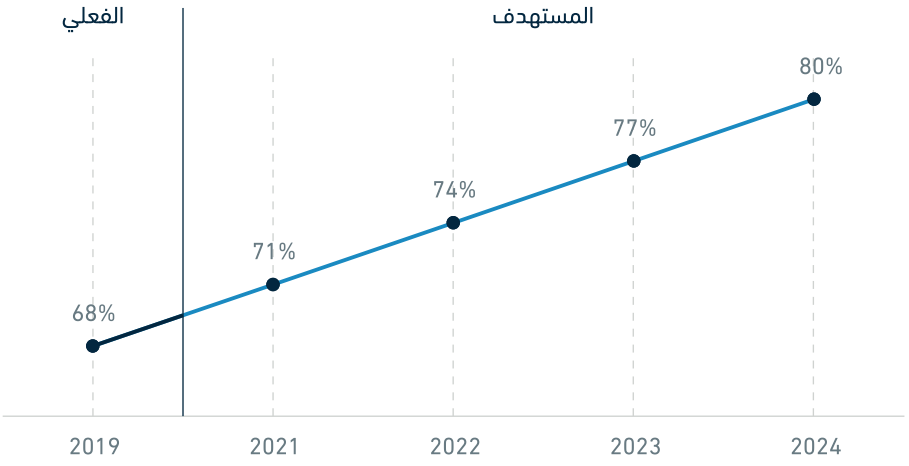

أولويات البرامج والمشاريع

اسم المشروع	الكلفة الكلية	الكلف التأشيرية (ألف دينار)			
		2021	2022	2023	2024
تطبيق الإصلاحات المتعلقة بالموازنة العامة وفقاً لأفضل الممارسات العالمية					
1. الموازنة الموجهة بالنتائج	900	225	225	225	225
تعزيز حصيلة الإيرادات المحلية					
2. نظام الفوترة الوطني	6,000	3,000	3,000	0	0
تطوير برامج ربط الوزارات والوحدات الحكومية وتفعيل آليات الرقابة					
3. تطوير وتطبيق نظام الشراء الإلكتروني ومتطلباته	4,175	921	957	797	1500
تطوير الأنظمة والإجراءات لتخفيض الوقت والجهد					
4. مشروع النافذة الوطنية للتجارة لتسهيل وأتمتة إجراءات الإستيراد والتصدير	5,000	5,000	0	0	0
ضمان إفصاحات إصدار الأوراق المالية					
5. شراء نظام رقابة على تداول الأوراق المالية	400	100	100	100	100
تطوير وإعداد السياسات العامة اللازمة لرفع كفاءة وفاعلية القطاع العام					
6. دعم عملية صنع القرار الحكومي من خلال قياس الأثر التشريعي والتشاوري	130	10	100	10	10
ترشيق الجهاز الحكومي ورفع كفاءته					
7. دراسة إعادة هيكلة الجهاز الحكومي وترشيقه	110	10	100	0	0
8. دراسة الاستخدام الأمثل للموارد البشرية وإدارة الفائض والنقص في الجهاز الحكومي	136	72	64	0	0
تطوير منظومة الأداء في القطاع العام					
9. تحسين جودة العمليات والمخرجات الرقابية وبيئة العمل	2,800	1,100	1,100	600	0
تطوير الإبداع والابتكار في الإدارة العامة					
10. إعداد سياسة عامة للإبداع والابتكار (دعم مبادرات)	20	5	5	5	5
11. إنشاء مختبر الابتكار (نموذج العمل)	55	0	15	20	20
تقييم مستوى الخدمات الحكومية					
12. تمويل جائزة ولي العهد لأفضل تطبيق خدمات حكومية	470	20	150	150	150
تطوير آليات وقنوات تقديم الخدمات الحكومية					
13. تطوير منصة "بخدمتكم"	160	40	40	40	40
تطبيق اللامركزية					
دعم وتنفيذ التخطيط الاستراتيجي التنموي لمديريات التنمية المحلية (فنياً وإدارياً ولوجستياً)	2,800	700	700	700	700
المجموع الكلي للمحور	**23,156**	**11,203**	**6,556**	**2,647**	**2,750**

المحور الثاني: التنمية السياسية وتعزيز سيادة القانون ومكافحة الفساد

تستمر الحكومة بالعمل على تطوير ديمقراطية فاعلة أكثر تقدماً وشمولية، تُعزّز دَور المواطن في الحياة السياسية وعملية صنع القرار، وفقاً لتوجيهات جلالة الملك المعظم. إذ يشكّل تعميق التفاهم الديمقراطي وتفعيل المشاركة السياسية محورَ تركيز الحكومة في إطار تفعيل التعددية السياسية وتمكين الأحزاب، ودعم مشاركة الشباب والمرأة في الحياة السياسية والحزبية.

كما أن حماية حقوق المواطنين وإعلاء أسس العدالة تظل في طليعة الجهود الحكومية، وذلك من خلال تمكين القضاء، ودعم سيادة القانون، وتوظيف التطور التكنولوجي بما يساهم في تبسيط الإجراءات على متلقّي الخدمات، وزيادة ثقة المواطنين في القطاع القضائي، وتوفير جميع المتطلبات اللازمة لتفعيل العقوبات المجتمعية بديلاً عن العقوبات السالبة.

ويُعدّ دعم قطاع الإعلام وتمكينه أساساً لتعزيز حرية التعبير، إذ يمر القطاع حالياً بنقلة نوعية مدفوعة ببنية تحتية رقمية سريعة التطور، الأمر الذي يتطلب تطوير رؤية إعلامية جديدة وديناميكية لها تأثير إيجابي على المجتمع من حيث دور الإعلام في خلق حوار بنّاء وتعزيز القيم الديمقراطية.

وفي جانب متصل، ستستمر الحكومة في جهود مكافحة الفساد بأشكاله وصوره كافة، والتصدّي له بكلّ حزم. ولهذه الغاية، عملت الحكومة على تقديم حزمة من مشاريع القوانين الناظمة لعمل المؤسّسات الرقابيّة، يتصدرها مشروع قانون ديوان المحاسبة، ومشروع قانون هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، ومشروع قانون الكسب غير المشروع؛ وذلك بهدف تعزيز دور هذه المؤسّسات، ومنحها المزيد من الاستقلاليّة، وتفعيل دورها في ضبط أيّ محاولات أو ممارسات للتعدّي على المال العام أو تجاوز قيم العدالة والمساواة أو العبث بالمقدّرات الوطنيّة.

أهمّ التحديات

- غياب الاحترام المطلق لسيادة القانون وتطبيق العدالة والمساواة في جميع نواحي الحياة.
- زيادة العبء القضائي ومحدودية عدد القضاة المتخصصين.
- عدم ملاءمة البنى التحتية للمحاكم لمتطلبات العمل القضائي.
- ضعف البنية التحتية الفنية والإلكترونية، وعدم وجود إطار تشريعي لاستخدام التوقيع الإلكتروني.
- ضعف الإقبال على الخدمات الإلكترونية من قِبل فئات من متلقّي الخدمة.
- ضعف الإقبال على الحلول البديلة للنزاعات.
- ضعف الأحزاب السياسية في الأداء والانتشار المجتمعي وكسب التأييد.
- ضعف المشاركة السياسية للمرأة والشباب.
- تطوير الإعلام والتواصل الرسمي.

التوجُّه الاستراتيجي للمحور

- ترسيخ مبدأ سيادة القانون في إطارٍ من الشفافية والمساءلة.
- تنمية سياسية شاملة في ظل سيادة القانون.
- تفعيل المشاركة السياسية مع التركيز على العمل الجماعي السياسي والتعددية السياسية.
- تمكين الأحزاب السياسية والمرأة والشباب.
- تعزيز نزاهة واستقلالية القضاء ورفع كفاءته، وتعزيز دولة القانون والمؤسسات.
- توظيف التطور التكنولوجي بما يساهم في تبسيط الإجراءات القضائية.
- تعزيز دور الإعلام في خلق حوار بنّاء وترسيخ القيم الديمقراطية.
- تفعيل دور المؤسسات الرقابية ومنحها المزيد من الاستقلالية وتفعيل دورها في مواجهة الفساد بأشكاله كافة.

أهمّ مؤشرات قياس الأداء

مرتبة الأردن في مؤشر سيادة القانون الصادر عن مشروع العدالة العالمي (من 126 دولة)

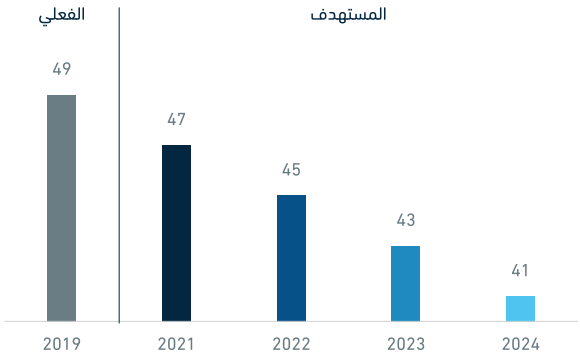

نسبة مشاركة المرأة والشباب في العمل السياسي والعام والمشاركة بالانتخابات

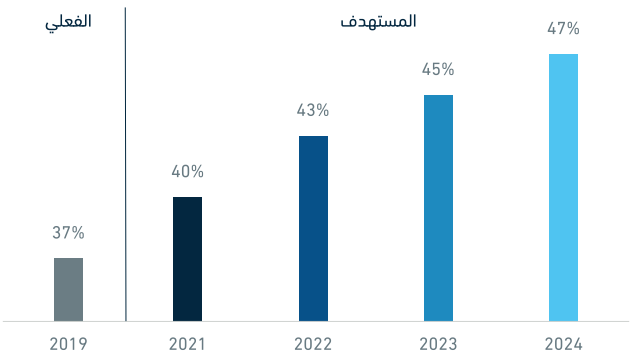

مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية

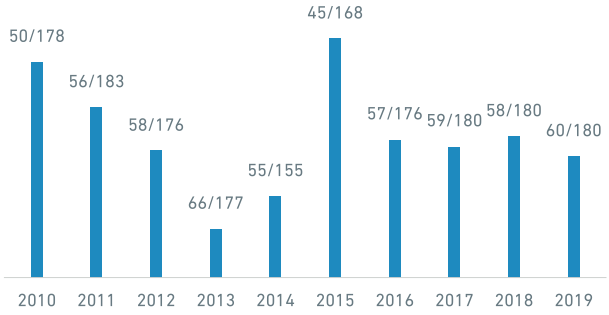

مرتبة الأردن في تقرير التنافسية العالمي من حيث استقلال القضاء

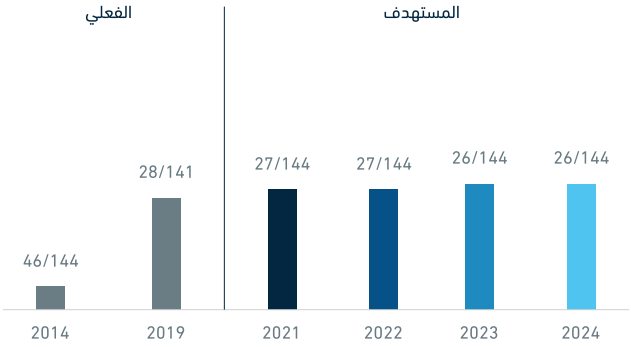

نسبة تنفيذ أحكام العقوبات المجتمعية إلى الأحكام المنفذّة

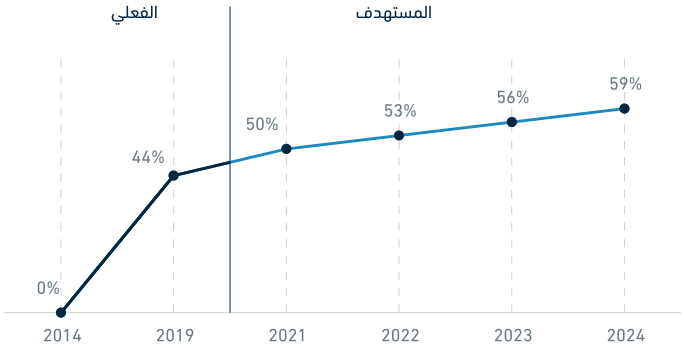

ترتيب الأردن في مؤشر إنفاذ العقود الصادر عن البنك الدولي (190 دولة)

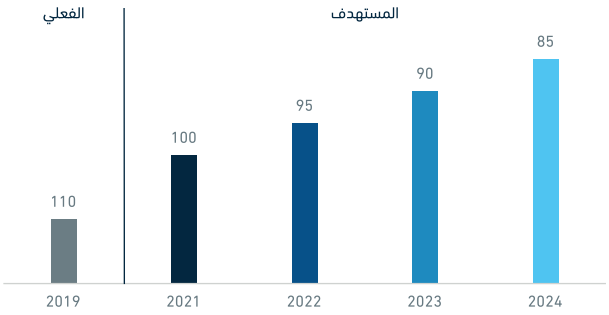

نسبة القضاة المتخصّصين

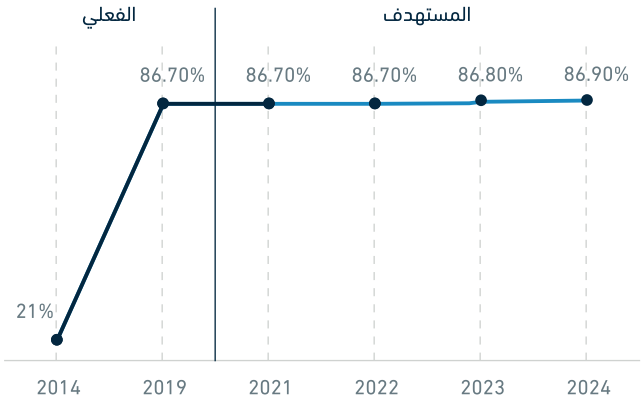

منظمة "فريدوم هاوس"			منظمة "مراسلون بلا حدود"			
مؤشر عام	الحقوق السياسية	الحريات المدنية	حريات الإنترنت	2017	2018	2019	2020
37/100	12/40	25/60	100 /47-51	138/180	132/180	130/180	128/180

أهمّ السياسات والإجراءات التطويرية

- تحسين التفتيش القضائي من خلال تدريب متخصص للمفتشين القضائيين.
- تطوير التعلم الإلكتروني، وافتتاح مكتبة في المعهد القضائي الأردني مع توفر المحتوى الرقمي.
- استكمال الإطار القانوني للعدالة الإلكترونية، بما في ذلك تحسين تبادل المعلومات بشأن السجلات الجنائية وسياسات حماية البيانات؛ وتنفيذ خطة العمل للعدالة الإلكترونية بما في ذلك الربط البيني، وتوافر السجلات الجنائية إلكترونياً.
- تطوير مجموعة من برامج العقوبات المجتمعية البديلة.
- تطوير صندوق وإطار دعم للمساعدة القانونية المجانية لتقديم الخدمة للأشخاص المؤهلين للاستفادة ضمن مجموعة موسعة من القضايا الجنائية.
- تخفيض متوسط مدة التقاضي في محاكم الصلح والبداية.
- التوسع في تطبيق المحاكمات عن بعد.
- التعامل مع القضايا المدنية والتجارية في وقتٍ مناسب وبكفاءة من قِبل القضاة المتخصصين وموظفي المحكمة المدرَّبين (مثل الكتّاب وموظفي التسجيل).
- زيادة استخدام تدابير الوساطة القضائية من قِبل قضاة محاكم الصلح والبداية.

أولويات البرامج والمشاريع

اسم المشروع	الكلفة الكلية	الكلف التأشيرية (ألف دينار)			
		2021	2022	2023	2024
تعزيز المشاركة السياسية					
1. تدريب الجمعيات والطلبة في الجامعات على المشاركة السياسية الفاعلة	160	40	40	40	40
2. تعزيز مشاركة المرأة والشباب في العمل السياسي والعام	80	20	20	20	20
3. تدريب الأحزاب على إعداد البرامج الحزبية والخطط الاستراتيجية	80	20	20	20	20
تعزيز البنى التحتية للمحاكم والدوائر التابعة					
4. إنشاء مبنى محكمة غرب عمّان	3,500	0	0	500	3,000
5. إنشاء مبنى جديد لمحكمة شمال عمّان	3,500	0	0	2000	1,500
6. إنشاء مبنى قصر العدل في العقبة	7,000	0	2,000	3,000	2,000
7. إنشاء مبنى قصر العدل في معان وتجهيزه	2,900	1,400	1,500	0	0
8. إعادة تأهيل مبنى قصر العدل في عمّان	5,000	700	2,000	2,000	300
9. إنشاء مبنى قصر العدل في جرش	5,500	3,000	2,000	500	0
10. إنشاء مبنى محكمة جنايات عمّان	22,000	2,000	4,000	8,000	8,000
11. إنشاء مبنى نموذجي لمحكمة استئناف عمّان والمحاكم الإدارية ودائرة النائب العام/ عمّان	22,500	1,500	5,000	8,000	8,000
12. إنشاء مبنى قصر العدل في إربد	5,000	1,500	2,500	1,000	0
التحول الإلكتروني وأتمتة الخدمات					
13. الربط الإلكتروني في ما بين وزارة العدل ودائرة الأراضي وإدارة الترخيص	250	0	70	100	80
14. تطبيق المحاكمات وسماع الشهود في القضايا الحقوقية عن بعد	4,000	0	1,000	1,500	1,500
15. تطوير برنامج "ميزان 3"	900	200	200	200	300

اسم المشروع	الكلفة الكلية	الكلف التأشيرية (ألف دينار)			
		2021	2022	2023	2024
التحوُّل الرقميّ					
16. تطوير الأنظمة الإلكترونية في المحاكم الشرعية وتحديثها	350	100	100	50	100
17. الربط مع إدارة التنفيذ القضائي في الأمن العام	50	5	20	25	0
18. إدخال نظام اتصال (IP)	100	40	40	20	0
19. تطوير نشر وتطبيق نظامَي القضايا والاستئناف	100	30	20	20	30
20. تطوير البنية التحتية الرقمية وتحديثها	700	200	200	150	150
تعزيز سيادة القانون					
21. تعزيز حكم القانون	1300	325	325	325	325
22. تأسيس نظام إدارة وتحليل بيانات التحقيقات الجنائية	4440	1110	1110	1110	1110
23. برنامج المساءلة والنزاهة (Integrity and Account-ability Programme) (الاتحاد الأوروبي والحكومة الإسبانية)	13,200	3300	3300	3300	3300
24. إنشاء نظام متكامل للمعلوماتية	380	125	85	85	85
25. تنفيذ مشاريع الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد	315	165	50	50	50
الإعلام والاتصال					
26. البرنامج التدريبي للعاملين في الاتصال الحكومي	1,000	250	250	250	250
27. تنفيذ برنامج الزائر الدولي الأردني	400	100	100	100	100
28. دعم المحتوى الإعلامي التوعوي	200	50	50	50	50
29. إنشاء المركز الإعلامي الحكومي لتنفيذ الفعاليات الحكومية الإعلامية الرئيسة	2,000	1,000	1,000	0	0
المجموع الكلّي للمحور	**106,905**	**17,180**	**27,000**	**32,415**	**30,310**

المحور الثالث: التحوُّل إلى الاقتصاد الرقميّ والأخضر

تبنّت الحكومةُ الاستراتيجيةَ الوطنية للتحول الرقمي (2020) لمواكبة التقدم العالمي وتحسين تقديم الخدمات الحكومية ورفع كفاءة الأداء الحكومي، وبما يسهم في تطوير بيئة الأعمال من خلال تطوير البنية التحتية والتشريعات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والتحول الإلكتروني في القطاعات المختلفة ورفدها بالعمالة الماهرة والمدرَّبة. وكذلك التحول الرقمي الكامل في نظام المدفوعات وتفعيل الهوية الرقمية والتوقيع الإلكتروني وكذلك توفير نافذة موحدة للخدمات الحكومية الرقمية والدفع لتكون هذه النافذة المنصة الرقمية التفاعلية الموحدة والجامعة لكافة الخدمات. وستولي الحكومة اهتمامًا كبيرًا لدعم الاستخدام الأمثل وتطويع التقنيات الحديثة كالذكاء الاصطناعي وانترنت الأشياء والحوسبة السحابية والبيانات الضخمة والجيل الخامس في خدمة هذه الأغراض.

سيعمل التحول الرقمي على التركيز على القطاعات الحيوية مثل الصحة، التعليم، العدل، الضمان الاجتماعي، الطاقة، الخدمات المالية، والخدمات العامة والنقل وغيرها والتي تمس حياة المواطنين من أفراد ومؤسسات وتساهم بشكل كبير في عملية التنمية، سيكون ذلك من خلال توفير البنية التحتية الرقمية الممكنّة لتطوير عمل هذه القطاعات باستخدام التقنيات الحديثة التي ستساهم بشكل كبير في نوعية الخدمات ودرجة وصولها وكذلك تحليل البيانات لأغراض دعم عملية التطوير واتخاذ القرارات.

كما تسعى الحكومة إلى تطوير منظومة التعليم العالي والبحث العلمكي والتكنولوجي، من خلال إدخال أحدث التقنيات إلى أساليب التدريس والتقويم التقليدية وغير التقليدية، ودعم البحث والتطوير بجميع أشكاله من خلال توفير بيئة أكاديمية وجامعية مناسبة للبحث العلمي، وذلك إلى جانب العمل على إطلاق وتفعيل منصّة "بوابة الأردن للإبداع المفتوح" (Jordan Open Innovation Platform-JOIP). وبهدف تحقيق مزيد من العدالة وتكافؤ الفرص بين الطلبة، تعمل الحكومة على تعديل تعليمات صندوق دعم الطالب للوصول إلى الطلبة الأكثر حاجةً للدعم.

وبالتوازي مع الجهود أعلاه ومواكبة التطورات والمساهمة في إحداث النمو الشامل، فقد تبنت الحكومة خارطة طريق وخطة تنفيذية وطنية للنمو الأخضر للأعوام (2021-2025) بحيث تشكل الإطار المرجعي الأساسي في الجهود والمساعي الرامية للتحول التدريجي نحو الإقتصاد الأخضر، وذلك عبر تنسيق الجهود الوطنية المختلفة لتعظيم الفرص والإمكانات في القطاعات ذات الأولوية.

وقد جرى تطوير الخطة الوطنية للنمو الأخضر بالتوافق مع الوثائق والخطط التنموية الوطنية مثل رؤية الأردن 2025 ووثيقة المساهمات المحددة وطنياً المتعلقة بتغير المناخ، وتعمل الخطة على ضمان المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة ضمن الإطار الإستراتيجي القطاعي، حيث سيتم العمل خلال المرحلة القادمة على تبني عدد من البرامج والمشاريع في القطاعات المختلفة كمجالات كفاءة الطاقة، واستخدام الموارد بشكل أكثر كفاءة في قطاعات المياه والطاقة والغذاء، إلى جانب

أهمية ذلك في إعادة تدوير النفايات بما في ذلك في القطاع الصناعي، وتحسين البنية التحتية، والنقل النظيف.

أهمّ التحديات:

- ندرة الكفاءات اللازمة وضعف المهارات الرقمية.
- لا مركزية البيانات الرقمية وبيروقراطية الإجراءات خاصة في عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية.
- التأثير المحتمَل للذكاء الاصطناعي على الوظائف التقليدية.
- تدني مستوى البنية التحتية للبحث العلمي في الجامعات الخاصة والرسمية.
- ضعف العلاقة في مجال البحث العلمي والتطوير بين الجامعات والمؤسسات البحثية من جهة، والقطاعات الإنتاجية والخدمية والصناعية من جهة أخرى.
- عدم موائمة مخرجات التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل.
- مخاطر التغير المناخي وتأثيرها على مصادر المياه والثروة الحيوانية والزراعة والصحة.

التوجُّه الاستراتيجي للمحور

- الاستمرار في بناء البنية التحتية الرقمية المتقدّمة لتمكين المدن الذكيّة ووسائل النقل الذكيّة والرعاية الصحيّة وخدمات التعليم وغيرها.
- دعم وتحفيز الريادة الرقمية وبرامج تعزيز الحكومة الإلكترونية.
- التحوُّل إلى الاقتصاد الرقميّ وجعل الأردن ضمن البلدان الأكثر نفاذاً في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- توسيع نطاق التعاملات الحكومية الإلكترونية والرقمية، وتوفير البنية التحتية اللازمة لشبكة الألياف الضوئية على مستوى الأردن.

التوجُّه الاستراتيجي للمحور

- وضع الأردن في مقدمة الدول المستفيدة من تقنيات الذكاء الاصطناعي إقليمياً، وخصوصاً في ما يتعلق بتطوير الكفاءات الوطنية في هذا المجال وبما يتماشى مع مهن المستقبل.
- ربط مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل من التخصصات المرتبطة بمتطلبات التحوُّل الرقميّ.
- استكمال البنية التشريعية اللازمة لتحقيق أهداف التحوُّل الرقمي.
- وضع إجراءات استباقية بهدف الحدّ من المخاطر المناخية والوصول إلى اقتصاد منخفض الانبعاثات يضمن موارد مائية وزراعية مستدامة وأنظمة أيكولوجية مزدهرة ومنتِجة.
- إقرار استراتيجية وسياسة العلوم والتكنولوجيا والإبداع (2021-2025) من قِبل الحكومة.

أهمّ مؤشرات قياس الأداء

إيرادات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (مليون دينار)

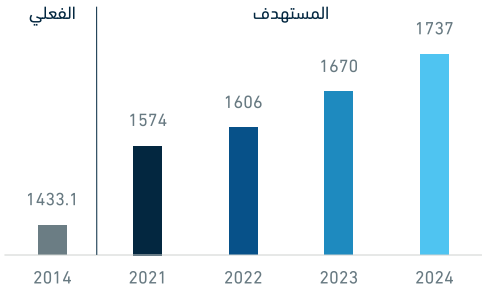

حجم صادرات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (مليون دينار)

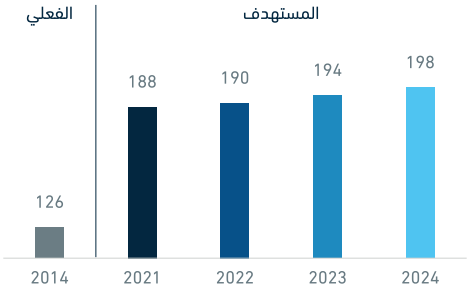

عدد الجامعات الحاصلة على ترتيب ضمن أفضل 500 جامعة على المستوى العالمي

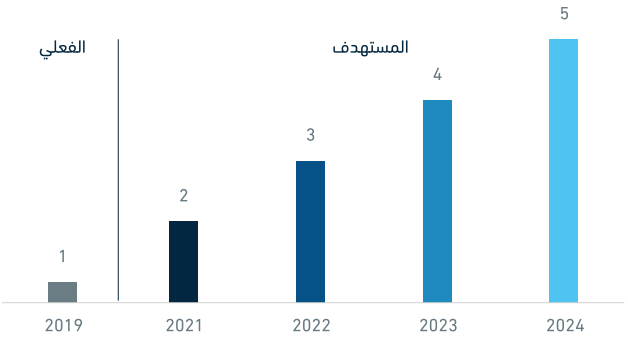

نسبة عدد الجامعات الحاصلة على اعتمادات دولية لبرامجها

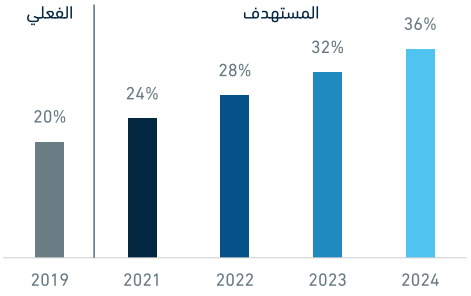

نسبة الطلبة الملتحقين ببرامج التعليم التقني

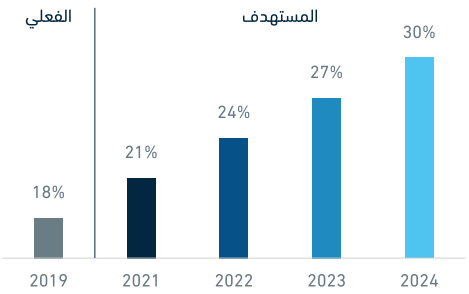

نسبة الربط بالألياف الضوئيّة

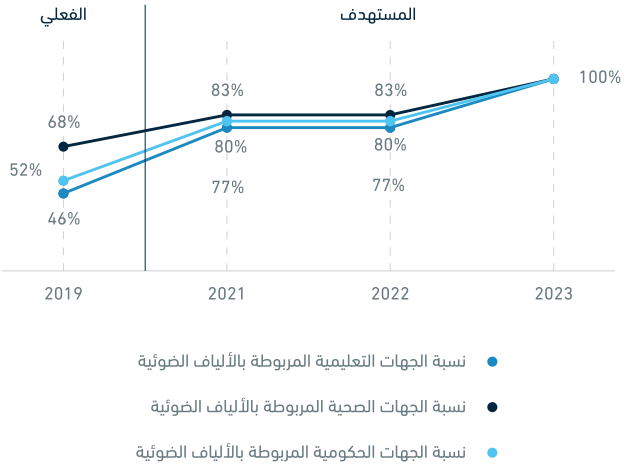

مؤشر الأداء البيئي العالمي

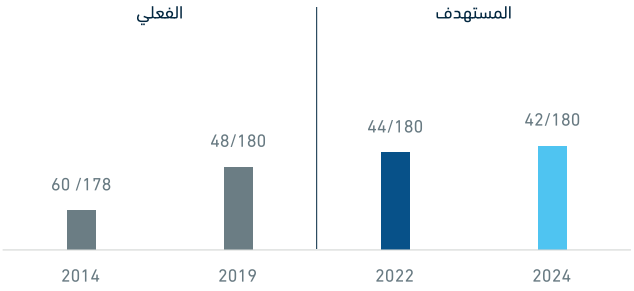

نسبة عدد المشتغلين من إجمالي عدد خريجي الجامعات الأردنية

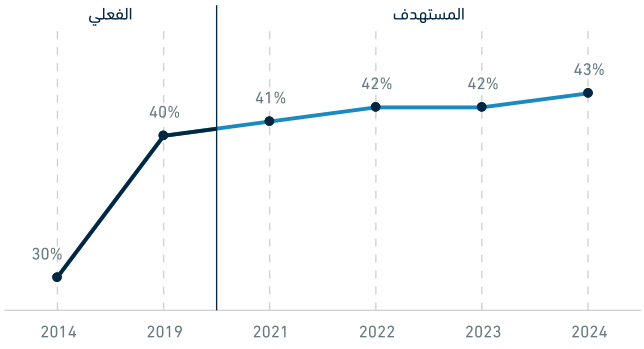

عدد الشراكات المنظمة مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في قضايا النوع الاجتماعي في قطاع البيئة

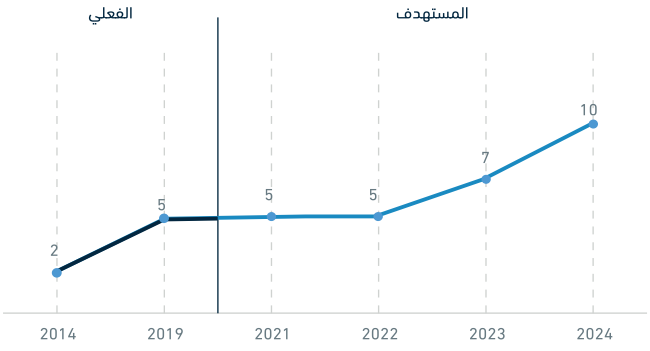

أولويات البرامج والمشاريع

اسم المشروع	الكلفة الكلية	الكلف التأشيرية (ألف دينار)			
		2021	2022	2023	2024
التعاملات الحكومية الإلكترونية والتحوُّل الرقميّ					
1. الشباب، التكنولوجيا، وفرص العمل (دعم التحوُّل الرقميّ في الخدمات الحكومية والخاصة)	185,000	5,000	40,000	60,000	80,000
2. رقمنة المقبوضات الحكومية	5,000	1,000	1,200	1,300	1,500
البنية التحتية اللازمة لتنفيذ شبكة الألياف الضوئية والحكومة الإلكترونية					
3. صيانة شبكة الألياف الضوئية وتشغيلها	19,560	3,100	5,000	5,460	6,000
4. ربط شبكة الألياف الضوئية	34,430	11,500	14,760	3,500	4,670
5. إدارة استمرارية العمل للحكومة الإلكترونية	9,225	1,700	2,200	2,500	2,825
6. إدارة مركز عمليات الحكومة الإلكترونية	6,000	1500	1,500	1,500	1,500
7. تطوير البنية التحتية الداعمة للحكومة الإلكترونية	24,710	2,400	4,360	7,950	10,000
تطوير مخرجات التعليم الرقميّ					
8. دعم "التحوُّل الإلكتروني وإدماج التكنولوجيا" في منظومة التعليم العالي، وترويج استخدام أدوات التعلم مفتوحة المصدر	3,545	1,500	1,000	500	545
الاستجابة لمتطلبات الإقتصاد المعرفي					
9. تطوير منظومة التعليم التقني على مستوى البكالوريوس والدبلوم	1,000	300	400	300	0
10. إنشاء كليّة تقنيّة في لواء الكورة	1,050	350	700	0	0
11. تطوير التعليم التقني في كليات المجتمع الرسمية	3,120	780	780	780	780
12. تطوير التعليم التقني في الجامعات الرسمية	4,000	1,000	1,000	1,000	1,000
معايير الاعتماد وضمان جودة التعليم العالي					
13. مشروع تطوير الجامعات الرسمية	21,700	6,700	5,000	5,000	5,000
14. مشروع تطوير البنية التحتية للجامعات	3,500	500	1,000	1,000	1,000

اسم المشروع	الكلفة الكلية	الكلف التأشيرية (ألف دينار)			
		2021	2022	2023	2024
دعم البحث والتطوير والابتكار					
15. إنشاء حاضنات أعمال وحاضنات تكنولوجية في الجامعات	750	0	200	250	300
16. بناء واستحداث الحاضنات التكنولوجية وحاضنات الأعمال، ودعم حوسبة الجامعات	600	150	150	150	150
تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص في التعليم العالي					
17. توسيع قاعدة الدعم المالي للطلبة وعدد الطلبة المستفيدين من صندوق دعم الطالب (قروض ومنح)، ورفد الصندوق بمصادر تمويلية جديدة	142,000	33,000	35,000	36,000	38,000
التحوُّل إلى الاقتصاد الأخضر واستدامة النظم البيئية					
18. تحسين البنية التحتية الخضراء في الأردن من خلال إجراءات العمالة المكثفة	4,800	3,200	1,600	0	0
19. توسعة الشبكة الوطنية لمراقبة نوعية الهواء المحيط	2,250	1,250	300	350	350
20. دراسة تراكيز الملوثات الناجمة عن المصانع في الهواء	1,500	300	300	400	500
21. دراسة ومراقبة نوعية المياه	1000	200	250	250	300
22. إنشاء نظام إلكتروني لمراقبة تراكيز الملوثات	1,240	240	300	300	400
23. تحسين البنية التحتية الخضراء في الأردن	3,352	838	838	838	838
24. مشروع حديقة عجلون	4,972	1,243	1,243	1,243	1,243
25. العمل الأخضر في المؤسسات (GAIN)	5,696	1,424	1,424	1,424	1,424
26. برنامج إدارة النفايات	8,380	2,095	2,095	2,095	2,095
27. برنامج الاقتصاد الأخضر	25,136	6,284	6,284	6,284	6,284
المجموع الكلّي للمحور	**523,516**	**87,554**	**128,884**	**140,374**	**166,704**

المحور الرابع: تحفيز الاستثمار والقطاعات الإنتاجية

تستهدف الحكومة خلال المرحلة المقبلة إيجادَ بيئة جاذبة ومحفّزة للاستثمار وممارسة الأعمال بما يسهم في زيادة دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل. إذ ستنفّذ الحكومة مجموعة من البرامج والمبادرات الهادفة إلى تحسين تنافسية الاقتصاد من خلال تطوير التشريعات، وتخفيض الكلف المرتبطة بالإنتاج (الطاقة والمياه والنقل) وممارسة الأعمال (التراخيص والرسوم والإجراءات الحكومية)، وتنويع مصادر التمويل وتخفيض كلفها، وتوجيه الاستثمار المحلي والأجنبي إلى القطاعات الإنتاجية الواعدة وبالاستفادة من الإمكانات في المناطق التنموية والصناعية والحرة، ومنطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، وإقليم البترا التنموي السياحي، ومنطقة البحر الميت التنموية، والتي تشكل مراكز جذب استثماري وصناعي وسياحي، وخاصة في ضوء توفر البيئة التشريعية الملائمة وخدمات البنية التحتية الداعمة للاستثمار.

الصندوق الاستثماري السيادي

تدرس الحكومة إنشاء صندوق استثماري سيادي لتحقيق النمو الاقتصادي وزيادة فرص التشغيل. وستسعى الحكومة من خلال هذا الصندوق الذي سيخضع لأعلى معايير الحاكميّة والرقابة في إدارته، إلى بناء شراكات اقتصادية تسهم في تطوير دور الشركات الأردنية في الأسواق الإقليمية والعالمية، وتهيئتها للنمو والابتكار.

وسيبدأ الصندوق بمساهمات من الحكومة والقطاع الخاص، مع فتح المجال لمساهمة المغتربين الأردنيين والصناديق الاستثماريّة الخارجيّة، وسيُدار بشكل مستقل من قِبل طرف ثالث متخصص في إدارة صناديق الاستثمار، وستُتَّخَذ القرارات الاستثمارية من قِبل لجنة استثمار مستقلّة يُختار أعضاؤها على أساس معايير صارمة.

وستتعاقد الحكومة مع بيت خبرة دولي متخصص في إنشاء الصناديق لتحديد الإطار القانوني والتنظيمي والتشغيلي للصندوق، بما في ذلك تحديد حجم رأس المال، والمساهمات المطلوبة، والهيكل الإداري، والقطاعات الاستثمارية المستهدَفة ضمن الموارد المتاحة واحتياجات السوق، وآلية تمويلها، بالإضافة إلى خطة لترويج الصندوق واستقطاب الشركاء والمستثمرين.

وتسعى الحكومة إلى تعزيز القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية، من خلال استهداف استثمارات نوعية تسهم في تنوع النشاط الاقتصادي، وتقديم الحوافز المناسبة لها، ودعم برامج ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى وضع برامج متخصصة للنهوض بالقطاعات التي تأثرت سلباً بجائحة كورونا (مثل النقل والسياحة)، ولدعم قطاعات قائمة أو قطاعات جديدة (مثل الزراعة والصناعات الغذائية والكيماوية والأدوية) بحيث تبني على الفرص التي برزت خلال الجائحة.

كما سيتم العمل على توفير الدعم المطلوب لتطوير القطاعات الواعدة في إطار التحوُّل إلى الاقتصاد الرقميّ (مثل الصناعات الإبداعية والذكاء الاصطناعي)، بالاضافة إلى توظيف أفضل للتكنولوجيا والبحث العلمي لمنفعة القطاعات الاقتصادية المختلفة.

كما سيتم العمل على توفير الدعم المطلوب لتطوير القطاعات الواعدة في إطار التحوُّل إلى الاقتصاد الرقميّ (مثل الصناعات الإبداعية والذكاء الاصطناعي)، بالاضافة إلى توظيف أفضل للتكنولوجيا والبحث العلمي لمنفعة القطاعات الاقتصادية المختلفة.

ويتضمن البرنامج التنفيذي التأشيري للحكومة عدداً من المشاريع التي توفر الدعم الفني والمالي، لتمكين القطاع الصناعي من رفع تنافسيته، وتحفيزه للتوجه نحو منتجات جديدة ذات قيمة مضافة عالية، وزيادة إمكانياته التصديرية وقدرته على التنويع السلعي والوصول إلى أسواق جديدة.

وسيتم العمل على تطوير ودعم القطاع الزراعي وزيادة إنتاجيته، من خلال تعزيز التقنيات الزراعية الحديثة، وإدخال الابتكار وريادة الأعمال والرقمنة، ودعم البحوث الزراعية، وتشجيع الصناعات الزراعية والغذائية، وتحسين القدرة التنافسية والتصديرية بما يسهم في زيادة فرص العمل في القطاع.

وينطوي البرنامج التنفيذي التأشيري على حزمة من المبادرات والمشاريع الداعمة لقطاع الخدمات بالنظر إلى مساهمته المرتفعة في الاقتصاد الوطني من حيث النمو وفرص التشغيل. إذ يستهدف البرنامج الأنشطة المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، والخدمات المالية والمهنية.

الخارطة الزراعية

تعمل الحكومة على إعداد خارطة زراعية لأراضي الخزينة، بحيث تشتمل على مسح يوفر قاعدة من البيانات والمعلومات الدقيقة حول الأراضي المتوفرة، ونوعية التربة، والمناخ، ووفرة المياه، وحالة البنى التحتية، وتقييم قدرة الموارد الأرضية وملاءمتها للمحاصيل الحقلية والخضراوات والأشجار المثمرة المروية.

كما ستشتمل الخارطة الزراعية على بدائل لاستخدام تقنيات الحصاد المائي المتعددة دون الاعتماد على السدود الرئيسة، من خلال استغلال السدود الترابية، والحفائر، والمربّات، والحواجز والشرائح الكنتورية، وتقنيات تطوير المراعي، وإعادة نشر المياه.

وسيتم بموجب هذه الخارطة إتاحة حوالي 1.4 مليون دونم من أراضي الخزينة للاستثمار المحلي والأجنبي، لتنفيذ مشاريع زراعية نوعية تخلق مزيداً من فرص العمل لتشغيل الأردنيين، وتساهم في تعزيز الاعتماد على الذات وجعل الأردن مركزاً إقليمياً ولوجستياً للأمن الغذائي.

وبالنظر إلى خصوصية القطاع السياحي، الذي يعدّ من أكثر القطاعات تضرراً من جائحة كورونا، سيتم العمل على تحديد مبادرات ومشاريع جديدة لدعم القطاع وضمان تعافيه وجاهزيته بعد الانتهاء من الجائحة، وتسويق وترويج المواقع السياحية في الأردن (البحر الميت والبترا ووادي رم والعقبة) كوجهات (Outdoor Tourism Destination) لسياحة المغامرات والسياحة الدينية والعلاجية.

ويسعى البرنامج التنفيذي التأشيري إلى تفعيل قانون مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، من خلال طرح مجموعة من المشاريع ذات الأولوية في قطاعات البنية التحتية والخدمية خلال الأعوام 2021-2024، للمساهمة في تحفيز النشاط الاقتصادي، وجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، وخلق فرص العمل.

أهمّ التحديات

- تدني الميزة التنافسية للمنتج الأردني من حيث السعر والنوع.
- انخفاض القيمة المضافة للعديد من الصناعات والمنتجات.
- ضعف الميزة النسبية الجاذبة للاستثمار الأجنبي.
- جذب المزيد من الاستثمارات النوعية التي تعمل على زيادة الإنتاجية وتنافسية الاقتصاد الأردني وتخلق فرصَ عملٍ جديدة وفرصاً تصديرية جديدة.
- تَضرُّر قطاع السياحة بشكل كبير، وتوقّعات بعدم استرداد عافيته في المستقبل القريب.
- عدم تنوع النمط الزراعي، وضعف تنافسية القطاع في الأسواق الخارجية.

التوجُّه الاستراتيجي للمحور

- تذليل العقبات أمام الاستثمار الوطني والأجنبي، ومواصلة جذب الاستثمارات.
- تشجيع قيام الشركات الناشئة واستمرارها.
- تعظيم الاستفادة من الفرص المتاحة في الصناعات الغذائيّة والدوائيّة والمعدّات الطبيّة، من خلال تعزيز إمكاناتها الإنتاجية وزيادة تنافسيتها في الأسواق المحليّة والخارجيّة.
- تطوير القطاع الزراعي وتعزيز الابتكار وريادة الأعمال فيه، والنهوض به باستخدام التقنيات الحديثة لتنويع الإنتاجية وفتح أسواق تصديرية جديدة، وتعزيز الأمن الغذائي، وتشجيع الزراعات غير التقليدية.
- إنجاز "الخارطة الزراعيّة" بالاعتماد على الكفاءات الوطنيّة كأداة لتقييم قدرة الموارد الأرضيّة وملاءمتها للزراعة في حدود أراضي الخزينة، بغية استثمار هذه الأراضي لغايات التوسّع في الرقعة الزراعيّة، وتمكين الشباب المتعطلين عن العمل وتشغيلهم في كل المحافظات.
- تطوير المواقع السياحية وتأهيلها، وبما يحافظ على المنشآت السياحية ويضمن استمرار فرص العمل في القطاع.
- تنويع المنتج السياحي وتطويره ليشمل السياحة الداخلية، والسياحة الدينية، والسياحة العلاجية، وسياحة المغامرة، والأنشطة الخارجية.
- جذب الاستثمارات في المشاريع الاستراتيجية الكبرى، وإنجاز مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، لتحقيق التنمية في أنحاء المملكة.
- خلق بيئة تنافسية جاذبة ومحّفزة للاستثمار المحلي والأجنبي ولممارسة الأعمال في القطاعات المختلفة.
- زيادة وتنويع الصادرات من السلع والخدمات إلى الأسواق الحالية والجديدة.
- مراجعة هيكل التعرفة الجمركية بما يحقق التوازن في ما بين الإيرادات الحكومية ودعم الصناعات المحلية وتنشيط الحركة التجارية.
- إنشاء صندوق سيادي استثماري، تساهم فيه الحكومة والصناديق الاستثماريّة الخارجيّة، ويكون مفتوحاً للمغتربين الأردنيين؛ لتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي.

أهمّ مؤشرات قياس الأداء

زيادة مساحة الأراضي الزراعية التي تم تطويرها وزيادة إنتاجيتها

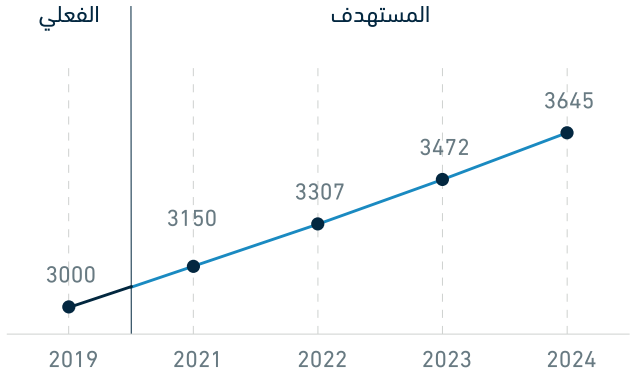

نسبة العمالة الزراعية الأردنية إلى مجموع العمالة الأردنية

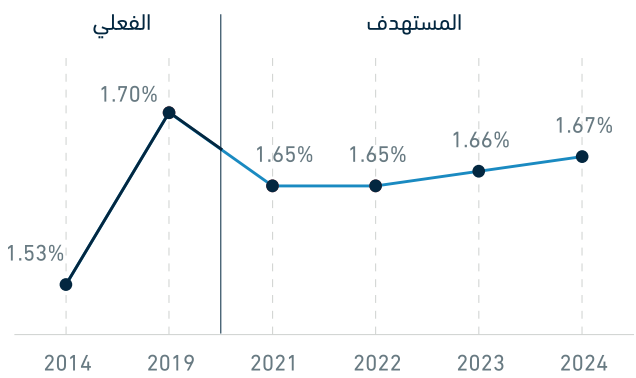

حجم الاستثمار في القطاع السياحي

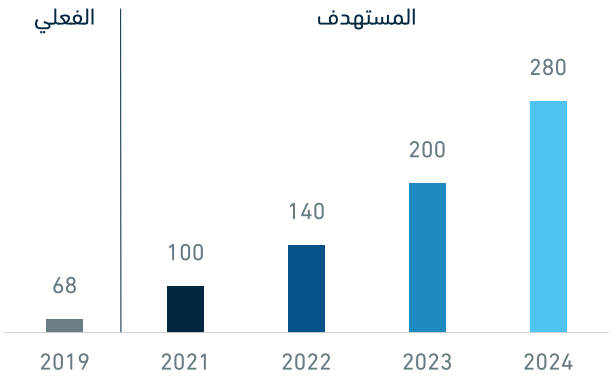

الدخل السياحي (مليار دينار)

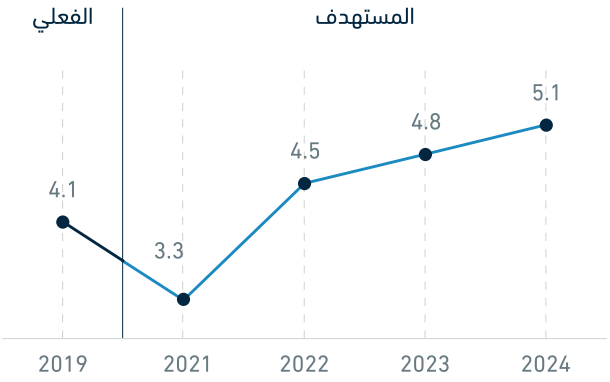

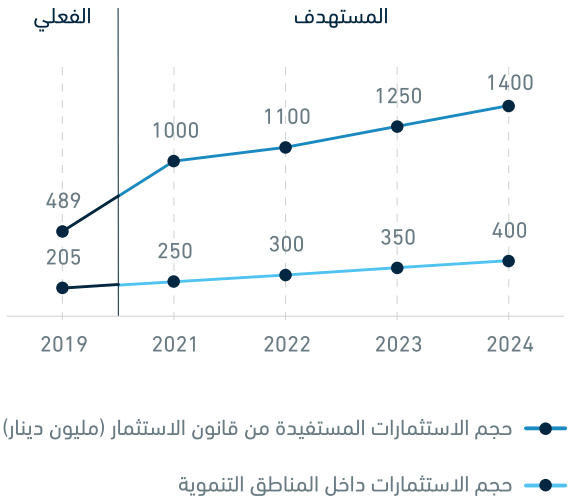

تقرير ممارسة الأعمال الصادر عن مجموعة البنك الدولي (Ease of Doing Business Report)

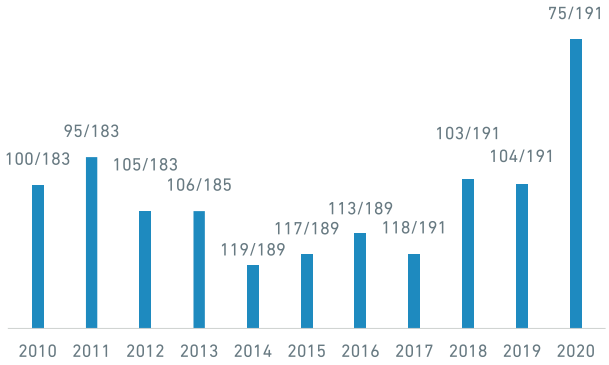

معدل نمو القيمة المضافة للصناعة التحويلية نسبة للناتج المحلي الإجمالي

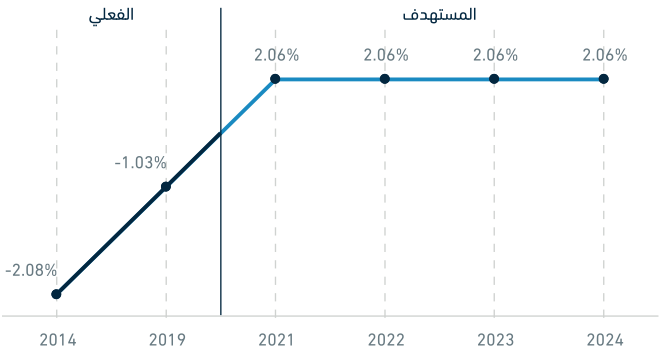

معدل نمو صادرات الصناعات التحويلية كنسبة من الصادرات الوطنية

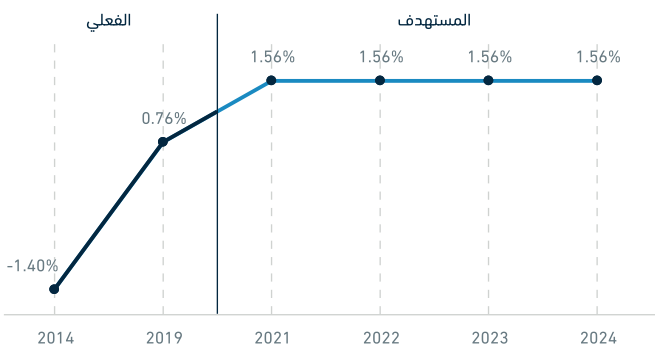

أولويات البرامج والمشاريع

اسم المشروع	الكلفة الكلية	الكلف التأشيرية (ألف دينار)			
		2021	2022	2023	2024
دعم المشاريع الميكروية والصغيرة والابتكارية وتعزيز استدامتها					
1. برنامج دعم وتعافي القطاع الخاص (التمويل، والوصول إلى الأسواق، والدعم الفني، وتطوير السياسات)	270,000	20,000	75,000	85,000	90,000
2. المشروع التنموي الشامل لدعم مؤسسات الأعمال متناهية الصِغر والصغيرة والمتوسطة في الأردن	46,550	13,410	13,410	13,410	6,320
3. دعم وتطوير القطاع الزراعي والريفي (قرض الصندوق الدولي للتنمية الزراعية/ IFAD)	946	946	0	0	0
دعم التنافسية في القطاعات الاقتصادية					
4. اعداد و تنفيذ استراتيجية لتطوير قطاع الصناعات الدوائية	2,000	500	500	500	500
5. اعداد وتنفيذ استراتيجية تطوير صناعة الأدوات والمستلزمات الطبية والمعقمات	2,000	500	500	500	500
توسيع قاعدة المصدرين وتقديم برامج دعم مالي للشركات					
6. دعم الشركات الصناعية من أجل التصدير	1,600	400	400	400	400
7. دعم تنافسية قطاع الخدمات	2,000	500	500	500	500
8. تقييم وتطوير خارطة الطريق لبيئة التجارة الالكترونية في الأردن واعداد الاستراتيجية والخطط التفصيلية	200	200	0	0	0
9. دعم الشركات الصناعية من خلال الخدمات المنفردة (التجارة الإلكترونية أو العمل عن بعد)	700	400	300	0	0
زيادة المخزون الاستراتيجي للمملكة من القمح والشعير					
10. زيادة سعة حفظ وتوزيع المواد العلفيّة في مستودع القويرة	3,500	3,500	0	0	0
11. إنشاء مستوعبات في المحافظات لزيادة سعة تخزين القمح والمواد العلفيّة	11,000	5,500	5,500	0	0
12. توسعة صوامع الحبوب (المرحلتان الثانية والثالثة/ ميناء العقبة الجديد)	4,953	4,185	768	0	0
تطوير وتعزيز المنتجات الغذائية والزراعية					
13. تعزيز ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في مجال الأعمال الزراعية	2,000	750	750	500	0
14. دراسات الجدوى لإنشاء شركة تسويقية للمنتجات الزراعية	يحدَّد لاحقاً	-	-	-	-

اسم المشروع	الكلفة الكلية	الكلف التأشيرية (ألف دينار)			
		2021	2022	2023	2024
15. تشبيك المنتجات الزراعية مع الصناعة المحلية	يحدَّد لاحقاً	0	0	0	0
16. تطوير الشركات الزراعية وشركات الصناعات الغذائية	يحدَّد لاحقاً	0	0	0	0
17. إقامة المعرض الدائم لمنتجات البادية والريف	2200	550	550	550	550
18. تطوير الخطة الشاملة للحديقة النباتية الملكية/ الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	300	75	75	75	75
تعزيز بيئة الأعمال والاستثمار					
19. استشراف مستقبل هيئة الإستثمار (2050)، وتبنّي أدوات إدارة المستقبل والذكاء الاصطناعي	750	230	220	150	150
20. استقطاب وترويج الاستثمار	2,400	500	500	700	700
21. مسح الاستثمار الأجنبي في المملكة	450	0	150	150	150
تبسيط إجراءات التسجيل للمستثمرين					
22. اعتماد التوقيع الإلكتروني للأعمال	2,450	800	800	850	0
23. إنشاء البوابة الالكترونية لتقديم الخدمات المتكاملة ضمن مشروع رحلة إنشاء البوابة الالكترونية لتقديم الخدمات المتكاملة ضمن مشروع رحلة المستثمر	2,700	900	900	900	0
24. إعداد وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتفتيش على المنشآت الاقتصادية	60	15	15	15	15
تطوير المناخ الاستثماري وبيئة الأعمال					
25. ربط الروضة الصناعية ضمن منطقة معان التنموية بخطّ الغاز العربي	7,000	1,000	6,000	0	0
26. بناء "هناجر" صناعية نمطية في الروضة الصناعية/ منطقة معان التنموية	14,000	7,000	7,000	0	0
27. تطوير البنية التحتية للمنطقة الحرة/ الزرقاء	3,470	3,470	0	0	0
28. تطوير البنية التحتية داخل المنطقة الحرة/ المطار	2,520	1,260	1,260	0	0
29. تطوير البنية التحتية للمنطقة الحرة/ الموقر	150	150	0	0	0
30. استكمال خطوط الصرف الصحي في الأراضي غير المطوَّرة وخطوط المياه	800	800	0	0	0
31. إنشاء "هناجر" صناعية	650	650	0	0	0
32. صيانة نظام إنارة الشوراع (مصابيح إنارة، طاقة شمسية)	175	175	0	0	0
33. إنشاء المبنى الذكيّ الخامس	2,200	2,200	0	0	0
34. إنشاء المدينة الصناعية/ القويرة	12,500	5,500	5,500	1,500	0

اسم المشروع	الكلفة الكلية	الكلف التأشيرية (ألف دينار)			
		2021	2022	2023	2024
35. تطوير منطقة البحر الميت التنموية	14,000	2,000	3,000	4,000	5,000
36. تطوير منطقة الصوّان التنموية في عجلون	13,000	1,500	2,500	4,000	5,000
إعادة تعافي القطاع ومتابعة أثر فيروس كورونا على القطاع السياحي					
37. إنشاء صندوق المخاطر/ القطاع السياحي	20,000	20,000	0	0	0
تطوير البنية التحتية والخدمات للمواقع السياحية					
38. تأهيل المواقع الاستثمارية المتعددة ضمن منطقة لواء البترا	500	250	250	0	0
39. تطوير وتأهيل المواقع السياحية	18,500	4,550	4,450	4,750	4,750
40. صيانة وترميم المواقع الاثرية	4,500	0	1,000	1,500	2,000
41. مشروع إعادة تأهيل الشارع السياحي في البترا	2,600	600	2,000	0	0
الترويج والتسويق السياحي					
42. اطلاق الهوية المؤسسية (Brand) الجديدة	2,640	1,525	1,115	0	0
43. الاستمرار بدعم شركات الطيران العارض	147,916	7,000	47,520	45,876	47,520
44. دعم شركات طيران منتظمة	19,450	450	10,000	5,000	4,000
45. تسويق الأردن عبر المنصّات العالمية للحجز والترويج	14,475	2,250	4,075	4,075	4,075
46. زيادة الوعي في الأسواق المستهدَفة بالمنتَج السياحي الأردني والخدمات المتوفرة في المواقع السياحية	22,610	5,100	5,570	5,940	6,000
47. زيادة أعداد السياح الذين يقصدون الأردن كوجهة سياحية بمعدل 15%	32,150	7,250	7,700	8,200	9,000
48. تطوير المنتجات السياحية الخاصة (السياحة الدينية، السياحة الصحية، سياحة المغامرة، سياحة المؤتمرات)	2,405	585	590	625	605
49. دعم برنامج "أردُنّنا جنّة، أردُنّنا بخير"	26,000	5,000	7,000	7,000	7,000
المحافظة على الإرث الحضاري والطبيعي					
50. تطوير مركز حفظ المقتنيات الأثرية (نويجيس/ طبربور)	4,000	500	1,000	1,500	1,000
تحسين الأداء المؤسسي لقطاع الزراعة					
51. إدامة وتطوير الخدمات الزراعية	25,450	1,450	7,500	8,000	8,500
52. إنشاء صندوق المخاطر الزراعية	4,000	1,000	1,000	1,000	1,000
53. إنشاء قاعدة بيانات زراعية	750	150	200	200	200

اسم المشروع	الكلفة الكلية	الكلف التأشيرية (ألف دينار)			
		2021	2022	2023	2024
زيادة كفاءة الإنتاج النباتي والحيواني					
54. تطوير مصادر المياه واستخدام التقنيات الحديثة	14,100	2,500	3,500	3,900	4,200
55. تطوير القطاع الزراعي وخلق فرص العمل	220,000	10,000	70,000	70,000	70,000
56. إنشاء مزارع أسماك في وادي عربة	يحدَّد لاحقاً	-	-	-	-
تعزيز توطين التكنولوجيا الزراعية الحديثة					
57. دعم الأبحاث الزراعية	4,592	650	1,314	1,314	1,314
المجموع الكلّي للمحور	**1,015,907**	**150,376**	**301,882**	**282,580**	**281,069**

مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص ذات الأولوية

اسم المشروع	الكلفة الكلية (مليون دينار)
مشاريع ذات أولوية (2021-2022)	
1. تنفيذ شبكة الألياف الضوئية الوطنية	145
2. إنشاء شبكات توزيع الغاز الطبيعي في عمّان والزرقاء	365
3. بناء قاعة مسافرين، وتسهيل الحركة عبر جسر الملك حسين والبوابة التنموية مع فلسطين	120
4. تطوير مسالخ أمانة عمّان وبلديتَي الزرقاء والرصيفة	53
5. إنشاء البنية التحتية لمشروع الباص السريع في عمّان والزرقاء	140
6. تخفيض فاقد المياه (الإداري والفني) في المملكة	99
7. بناء 15 مدرسة لوزارة التربية والتعليم في محافظات الوسط	125
8. إنشاء محطة تحلية مياه آبار حسبان، لتعزيز التزويد المائي لمحافظة العاصمة	20
المجموع	**1067**
مشاريع ذات أولوية (2023-2024)	
9. استثمار مطار عمّان المدني/ ماركا وتطويره وتأهيله	120
10. إنشاء محطة معالجة المياه العادمة الصناعية في منطقة الحلّابات/ محافظة الزرقاء.	26
11. إنشاء محطة معالجة لصهاريج المياه العادمة في موقع الغباوي لخدمة محافظات الوسط	70
المجموع	**216**

كما سيتم خلال فترة عمل البرنامج تحديد المزيد من المشاريع ذات الأولوية و ادراجها ضمن مشاريع الشراكة مع القطاع الخاص.

المحور الخامس: خدمات البنية التحتية

تعمل الحكومة على تنفيذ مجموعة كبيرة من مشاريع البنية التحتية لتوفير الخدمات الأساسية والضرورية لتمكين الحياة المجتمعية واستدامتها وتحسين ظروفها، بالإضافة إلى تعزيز وتيرة نمو الاقتصاد الوطني من خلال استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتوفير فرص العمل. كما ستعمل الحكومة على تحسين جودة البنية التحتية لكلّ من قطاعات المياه والصرف الصحي، والنقل العام والطرق والمطارات، والطاقة والكهرباء، ليصبح الأردن في مقدمة الدول الإقليمية في هذا المجال.

ونظراً لمحدودية مصادر المياه وارتفاع الطلب، فإنّ أولوية الحكومة في الأعوام المقبلة ستتركّز في تطوير مصادر المياه وجلب مصادر جديدة، خاصة من خلال تحلية المياه، والعمل على تخفيض الفاقد المائي بأشكاله الفنية والإدارية كافة، وتقليل خسائر المياه عبر تعظيم الاستفادة من تطبيقات التحوّل الرقمي، ورقمنة أنظمة التشغيل والتحصيل، والتعاون مع القطاع الخاصّ في تطوير خدمات المياه والصرف الصحّي. كما ستمضي الحكومة في تنفيذ المشاريع الاستراتيجيّة الكبرى لتحقيق الأمن المائي للمملكة، وتكثيف جهودها من أجل تأمين المزيد من مصادر المياه، بما يوفّر خيارات فعّالة للتنمية الزراعيّة والصناعيّة.

اعتمدت استراتيجية قطاع الطاقة للاعوام (2020-2030) التحول التدريجي للاعتماد على الذات، وتهدف الى تنويع مصادر الطاقة واشكالها، وزيادة مساهمة مصادر الطاقة المحلية في خليط الطاقة الكلي، إضافة الى زيادة كفاءة استخدام الطاقة في كافة القطاعات وخفض كلفة الطاقة على الاقتصاد الوطني، مع الاخذ بعين الاعتبار خفض انبعاثات الكربون بنسبة 10%، وتطوير منظومة قطاع الطاقة في الاردن لجعله مركزا اقليميا لتبادل الطاقة بكافة اشكالها.

وفي مجال الثروات المعدنيّة، قامت الحكومة بتحديث التشريعات الناظمة لقطاع التعدين والثروة المعدنية، ويتم العمل على تطوير استراتيجيّة خاصّة بهدف زيادة مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي الإجمالي، وجذب الاستثمارات وتشجيع إنشاء الصناعات الاستخراجيّة والصناعات التحويليّة القائمة على الخامات الوطنيّة، وتشمل هذه الفرص النحاس ورمال السيليكا.

كما ستعمل الحكومة على تطوير خدمات النقل الحضريّ من خلال تطبيق أنظمة النقل الذكيّة، وتوظيف الطاقة النظيفة، وإطلاق مشروع السكك الحديدية، واتخاذ الإجراءات الهادفة إلى تحسين كفاءة النقل العام واستدامته، وربطه بالقطاعات الحيوية المختلفة.

وفي ما يتعلق بإنشاء شبكة الطرق العامة وتطويرها، تعمل الحكومة على تأهيل طرق متطورة وفقاً للمعايير العالمية، وتحقيق التغطية الجغرافية الشاملة، وتعزيز متطلبات السلامة المرورية، ومواكبة آخر المستجدات والتقنيات الحديثة المستخدمة في هذا المجال.

وسيتم العمل على تنفيذ المبادرات التنموية في المحافظات بالشراكة مع جميع الأطراف المعنية في تحقيق التنمية المحلية. وستعمل الحكومة على تقييم تجربة اللامركزية، والخروج بدروس مستفادة بما يدعم أدوار المجالس البلديّة ومجالس المحافظات ويمكّنها من أداء مهامّها ويضمن تكامل أدوارها وتقديمها أفضل مستوى من الخدمات للمواطنين. كما بدأت الحكومة بتوفير الخدمات البلديّة إلكترونيّاً، وربط البلديّات بوزارة الإدارة المحليّة، من أجل تعزيز النهج اللامركزي في تقديم الخدمات والتعامل مع الشكاوى، بالإضافة إلى توفير قاعدة بيانات محوسبة تربط البلديّات بالمؤسّسات المعنيّة في القطاعين العام والخاص، وصولاً إلى مخطّط شمولي موحّد متكامل، يغطّي جميع بلديّات المملكة، ويسهم في توزيع عادل للمكتسبات التنمويّة.

أهمّ التحديات

- مستوى الفقر المائي (الأردن ثاني أكثر بلدان العالم فقراً في مصادر المياه).
- ارتفاع نسبة "الفاقد المائي"، إذ تصل إلى 47% من كمية المياه المنتَجة من جميع المصادر.
- تطوير منظومة النقل العام.
- صيانة شبكة الطرق في المملكة وتحديثها.
- الاعتماد العالي على مصادر الطاقة الخارجية.
- توفر سعات إضافية غير مستغَلّة من الطاقة الكهربائية.
- جعل الأردن مركزاً إقليمياً لتبادل الطاقة بأشكالها كافة.

التوجُّه الاستراتيجي للمحور

- توفير مصادر مائية جديدة غير تقليدية، وإدخال تحلية مياه البحر كمصدر مائي جديد مستدام.
- تخفيض الفاقد المائي بأنواعه الفنية والإدارية كافة، ورفع كفاءة التزويد المائي.
- التحوّل التدريجي للاعتماد على الذات في قطاع الطاقة، وتنويع مصادر الطاقة وأشكالها.
- جعل الأردن مركزًا أقليميًا لتبادل الطاقة بكافة أشكالها
- زيادة كفاءة استخدام الطاقة في جميع القطاعات، وخفض كلفها على الاقتصاد الوطني.
- زيادة مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي الإجمالي، من خلال جذب الاستثمارات إلى هذا القطاع، وتشجيع إنشاء الصناعات الاستخراجيّة والتحويليّة القائمة على الخامات الوطنيّة.
- تحسين منظومة النقل العام المستدام وتفعيلها، وزيادة كفاءة وسائل النقل العام، من خلال توظيف التكنولوجيا واستخدام الطاقة المتجددة والحلول الذكية وبناء قدرات العاملين بهذا القطاع.
- توفير شبكة طرق آمنة ومستدامة ومبانٍ حكومية رائدة، وتوفير خيارات السكن الملائم للمواطنين من ذوي الدخل المحدود والمتوسط.
- إشراك المجتمعات المحلية في تحديد الأولويات ورسم السياسات الهادفة إلى تحقيق التنمية على المستوى المحلي وتطوير الخدمات البلدية.
- تقييم تجربة اللامركزية والبناء على إيجابياتها، والعمل على تعديل قانون الإدارة المحلية.

أهمّ مؤشرات قياس الأداء

نسبة الفاقد في شبكات المياه

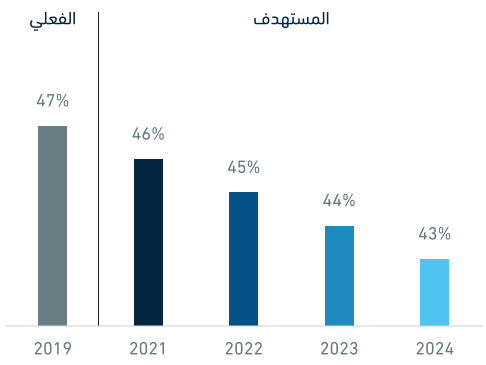

السعة التخزينية للسدود (مليون متر مكعب)

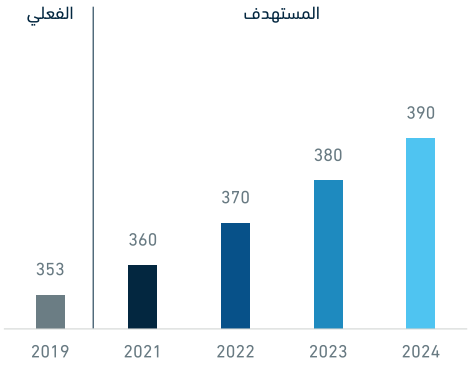

نسبة مساهمة قطاع النقل في الناتج المحلي الإجمالي

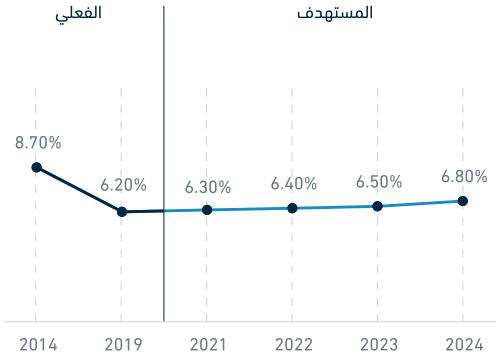

مؤشر البنية التحتية للنقل في تقرير التنافسية العالمي (GCI)

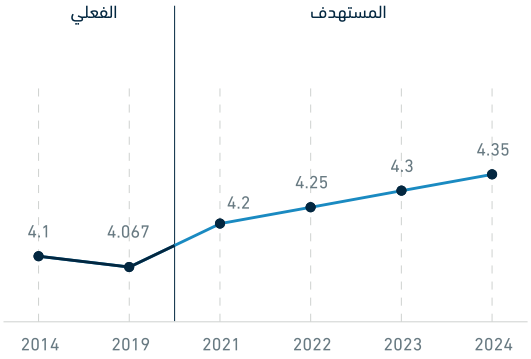

تقليل نسبة الحوادث

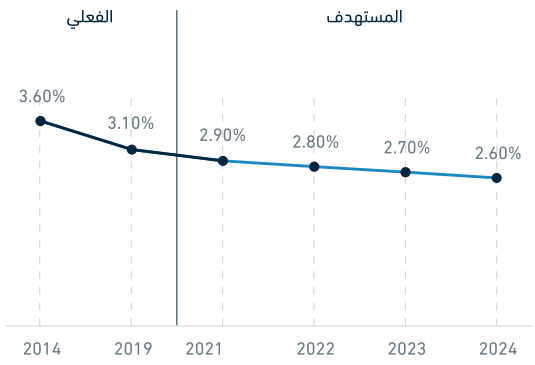

عدد فرص العمل التي تولدها مشاركة المرأة في سوق العمل

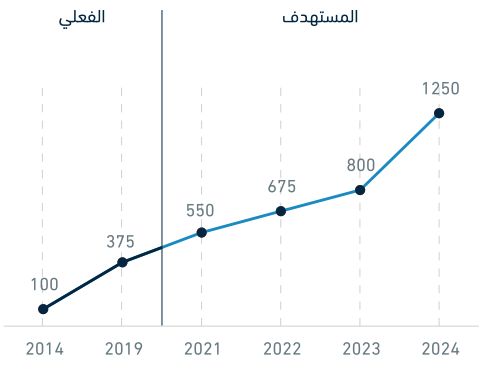

نسبة مساهمة الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء

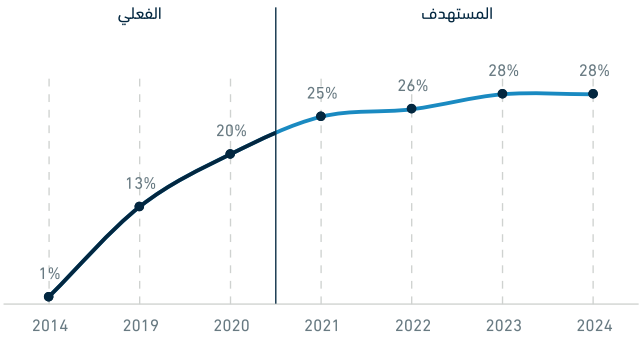

نسبة مساهمة المصادر المحلية في توليد الكهرباء

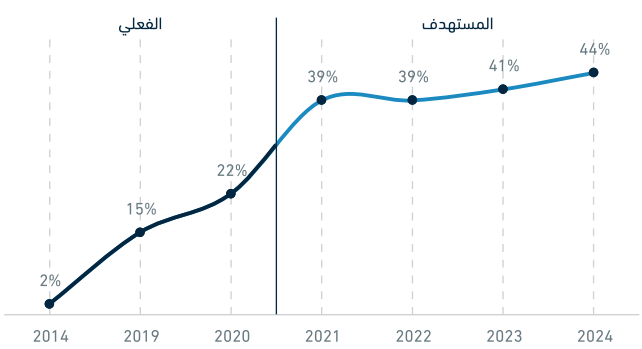

أهمّ السياسات والإجراءات التطويرية

- إدخال عدّادات ذكيّة إلى المناطق الحضرية في المحافظات لتخفيض الفاقد المائي (Non-Revenue Water).
- استكمال مشروع الممر الأخضر للطاقة المتجددة وتوصيل 500 ميجاوات طاقة متجددة إضافية.
- تركيب عدّادات ذكيّة بهدف خفض كلف المدخلات الإنتاجية (خاصة الطاقة).
- تشغيل نظام الشراء الإلكتروني (JONEPS).
- إنشاء وتشغيل نظام النافذة الواحدة في جميع بلديات الفئة (أ)، وجعل هذا النظام إلزاميّاً لبلديات الفئة (ب).
- تفعيل النظام المالي المحوسب في جميع البلديات.
- نشر البيانات والنسب المالية الرئيسة لجميع البلديات على الموقع الإلكتروني لوزارة الإدارة المحلية.
- وضع قانون خاص يتبنّى الوضع الجديد لبنك تنمية المدن والقرى، مع خطة عمل وإعادة هيكلة اعتمدتها الحكومة واقترحتها على مجلس النواب.

أولويات البرامج والمشاريع

اسم المشروع	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الكلف التأشيرية (ألف دينار)			
		2021	2022	2023	2024
زيادة السعة التخزينية للسدود					
1. إنشاء سدّ وادي عسال	31,500	10,950	9,525	11,025	0
2. تعلية سدّ الوالة	1,700	1,700	0	0	0
3. استكمال إنشاء سدّ ابن حماد	4,000	4,000	0	0	0
4. إنشاء سدّ تلال الذهب	42,570	14,700	22,650	5,220	0
5. برنامج حماية السدود	8,380	2,095	2,095	2,095	2,095
تحسين شبكات التوزيع وخطوط نقل المياه وتقليل الفاقد من المياه					
6. إعادة تأهيل مشروع ريّ الغور الأوسط	16,100	4,150	6,550	5,400	0
7. إعادة تأهيل ريّ الغور الشمالي	9,450	4,150	4,700	600	0
8. إعادة تأهيل مشروع ريّ الأغوار الجنوبية/ المرحلة الثانية (غور الصافي)	5,500	2,000	3,400	100	0
9. إعادة تأهيل مشروع ريّ الغور الشمالي الشرقي	6,520	3,790	2,630	100	0
10. إعادة تأهيل شبكات الريّ ومحطّات الضخّ في غور الكبد	637	637	0	0	0
11. شبكات مياه وصرف صحي في إربد والرمثا	80,000	20,000	20,000	20,000	20,000
12. إعادة تأهيل شبكات المياه في عين الباشا	9,000	1,000	2,000	3,000	3,000
13. إعادة تأهيل شبكات المياه في فقوع	6,600	1,000	1,000	1,000	3,600
14. برنامج التزويد المائي لمحافظات الشمال	23,458	9,458	5,000	8,000	1,000
15. برنامج التزويد المائي لمحافظات الوسط	5,530	5,530	0	0	0
16. برنامج التزويد المائي لمحافظات الجنوب	31,462	8,234	7,121	6,127	9,980
17. تحسين إدارة مصادر المياه/ المرحلة السادسة	4,188	1,047	1,047	1,047	1,047
18. تحسين إدارة مصادر المياه	2,764	691	691	691	691
19. استغلال الطاقة المتجددة في قطاع المياه	2,400	600	600	600	600
20. تحسين كفاءة استخدام المياه المجتمعية	1,900	475	475	475	475

اسم المشروع	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الكلف التأشيرية (ألف دينار)			
		2021	2022	2023	2024
تحسين خدمات الصرف الصحي					
21. تنفيذ شبكة صرف صحي ومحطات رفع وتوسعة محطة تنقية الرمثا، لخدمة مناطق بلدية سهل حوران ومدينة الرمثا بالصرف الصحي (5 حزم)	21,600	2,600	3,600	6,000	9,400
22. تنفيذ شبكة صرف صحي ومحطة رفع، لخدمة قضاء السخنة بالصرف الصحي	7,700	3,400	3,300	1,000	0
23. تنفيذ شبكة صرف صحي في دير علا	141,218	0	80,000	61,218	0
24. تنفيذ شبكة صرف صحي في شمال شرق البلقاء	12,500	3,125	3,125	3,125	3,125
25. تنفيذ شبكة صرف صحي في منطقتي جنيد وشمال جرش	27,776	6,944	6,944	6,944	6,944
26. دراسة شركات المياه والصرف الصحي للتخفيف من آثار التغيير المناخي	500	125	125	125	125
27. تنفيذ شبكة صرف صحي في بني كنانة/ إربد	66,226	0	33,226	33,000	0
28. إنشاء محطة تنقية في ناعور	1,000	1,000	0	0	0
29. توسعة محطة التنقية في الطفيلة	2,000	2,000	0	0	0
30. تنفيذ شبكة صرف صحي في عين الباشا (1) (موبص وعين الباشا)	3,000	3,000	0	0	0
31. تنفيذ شبكة صرف صحي في مناطق شرق إربد (حزمتان)	4,000	2,000	2,000	0	0
32. مرفق الغباوي للصرف الصحي	24,780	6,195	6,195	6,195	6,195
تطوير مصادر مياه جديدة غير تقليدية					
33. تحلية المياه الجوفية Development of New Water Resources / Groundwater Desalination Project	2,815	500	1,290	1,025	0
زيادة مساهمة مصادر الطاقة المحلية في خليط الطاقة الكلي					
34. تطوير الانتاج في حقل حمزة النفطي	8,000	2,000	2,000	2,000	2,000
35 تطوير الانتاج في حقل الريشة الغازي	40,000	10,000	10,000	10,000	10,000
36. انشاء محطة لتخزين الطاقة باستخدام مياه السدود في وادي الموجب باستطاعة 220 ميجا واط	83,000	1,500	1,500	40,000	40,000
37. تخصيص 200 م.و طاقة متجددة لغايات تغطية الاستهلاكات للمستهلكين النهائيين من مختلف القطاعات وبحسب اولويات تحفيز الاقتصاد الحكومية	96,000	24,000	24,000	24,000	24,000
خفض كلف الطاقة على مختلف القطاعات					
38. استبدال الوحدة الغازية العائمة (FSRU) بمحطة تغييز ارضية	52,000	20,000	32,000	-	-

اسم المشروع	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الكلف التأشيرية (ألف دينار)			
		2021	2022	2023	2024
39. إنشاء شبكات توزيع الغاز الطبيعي في مدينتي عمان والزرقاء	120,750	250	500	60,000	60,000
40. التحول التدريجي لأنظمة العدادات الذكية	140,150	150	70,000	70,000	-
41. تركيب أنظمة خلايا شمسية للاسر العفيفة والمنتفعين من صندوق المعونة الوطنية	20,000	5,000	5,000	5,000	5,000
42. مشروع خفض كلف الطاقة على البلديات والمخيمات في المملكة من خلال استبدال انارة الشوارع بأخرى موفرة للطاقة	20,000	5,000	5,000	5,000	5,000
تطوير مشاريع الربط الكهربائي					
43. مشروع الربط الاردني العراقي 400 ك.ف	25,000	10,000	12,500	2,500	-
44. مشروع الربط الاردني / السعودي 400 ك ف	238,500	0	26,500	132,500	79,500
45. رفع قدرة خط الربط الكهربائي بين الاردن ومصر الى 1100 ميجا واط	45,000	0	5,000	25,000	15,000
46. رفع قدرة خط الربط الكهربائي بين الاردن وفلسطين الى 80 ميجاواط	3,500	1,750	1,750	-	-
تطوير البنية التحتية والاستغلال الأمثل لشبكات النقل الحالية					
47. خط الباص السريع بين عمّان والزرقاء	115,967	18,200	26,663	35,554	35,550
48. إنشاء الشبكة الوطنية للسكك الحديدية	86,700	4,200	27,500	27,500	27,500
تحسين نوعية وجاذبية خدمات النقل العام					
49. إدخال نظام النقل الذكيّ لتحسين خدمات النقل العام	91,900	2,000	25,000	30,000	34,900
50. التطوير الحضري لمركز النقل الرئيس في منطقة المحطة	315	79	79	79	78
تطوير القطاع البحري					
51. إنشاء الرصيف الإضافي في قاعدة الأمير هاشم بن عبدالله الثاني البحرية	28,000	0	10,000	10,000	8,000
52. إنشاء ميناء السفن السياحية	45,000	2,000	20,000	15,000	8,000

اسم المشروع	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الكلف التأشيرية (ألف دينار)			
		2021	2022	2023	2024
تطوير منظومة النقل الجوي والمحافظة على أمن الطيران وسلامته					
53. تطوير مطار الملك الحسين الدولي/ العقبة	21,700	12,700	6,000	3,000	0
54. مشاريع مختلفة لغايات ترخيص مطار ماركا	26,000	3,750	7,000	6,000	9,250
55. تحديث وصيانة أبنية مرافق مطار ماركا	1,590	0	0	0	1,590
56. تحديث الأجهزة الملاحية في المحطات والمطارات وتطويرها	27,005	4,760	7,415	7,415	7,415
تطوير منظومة السكك الحديدية					
57. دراسة مشروع شبكة السكك الحديدية بين العقبة وميناء الماضونة البري	1,900	1,900	0	0	0
تعزيز استخدام التكنولوجيا المتطورة لإصدار التحذيرات والإنذارات المبكرة المرتبطة بتغيُّر أحوال الطقس					
58. تشغيل "رادار" جديد	2,000	1,000	1,000	0	0
59. تطوير نظام متكامل للأرصاد الجوية	500	250	250	0	0
تنفيذ شبكة طرق آمنة ومستدامة					
60. طريق المدورة/ معان	65,000	0	0	32,500	32,500
61. طريق الظليل/ الحلابات	20,000	0	0	0	20,000
62. تقاطع دوّار الثقافة/ إربد	2,000	500	500	500	500
63. طريق إربد الدائري/ المرحلة الثانية	2,250	250	1,000	1,000	0
64. طريق السلط الدائري/ المرحلة الثانية	2,250	250	1,000	1,000	0
إدامة صيانة الطرق والجسور ورفع مستوى السلامة المرورية					
65. تطوير عناصر السلامة المرورية على الطرق في المملكة	1,500	1,500	0	0	0
66. إنشاء وصيانة وتحسين الطرق الرئيسة في المملكة	77,750	18,000	30,000	29,750	0
67. إنشاء وصيانة الجسور في المملكة	19,000	3,000	8,000	8,000	0
68. إعادة تأهيل الجسور الواقعة على طريق سويمة-الزارة-غور حديثة	600	200	200	200	0
69. إعادة تأهيل الطرق والجسور	40,756	10,189	10,189	10,189	10,189

اسم المشروع	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الكلف التأشيرية (ألف دينار)			
		2021	2022	2023	2024
التوسع في مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص					
70. دراسة إنشاء مباني وساحات الشحن والركاب لجسر الملك حسين	250	250	0	0	0
خفض كلف الطاقة في المباني الحكومية					
71. رفع كفاءة الطاقة في المشاريع الحكومية (مدارس، مستشفيات مراكز صحية... إلخ)	6,750	2,250	2,250	2,250	0
توفير سكن ملائم وأراضٍ ملائمة للمواطنين					
72. تطوير إجراءات إصدار تصاريح البناء في أمانة عمّان الكبرى	1,400	350	350	350	350
73. مشروع مدينة المجد	4,800	1,000	1,900	1,900	0
74. مشاريع إسكانية (روع النقيرة، الفيصلية، إيدون (3)، عمارات الرمثا (A, B, C))	3,100	700	1400	500	500
تحسين أدوات التخطيط الإقليمي والمكاني					
75. مشروع إعداد مخططات شمولية لإحدى المحافظات السياحية (مادبا, جرش, عجلون)	2,000	500	500	500	500
76. مشروع المرحلة الثانية من إعداد المخطط الوطني لاستعمالات الأراضي (تحديث خريطة استعمالات الأراضي)	2,000	500	500	500	500
رفع القدرات المؤسسية للبلديات					
77. مشروع النافذة الواحدة للبلديات	2,500	1,000	500	500	500
78. مشروع حوسبة أعمال البلديات	4,000	1,000	1,000	1,000	1000
المجموع الكلّي للمحور	**2,207,157**	**299,024**	**615,235**	**785,299**	**507,599**

المحور السادس: الخدمات الاجتماعية

يسعى البرنامج التنفيذيّ التأشيري للحكومة إلى تحسين الخدمات الصحية الأوّلية والثانية والثالثة وتطوير جودتها، وتحسين البنية التحتيّة للمستشفيات والمراكز الصحيّة، والاستمرار في تحقيق معايير اعتماديّتها، ورفدها بالكوادر الطبيّة والتمريضيّة والمعدّات اللازمة، واستكمال حوسبتها.

كما سيُطلَق نظام التأمين الصحي الشامل الذي يتضمن حزماً تأمينية محددة المنافع مقابل أقساط سنوية محددة، بهدف إشراك الأفراد اختيارياً خلال فترة الأعوام الثلاثة المقبلة، إلى حين تطبيق النظام بشكل إلزامي على مستوى المملكة في عام 2024.

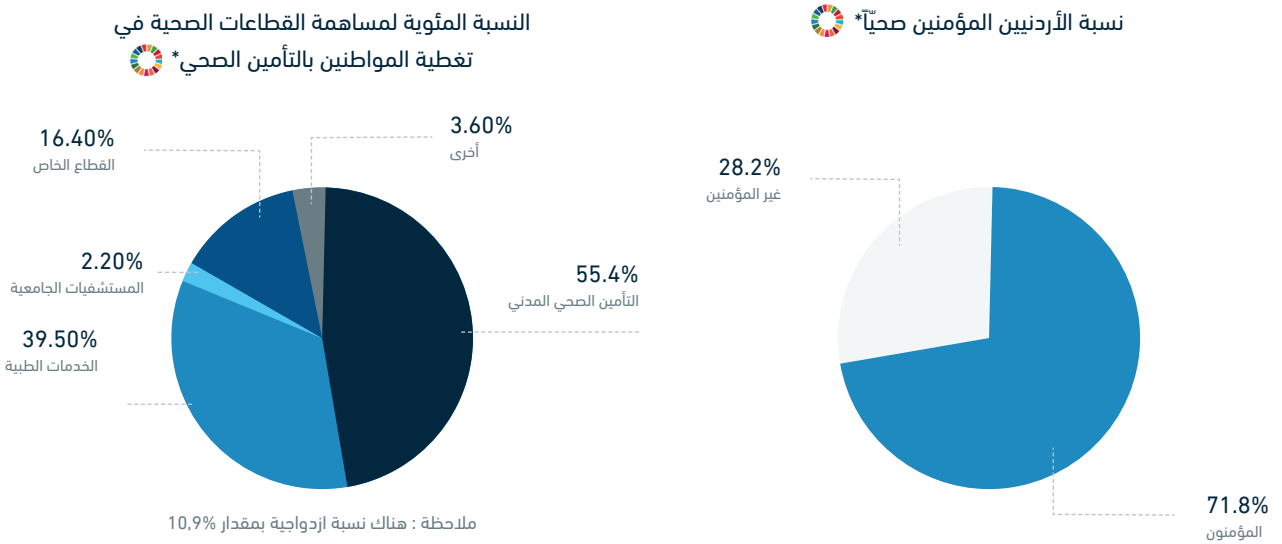

*المصدر: تقرير دائرة الإحصاءات العامة للعام 2018

وسيشمل البرنامجُ التنفيذي التأشيري للحكومة العديدَ من السياسات والمشاريع لتطوير قطاع التربية والتعليم وتوفير الخدمات التعليميّة لجميع فئات الطلبة بعدالة ومساواة، بالتركيز على تطوير المناهج، ورفع كفاءة المعلّمين، والاستيعاب الكامل لفئة الأطفال بعُمْر خمس سنوات خلال العامين المقبلين، بالإضافة إلى تحسين البيئة المدرسيّة عن طريق إنشاء الأبنية والإضافات المدرسية الجديدة وإجراء الصيانة اللازمة، والاستثمار الأمثل في المدارس وفق معايير تحقق الكفاءة التعليميّة، وتضمن معايير الأمان والرعاية والصحّة، وترعى الموهوبين والمتميزين من الطلبة.

وفي هذا السياق، تكمن أهمية تنفيذ استراتيجية التعليم الدامج في المدارس الحكومية وتقديم بدائل مناسبة للتعليم المدرسي، بما في ذلك ضمان الجاهزية الإلكترونية الشاملة عبر توفير التجهيزات الحاسوبية اللازمة في المدارس ومديريات التربية والتعليم، وتأمين الاتصال المناسب بخدمة الإنترنت والإنترانت، إلى جانب رفع القدرات للكوادر البشرية في المستويات الإدارية المختلفة لتمكينها من استخدام التكنولوجيا وتوظيفها بالشكل الأمثل في العملية التعليمية.

وفي إطار تمكين الشباب والحرص الدائم على مشاركتهم في المجالات المختلفة من خلال الاستثمار بالقدرات التعليمية والمهنية والإبداعية التي يتمتعون بها، يستهدف البرنامجُ تنفيذَ عدد من المشاريع والتدخلات المرتبطة بقطاع الشباب لزيادة وصول هذه الفئة المهمة إلى فرص العمل الإنتاجية المستدامة في القطاعات الاقتصادية، وبما يساهم في تطوير مجتمعاتهم وتنميتها.

وفي مجال الرياضة، تدرس الحكومة إمكانية تطوير المجمعات الرياضية بحيث تشكّل نواة لمدن شبابية في كل المحافظات، بالإضافة إلى الاهتمام بتطوير الرياضة الأردنية ورعايتها، ووضع الخطط والبرامج الداعمة لها.

كما يولي البرنامج أهميةً للبعد الثقافي باعتبار الثقافة وسيلة للتفاهم وأداة للتنمية والتقدم الاقتصادي والتغيير الاجتماعي الإيجابي. ويوفر البرنامج الفرصَ أمام المزيد من الإبداع وتوظيف المواهب ضمن جهود زيادة مساهمة هذا القطاع في النشاط الاقتصادي وتنمية المجتمع، وبالبناء على ما ورد في الإطار الاستراتيجي الوطني لقطاع الثقافة للسنوات العشر المقبلة، الذي يستند إلى رؤية تقوم على أن الثقافة تمثل أداة للتنمية والتغيير الاجتماعي الإيجابي والتقدم الاقتصادي.

ويؤكد البرنامج من خلال البرامج والمشاريع التي تضمّنها على أهمية العمل الاجتماعي وتطويره بقطاعيه الرسمي والأهلي، وتوفير الخدمات الاجتماعية المناسبة للمواطنين مع اهتمام خاص بالفئات الفقيرة والمستضعَفة من الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة، إضافة إلى خدمات رعاية الطفولة والأمومة وشؤون الأسرة. كما تقوم الحكومة بدراسة إنشاء صندوق خاص لدعم المسنّين وتوفير جميع احتياجاتهم الضرورية (التمريض المنزلي، والدعم النفسي، والأندية النهاؤية)، وضمان عيش كريم لهم.

أهمّ التحديات

- شمولية التأمين الصحي.
- نقص الكوادر الصحية والطبية.
- عدم الوصول للاستيعاب الكامل في مرحلة التعليم ما قبل المدرسة.
- انخفاض نسبة الالتحاق في التعليم المهني.
- الاكتظاظ في المدارس
- ضعف الاهتمام بالأنشطة غير الصَّفّيّة وبرامج صقل المهارات للشباب في المدارس والجامعات، وعدم توفر المعارف والمعلومات والتكنولوجيا التي تمكّن الشباب من المشاركة الفاعلة في الشأن العام.

- ضعف القدرة على استدامة البرامج الثقافية، وعلى تحويل نتاجات تلك البرامج إلى ركائز لزيادة الإنتاجية المجتمعية.
- ضعف جودة مستوى خدمات الرعاية الاجتماعية المقدَّمة للفئات المستهدَفة.
- ضعف القدرات المؤسسية، ومحدودية البنية التحتية للتعامل مع الطلب على خدمات التنمية الاجتماعية من قِبل الفئات المستهدفة.

التوجُّه الاستراتيجي للمحور

- إحداث نقلة نوعيّة في القطاع الصحّي، من خلال تطوير خدمات الرعاية الصحيّة، وتحسين البنية التحتيّة للمستشفيات والمراكز الصحيّة، ورفدها بالكوادر الطبيّة والتمريضيّة المدرّبة والمعدّات اللازمة، واستكمال حوسبتها.
- الوصول إلى تأمين صحّي شامل بالشراكة مع الخدمات الطبيّة الملكيّة والمستشفيات الجامعيّة والقطاع الخاص، بما يضمن رعاية صحيّة أمثل للأردنيين في المحافظات كافّة.
- الاستمرار في تطوير منظومة التعليم، والوصول إلى تعليم مبكر عالي الجودة ومنْصف وذي كفاءة وجودة عاليتَين.
- النهوض بقطاع الشباب ورعاية اهتماماتهم وإبداعاتهم، ورفدهم بكلّ أُسس المعرفة والتكنولوجيا والبيئة الحاضنة لطاقاتهم.
- تحويل الثقافة إلى مصدر لزيادة القيمة المضافة للثقافة والفنون والتراث في قطاعات أخرى كالسياحة وريادة الأعمال.
- توفير خدمات اجتماعية ذات نوعية عالية، والارتقاء بها لتساهم في تحقيق النمو الاقتصادي ومجتمع العدالة.

أهمّ مؤشرات قياس الأداء

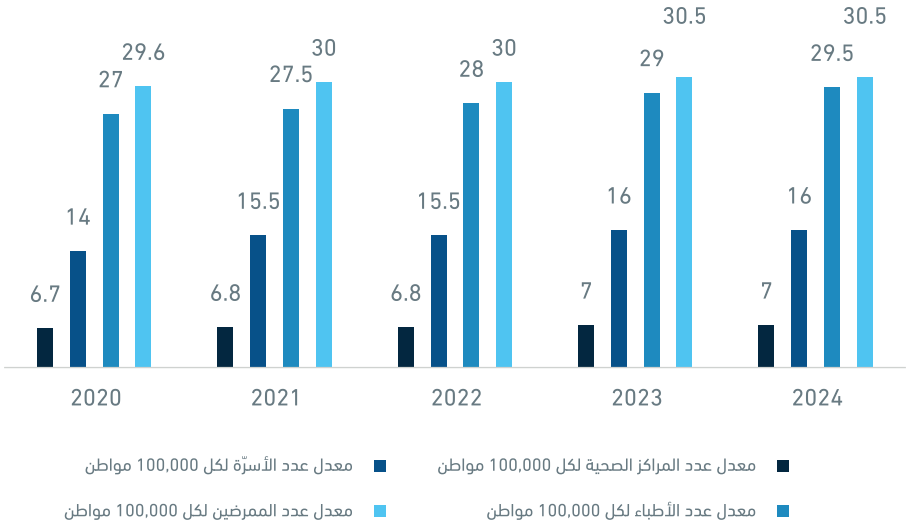

معدل عدد الوفيات بين الأمهات عند الولادة لكل 100,000 نسمة

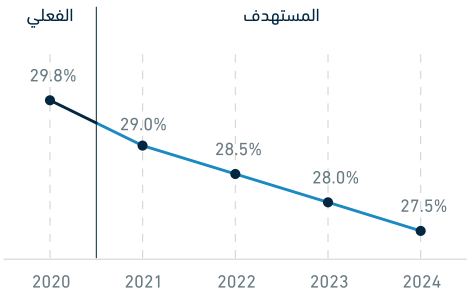

معدل القيد الإجمالي في مرحلة رياض الأطفال

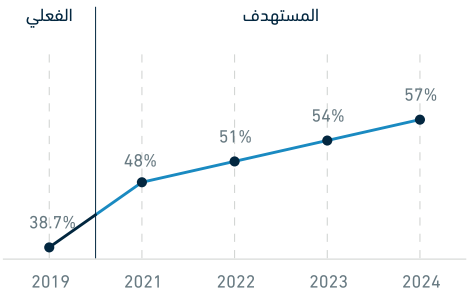

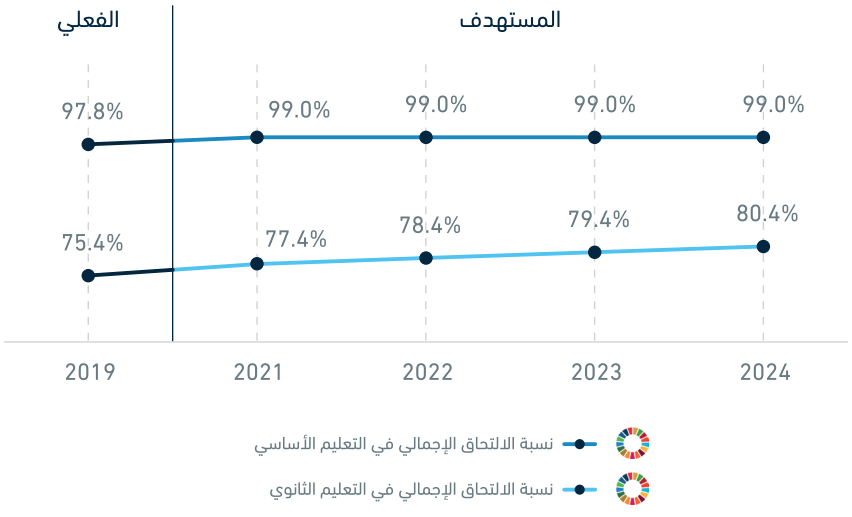

علامات الطلبة الأردنيين في اختبار التقييم الدولي (PISA)

(يعقد كل 3 سنوات)

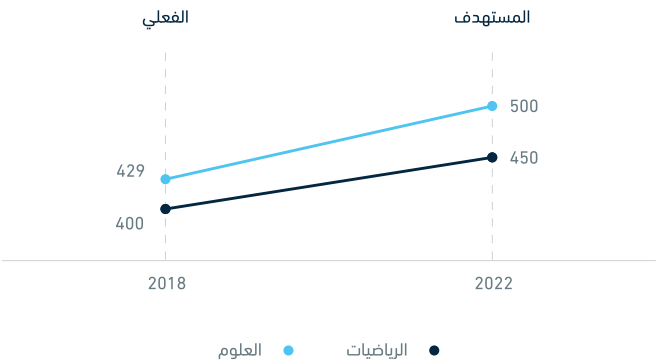

عدد عناصر التراث المسجلة على قائمة التراث العالمي

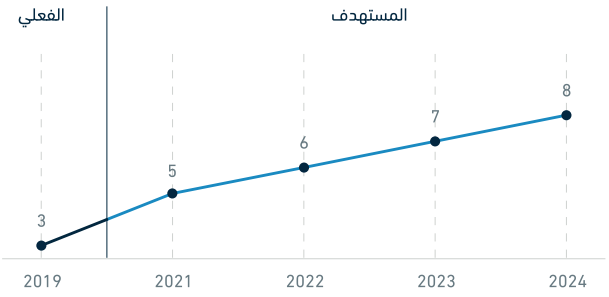

عدد البرامج والأنشطة في الريادة والتمكين الاقتصادي للشباب

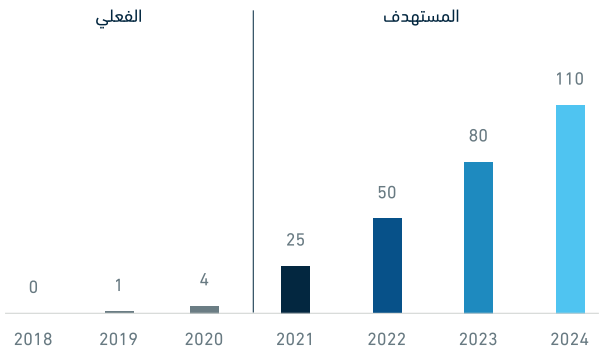

عدد المشتركين في الضمان الاجتماعي

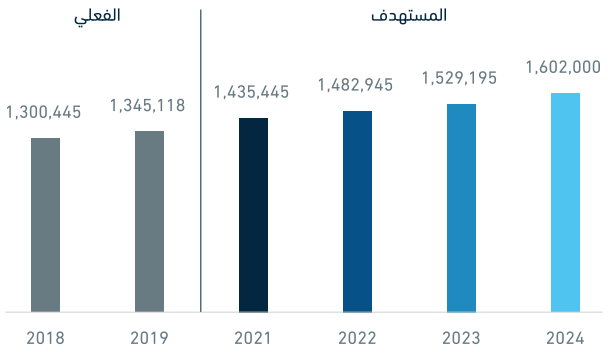

نسبة المستفيدين من برامج الموهوبين

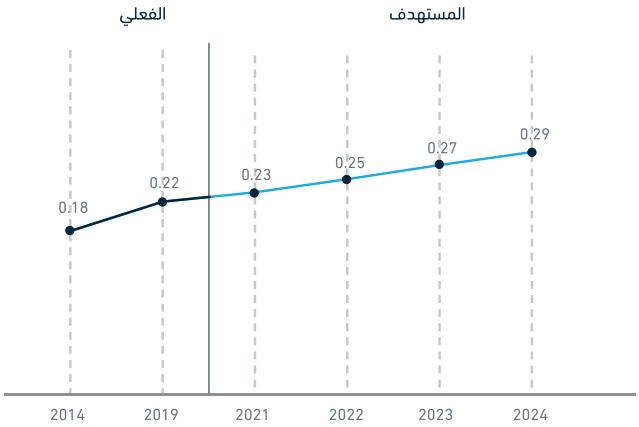

أولويات البرامج والمشاريع

اسم المشروع	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الكلف التأشيرية (ألف دينار)			
		2021	2022	2023	2024
تحسين الطاقة الاستيعابية وقدرات المرافق الصحية للتعامل مع جائحة كورونا أو أيّ تَحَدٍّ مستقبليّ مماثل					
1. إنشاء المركز الوطني لمكافحة الأوبئة	30,000	10,000	10,000	10,000	0
2. توفير مطعوم كورونا	40,100	35,000	5,100	0	0
3. زيادة عدد أسرّة العناية المركّزة في مستشفيات القطاع الحكومي	22,000	22,000	0	0	0
4. زيادة محطات الفحص المخبري وتنوع الفحوصات	50,000	50,000	0	0	0
5. بناء مستشفيات ميدانية لوزارة الصحة (مستشفى في كل إقليم)	26,000	26,000	0	0	0
6. مستشفيات ميدانية للخدمات الطبية الملكية	21,000	21,000	0	0	0
7. استئجار مستشفى "الجاردنز" (165 سريراً)	24,000	12,000	12,000	0	0
8. اتفاقية مع 28 مستشفى من القطاع الخاص لاستقبال حالات كورونا على نفقة الموازنة العامة	44,000	22,000	22,000	0	0
9. توفير أجهزة التنفس والمستلزمات الوقائية	50,000	50,000	0	0	0
الاستمرار في ضبط الأمراض السارية					
10. إدخال مطاعيم جديدة للبرنامج الوطني للتطعيم	48,000	12,000	12,000	12,000	12,000
تطوير خدمات الإسعاف للمواطنين					
11. رفع كفاءة الخدمات الإسعافية	16,000	4,000	4,000	4,000	4,000
إنشاء وتوسعة وتحديث المستشفيات والمراكز الطبية					
12. إنشاء مبنى جديد مجهَّز للمركز الوطني للطب الشرعي في عمّان	3,000	1,000	1,000	1,000	0
13. إنشاء وتجهيز مستشفى الأمير هاشم بن الحسين العسكري	102,000	25,000	25,000	30,000	22,000
14. تطوير عيادات الاختصاص وقسم الطب النووي ووحدة غسيل الكلى/ مدينة الحسين الطبية	31,000	7,000	6,000	18,000	0
15. توسعة مستشفى الأمير حمزة ليضمّ مبنى جديداً للطوارئ وعيادات خارجية وقسماً للأشعة	131,000	1,000	20,000	20,000	90,000

اسم المشروع	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الكلف التأشيرية (ألف دينار)			
		2021	2022	2023	2024
16. إنشاء مستشفى ناعور	119,000	29,750	29,750	29,750	29,750
تأهيل وتدريب الكوادر الصحية					
17. تأهيل وتدريب الكوادر الصحية للتخصصات الطبية المختلفة المطلوبة	15,000	4,000	4,000	4,000	3,000
رفع الطاقة الاستيعابية في رياض الأطفال					
18. بناء وإعادة تأهيل غرف صَفّيّة لرياض الأطفال بواقع 145 و170 قطاع خاص	10,080	2,520	2,520	2,520	2,520
19. تأثيث وتجهيز غرف رياض الأطفال المستحدَثة	2,720	680	680	680	680
المساواة في الحصول على التعليم العام					
20.تنفيذ برنامجا "التعلُّم مدى الحياة" والتعليم غير النظامي	2,080	520	520	520	520
21. إنشاء أبنية مدرسية وإضافات صَفّيّة للتعليم الأساسي والثانوي (60 مدرسة سنوياً)	425,166	65,166	120,000	120,000	120,000
22. دعم قطاع التعليم - بناء مدارس	41,300	10,325	10,325	10,325	10,325
23. تأثيث وتجهيز الأبنية المدرسية للتعليم الأساسي والثانوي	62,664	15,913	15,875	15,876	15,000
24. برنامج التغذية المدرسية في المدارس الحكومية ومدارس مخيمات وكالة الغوث الدولية	18,500	4,250	4,500	4,750	5,000
25. تأهيل المدارس لتنفيذ برنامج التعليم الدامج/ الاحتياجات الخاصة	2,000	500	500	500	500
26. تطوير برامج محو الأمّية، والدراسات المسائية والمنزلية، والتعلم مدى الحياة، والتعليم غير النظامي	2,080	520	520	520	520
27. بناء قدرات ومهارات الطلبة الموهوبين	20,175	4,571	4,817	5,137	5,650
28. تنفيذ الصيانة الوقائية والدورية لجميع المدارس المستهدَفة	31,954	6,885	7,574	8,331	9,164
تحسين جودة الخدمات الإدارية والتعليمية					
29. تطوير المناهج والتقييم لضمان الجودة التعليمية المناهج والتقييم	88,379	37,499	16,686	16,694	17,500
30. تفعيل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم	9,460	2,320	2,320	2,320	2,500
31. برامج تطوير الامتحانات وتقييم أداء الطلبة	260	65	65	65	65
32. تطوير البنية التحتية في المدارس من حيث التجهيزات الفنية وضمان الاتصال بالإنترنت لتتواءم مع استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الوطنية	36,472	9,118	9,118	9,118	9,118

اسم المشروع	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الكلف التأشيرية (ألف دينار)			
		2021	2022	2023	2024
33. إعادة تنظيم مسارات التعليم، وبدء التشعيب بعد الصف التاسع، والتدخل المبكر في صقل الميول المهنية للطلبة	844	844	0	0	0
34. تصنيف المدارس الحكومية والخاصة وفق معايير أدائية تضمن الجودة التعليمية ومعايير السلامة العامة والصحة المدرسية	2,500	2,500	0	0	0
35. تزويد كل مديرية من مديريات التربية والتعليم بمركز امتحانات إلكتروني	2,789	0	2,789	0	0
36. تحسين جودة التعليم الأساسي	12,392	3,098	3,098	3,098	3,098
37. تعزيز الجودة في التعليم الشامل	7,452	1,863	1,863	1,863	1,863
دعم النظام التربوي وتحسين كفاءة المبادرات					
38. تطوير نظام إدارة المعلومات التربوية (EMIS)	1,200	300	300	300	300
39. تطوير ربط المدارس إلكترونياً	24,092	6,023	6,023	6,023	6,023
40. برنامج نظم الحماية الإلكترونية وأجهزة اتصالات	10,400	2,600	2,600	2,600	2,600
41. تطوير المديرية والمدرسة	8,820	2,205	2,205	2,205	2,205
التنمية المستدامة للموارد البشرية					
42. تنفيذ برنامج التنمية المهنية المستدامة واختيار المعلمين وتوظيفهم وتأهيلهم ما قبل الخدمة	71,227	18,137	17,990	16,890	18,210
43. برنامج التعاون مع أكاديمية الملكة رانيا لتدريب المعلمين وجمعية جائزة الملكة رانيا	31,200	7,800	7,800	7,800	7,800
44. تطوير البنية التحتية لضمان مأسسة التعليم عن بعد	111,650	21,650	30,000	30,000	30,000
45. تطوير المنصّة وتنويع البرامج التدريبية وفقاً لمعايير وسياسات التنمية المهنية	3,700	700	1,000	1,000	1,000
46. التحول إلى منظومة متكاملة للتعلم الإلكتروني	11,022	2,022	3,000	3,000	3,000
47. تطوير المحتوى المقدَّم في التعلُّم عن بعد، وتأهيل الكوادر التعليمية	1,700	200	500	500	500
48. توفير أجهزة للطلبة الذين لا يمتلكون أدوات التعلُّم، وتزويدهم بحزم إنترنت	57,000	57,000	0	0	0
49. تطوير البنية التحتية للتعليم العام/ المرحلة الأولى	17,112	4,278	4,278	4,278	4,278

اسم المشروع	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الكلف التأشيرية (ألف دينار)			
		2021	2022	2023	2024
التوسع في التعليم المهني وتحسين نوعيته					
50. مشاريع أبنية مدرسية للتعليم المهني وإضافات صَفّيّة	2,000	500	500	500	500
رعاية ثقافة الإبداع ودعمها					
51. دعم ثقافة الإبداع والتميز وتنمية المعرفة	1,200	300	300	300	300
رقمنة الثقافة					
52. الابتكار الثقافي الرقميّ للشباب	1,200	300	300	300	300
تطوير البنى التحتية لقطاع الثقافة في المدن والمحافظات					
53. إنشاء المراكز الثقافية الشاملة في المحافظات	26,000	4,000	7,000	7,000	8,000
تنشئة وتنمية شباب أردني متمكّن من التفاعل مع متغيرات العصر					
54. دمج الشباب في التنمية الاقتصادية في الأردن	8,700	2,175	2,175	2,175	2,175
55. دعم معسكرات الحسين للعمل والبناء	2,000	500	500	500	500
تعزيز البنية التحتية للمدن الشبابية والمجمعات الرياضية والمراكز الشبابية وبيوت الشباب					
56. تطوير المدن الرياضية	1,700	425	425	425	425
57. تحويل المجمعات الرياضية الى نواة مدن شبابية	5,750	1,438	1,438	1,438	1,436
58. الطاقة المتجددة (مدينة الحسين للشباب/ عمّان، مدينة الحسن للشباب/ إربد، مدينة الأمير حمزة للشباب/ العقبة، مدينة الأمير هاشم للشباب/ مادبا)	4,800	860	900	1,520	1,520
59. إعادة تأهيل مدينة الحسين للشباب	250	250	0	0	0
بناء قدرات الشباب والعاملين معهم					
60. حوكمة دعم الأندية والهيئات الشبابية	6,000	1,200	1,500	1,600	1,700
تعزيز خدمات الحماية الاجتماعية، وتوسيع عمليات الانتفاع والتمكين للأشخاص المحتاجين لها					
61. إدارة رعاية شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة	9,664	5,382	4,282	0	0
62. تدريب العاملين في دور الإيواء على تطبيق معايير الاعتماد وضبط الجودة لخدمات دُور الإيواء	60	20	20	20	0
63. استحداث مركز لرعاية المتسولين في إقليم الشمال	1,000	0	900	100	0
64. إنشاء مبنى لرعاية المتسولين في عمّان	700	0	100	400	200

اسم المشروع	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الكلف التأشيرية (ألف دينار)			
		2021	2022	2023	2024
دعم الأشخاص ذوي الإعاقة ليشاركوا في جميع أنشطة المجتمع					
65. إنشاء مراكز للرعاية والتأهيل (البلقاء، الزرقاء، الطفيلة)	1,400	950	450	0	0
66. مشروع دمج الأشخاص ذوي الإعاقة بأُسَرهم	2,300	0	800	1,500	0
مهننة العمل الاجتماعي من خلال تأسيس جمعية الاختصاصيين الاجتماعيين أو العاملين بالمهن الاجتماعية					
67. مشروع تطوير نظام الأتمتة، واستحداث أرشيف إلكتروني (سجلّ الجمعيات)	225	75	50	50	50
المجموع الكلّي للمحور	**1,975,441**	**642,197**	**451,956**	**423,491**	**457,797**

المحور السابع: التشغيل ومكافحة الفقر

في ضوء التحدّيات القائمة للتعامل مع مشكلتَي الفقر والبطالة، سيعمل البرنامج التنفيذي التأشيري للحكومة على تبنّي سياسات وبرامج ومشاريع من شأنها زيادة فرص التشغيل (التشغيل بدل التوظيف)، وتمكين العمالة المحلية وتطوير قدراتها من خلال برامج التمكين، وتعزيز منظومة التدريب المهني والتقني وربطها باحتياجات السوقين المحليّ والخارجي، كما سيتم العمل على تنفيذ تدخُّلات إنتاجية واستثمارية من شأنها الحدّ من الفقر والبطالة في المحافظات من خلال إنشاء مشاريع إنتاجية لخلق فرص العمل وزيادة الدخل للفئات المستهدَفة في المحافظات وخفض الفجوة التنموية بين المحافظات.

وبموازاة ذلك، تستمرّ الحكومة بضبط سوق العمل وتنظيمه، وتطوير منظومة التفتيش والسلامة والصحّة المهنيّة، وأتمتة التصاريح المرتبطة بسوق العمل، والحدّ من الخروقات التي تحصل في بيئة العمل (كعمالة الأطفال)، وتمكين المرأة في سوق العمل ورفع مشاركتها الاقتصاديّة من خلال تطبيق نظام العمل المرن، وتنظيم شؤون حضانات الأطفال، وغيرها من الإجراءات التي تمسّ حياة المواطنين وتؤسّس لمستقبلهم.

ولتعزيز الحماية الاجتماعية وضمان وصول الدعم إلى مستحقّيه، تعمل الحكومة على تطوير برامج المساعدات الاجتماعية المقدَّمة من صندوقَي المعونة الوطنية والزكاة بما يضمن فاعلية الأداء وكفاءة الإنفاق، وتقديم المساعدات الاجتماعية من خلال برامج الدخل التكملي للأسر المحتاجة والأشد فقراً.

وانطلاقاً من إدراك الحكومة بضرورة القيام بكلّ ما هو ممكن من إجراءات ملموسة لتحسين معيشة المواطنين وأجور العاملين، خصوصاً في ظل تداعيات كورونا؛ قرّرت الحكومة رفع الحدّ الأدنى للأجور إلى 260 ديناراً، وبدأ تطبيق هذا القرار اعتباراً من بداية عام 2021.

أهمّ التحديات

- ارتفاع معدل البطالة، والقدرة على تلبية متطلبات سوق العمل، وزيادة جاذبية العمل في القطاع الخاص.
- انخفاض نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل.
- ارتفاع معدلات الفقر.

التوجُّه الاستراتيجي للمحور

- إعداد الموارد البشرية الأردنية لمواكبة الحداثة والتكنولوجيا والتطور العلمي نحو مهن ووظائف المستقبل.
- تعزيز تنافسية الموارد البشرية، والعمل على تحفيز سوق العمل الأردني في القطاعات الاقتصادية الواعدة.
- إعداد الأنظمة والتعليمات للارتقاء بمنظومة التدريب والتعليم المهني والتقني، وحوكمة إصدار مزاولة المهنة لرفد سوق العمل بخريجين مصنّفين ومؤهّلين بمهارات فنيّة عالية، ودعم مشاريع التدريب لغايات التشغيل واستدامة العمل.
- تطوير منظومة الأمان الاجتماعي لضمان حياة كريمة لكلّ الأردنيين، وربطها بمنظومة التعليم والصحة والعمل والسعي للوصول بآثارها الإيجابية لجميع فئات المجتمع.
- إيصال الدعم لمستحقّيه من الأسر الفقيرة، والعمل على تمكينهم من الانخراط في سوق العمل والإنتاج والاعتماد على الذات.
- تطبيق معايير العمل اللائق، وإشراك العاملين بمظلة الضمان الاجتماعي.

أهمّ مؤشرات قياس الأداء

الأهداف/ المؤشرات	الفعليّ	المستهدَف			
	2019	2021	2022	2023	2024
إجمالي عدد الأُسَر المنتفعة من المعونات الشهرية	105,000	105,000	105,000	105,000	105,000
عدد الأُسَر المنتفِعة من المعونات المالية الطارئة	6,005	6,500	6,500	7,000	7,000

معدل المشاركة الاقتصادية للإناث

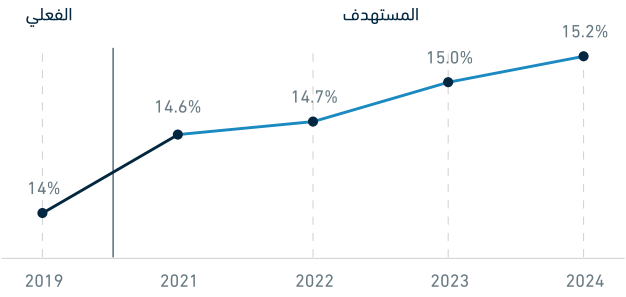

تقرير الفجوة الجندرية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي

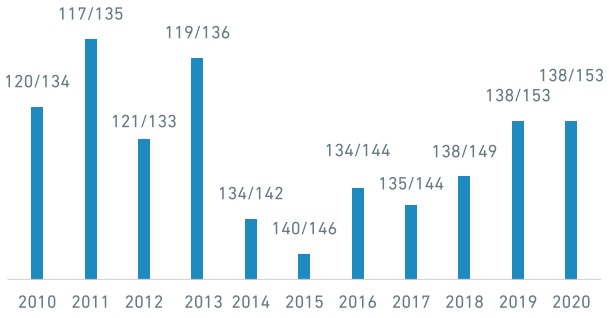

عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي يتم دعمها فنياً واستشارياً ودراسة جدواها

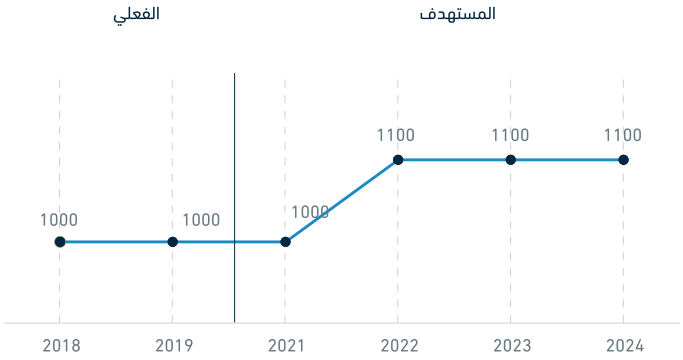

عدد الملتحقين في برامج التدريب المهني

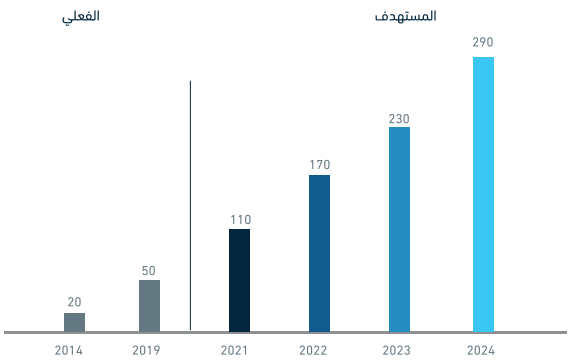

عدد مشاغل التدريب المهني التي تم تحديث تجهيزاتها ومعداتها (تراكمي)

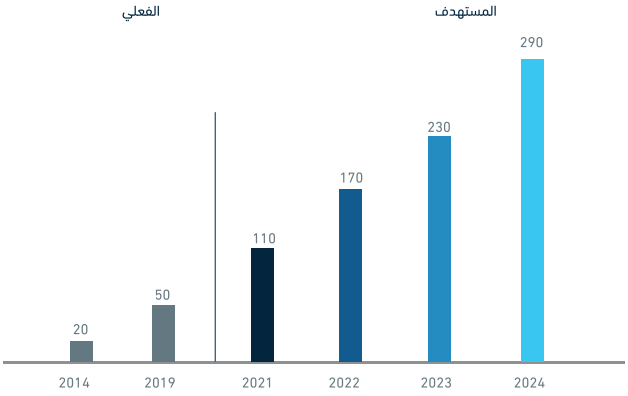

أهمّ السياسات والإجراءات التطويرية

- ترخيص الحضانات من خلال نظام إلكتروني بهدف زيادة المشاركة في سوق العمل، لا سيما مشاركة المرأة.
- تركيب محطات صغيرة للطاقة الشمسية لما لا يقلّ عن 4 آلاف أسرة متأثرة اقتصادياً، بهدف حماية الفقراء من تأثير التغيرات في أسعار الكهرباء.
- توسيع برامج المساعدة الاجتماعية (الدخل التكميلي و"تكافل").
- تبنّي خطة وطنية للتدريب على المهارات الرقمية وتطويرها لدى فئة الشباب، وتشمل الخطةُ إنشاءَ منهاج للمهارات الرقمية للطلبة في المدارس العامة، بالإضافة إلى تدريب الطلبة والمهنيين الشباب في مستويات مختلفة.
- وضع نظام لإدارة التفتيش الإلكتروني لعمليات تفتيش العمل باستخدام المعايير القائمة على المخاطر وتبادل البيانات المتعلقة بعمليات التفتيش عبر الجهات الحكومية لضمان اتباع نهج متكامل لعمليات التفتيش.

أولويات البرامج والمشاريع

اسم المشروع	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الكلف التأشيرية (ألف دينار)			
		2021	2022	2023	2024
توسيع مظلة الحماية الاجتماعية					
1. إنشاء صندوق استدامة فرص العمل في القطاع الخاص	200,000	200,000	0	0	0
2. إطلاق الحزم التحفيزية لاستدامة العمل للمشتركين الجدد في الضمان الاجتماعي	120,000	0	30,000	40,000	50,000
التشغيل والتدريب والتشبيك والتوجيه المهني					
3. إطلاق الحزم (النقل، التأمين الصحي، التعليم)	30,000	0	30,000	0	0
4. تنفيذ استراتيجية التخريج من صندوق المعونة الوطنية	24,000	0	7,000	8,000	9,000
5. صندوق التوظيف (F4EJ)	8,260	2,065	2,065	2,065	2,065
6. دعم المؤسسات التعليمية في تقديم التدريب المهني الموجَّه لسوق العمل	14,620	3,655	3,655	3,655	3,655
7. تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الموجَّهة نحو التوظيف	2,320	580	580	580	580
8. برنامج التعليم والتدريب التقني والمهني الموجَّه نحو التوظيف في الحِرَف الماهرة	5,800	1,450	1,450	1,450	1,450
9. برنامج إحلال العمالة الأردنية مكان العمالة الوافدة- تقديم حوافز (الخصم من ضريبة الدخل)	24,000	6,000	6,000	6,000	6,000
10. برامج التشغيل المكثّف	40,000	10,000	10,000	10,000	10,000
11. برنامج التدريب بقطاع الزراعة	10,500	2,100	2,100	3,100	3,200
12. برنامج التحوُّل نحو التعليم الإلكتروني المهني	2,124	531	531	531	531
13. مبادرة التشغيل في البوادي وتنفيذ البرامج التدريبية السنوية	14,822	722	4,700	4,700	4,700
14. التدريب المهني من خلال حاضنات الأعمال	7,982	482	2,500	2,500	2,500
15. إنشاء وتطوير مركز تميز الإنشاءات ومكننة المهن الإنشائية في الزرقاء	1,912	478	478	478	478
16. برنامج إدارة وانتقال العمالة في القطاع الزراعي	9,200	2,300	2,300	2,300	2,300
17. إنشاء مشاغل مهنية متحركة متنقلة	500	100	200	200	0

اسم المشروع	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الكلف التأشيرية (ألف دينار)			
		2021	2022	2023	2024
18. إنشاء مشاغل متخصصة في المهن الزراعية	1,000	100	300	300	300
19. إنشاء مراكز تميُّز لمهن المستقبل	14,000	2,000	4,000	4,000	4,000
20. إنشاء مركز إنتاجي للأثاث والمعادن والحرف اليدوية	1,200	100	600	500	0
21. إنشاء مركز إنتاجي للصيانة والتدريب في مجال ميكانيك السيارات	2,000	1,600	400	0	0
22. تطوير المناهج التدريبية والاختبارات	2,400	600	600	600	600
23. برنامج تدريب المدربين	1,940	440	500	500	500
24. برامج التشغيل الوطنية	40,000	10,000	10,000	10,000	10,000
25. الشركة الوطنية للتشغيل والتدريب/ قطاع الإنشاءات، وتنفيذ البرامج التدريبية	18,700	4,700	4,700	4,600	4,700
26. تأهيل البنى التحتية في معاهد التدريب	4,800	1,200	1,200	1,200	1,200
27. تحديث التجهيزات والمعدّات في معاهد التدريب	4,800	1,200	1,200	1,200	1,200
28. برنامج دعم المتدربين	10,000	2,500	2,500	2,500	2,500
29. التدريب لغايات التشغيل	6,000	1,500	1,500	1,500	1,500
30. إعداد مناهج وبرامج مهن المستقبل	800	200	200	200	200
31. إنشاء 10 مشاغل ميكانيك السيارات (الهجينة والكهربائية)	2,000	1,000	1,000	0	0
32. البرنامج الوطني للتمكين والتشغيل (دعم التشغيل)	32,650	2,650	10,000	10,000	10,000
33. برامج التدريب المرتبطة بالتشغيل	10,100	2,400	2,400	2,400	2,900
34. برامج ونشاطات التعليم والتدريب المهني والتقني	34,000	3,800	10,000	10,000	10,200
35. برنامج تمويل المشاريع الإنتاجية والتجارية والخدمية والحرفية	32,860	6,360	6,890	9,275	10,335
36. برنامج تمويل المشاريع الريادية	9,440	2,880	2,120	2,100	2,340
37. برنامج الباحثين عن عمل	5,920	1,920	1,040	1,400	1,560
38. برنامج مشروع الجمعيات الخيرية والتعاونية	1,240	240	260	350	390
39. برنامج مشاريع المتقاعدين	1,220	240	260	350	370

اسم المشروع	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الكلف التأشيرية (ألف دينار)			
		2021	2022	2023	2024
40. النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل في المناطق الريفية	10,544	2,636	2,636	2,636	2,636
41. تعزيز التدريب الفني والمهني	17,000	4,250	4,250	4,250	4,250
42. تطوير برامج تعليمية فنية في الكرك وإربد	4,500	1,125	1,125	1,125	1,125
43. إنشاء مركز للتدريب المهني في البترا	124	31	31	31	31
44. التعليم والتدريب التقني والمهني الموجَّه نحو التوظيف في الحِرَف الماهرة	5,864	1,466	1,466	1,466	1,466
توسيع نطاق شمول واستهداف الأسر الفقيرة والمحتاجة بأنظمة الحماية الاجتماعية					
45. برنامج "تكافل 3"	100,000	100,000	0	0	0
46. برنامج "المعونات الطارئة 2"	3,000	1,000	1,000	1,000	0
47. برامج المعونات المالية	447,000	109,000	109,000	109,000	120,000
48. برامج المعونات الطارئة والكوارث والتدريب والتشغيل والتأهيل	11,601	2,867	2,867	2,867	3,000
49. برنامج الدعم التكميلي	268,000	66,000	66,000	66,000	70,000
50. برنامج معونة الشتاء	12,000	3,000	3,000	3,000	3,000
51. برنامج المعونات المالية الإضافية	56,000	14,000	14,000	14,000	14,000
دمج أبناء الأسر الفقيرة في سوق العمل					
52. الإنتاجية وبناء القدرات والتمويل	48,360	6,510	13,950	13,950	13,950
53. البنية التحتية والخدمات	1,560	210	450	450	450
54. البيئة الشبابية المنتِجة	2,080	280	600	600	600
المجموع الكلّي للمحور	**1,740,743**	**590,468**	**385,604**	**368,909**	**395,762**

Mopic_Jordan
Mopic.Jordan

www.mop.gov.joJordan

جميع الحقوق محفوظة @2021 حكومة المملكة الأردنية الهاشمية